



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

۱۴

۷۱۰

سی





سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران







كتاب  
العباد

هَذَا  
كِتَابُ رِيعَةِ  
الْوَرَادِ فِي مُنْتَحَبِ نَجَاةِ  
الْعَبَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنهم  
على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين إلى يوم الدين أما بعد  
فبقول العبد الذليل الفقير إلى رحمة ربه الجليل محمد حسين بنجل الرحم  
حاجي ميرزا خليل قدس سره قد سئلتني بعض الإخوان من أهل الورع والأ  
يمان ممن لا يتبعي عدم أجابهم وفضاء حاجتهم أنا جبل الفكر في منتخب ما  
حرر شخصاً شيخ الإسلام ومزوج الأحكام الشيخ المومن الشيخ محمد حسن  
سقى الله ضريحه من سحاب الوضوء واسكنه في أعلى غرف الجنان فاجنبهم  
إلى ذلك فما وافق رأينا منه ابقيناه وما خالفه الفناء وما بيننا عليه  
فيه ادريته له شهيداً للطالبين واسأل الله تعالى محمد وآله الغر الباهين  
أن يجعلها ذخيرة ليوم الدين فإنه أكرم من سئل وأجود من أعطى **كتاب**  
**الطهارة** وفيه مقدمة وثلاث مقاصد وخاتمة أما المقدمة  
ففيها فصلان **الفصل الأول** في المباح وفيه مباحث **الأول**  
الماء المطلق بجميع أفراد طاهر مطهر للحدث والحث ولا ينجسه شيء إلا إذا  
من نجس العين إلا ما غير لون أو طعمه أو ريحه بحلولها فيه فغير نجس

وقد عرفت من مقابلة وتصحيح كتاب  
وبعد الحمد واستلامه إن شاء الله تعالى  
الطاهري عن المؤمنين واما  
فلما عرفت عن بن علي بن  
عبد الله بن علي بن علي  
والله اعلم بالصواب



كان راكدًا دون الكرفانة فيجب عملًا فانه له نعم العا إلى منه المتصل بالوارد من  
 الماء على النجاسة مع سبلان ظاهر قطعًا إذا كان العلو علو شبيه أو قريب منه  
 والمراد بالزائد غير التابع جاريا كان التابع أو غير جاريا كالبر على الأحمق وإن استحب  
 لها نزع المقدرة والأقوى أيضا أن التابع غير جاريا إذا لم يكن نزعًا حاله حال  
 البرقة عدم النجاسة إذا اتصل بالمادة وكذا الخارج وشكا كالنزول المقدما لم يكن  
 بحيث لا يدخل تحت اسم التابع الذي له مادة وإن كان لا حوطا اعتبارا وكبر  
 المادة فيها أيضا وما حال الغيب نزوله بحكم التجاري في عدم النجاسة وإن  
 قل إلا بالتغير والمراد بالكثرة ما بلغ ثلاثا وأربعين شبرا إلا ثم شبرا ولو بالنكس  
 ولا فرق بين استواء السطوح واختلافها إذا عد الماء أن في العرف واحد أو  
 يظهر التابع بزوال التغير مع الاتصال بالمادة على الأقوى وإن كان  
 الأحوط اعتبارا لا مزاج بما يخرج من المادة مع ذلك وغيره مع عدم تغير  
 بالنجاسة بالفناء الكثرة عليه دفعة لم يخرج به ولو بالتوجه حتى لا يتغير ولو  
 كان كثيرا أو بالعكس وبمنازجته له بوضيل وبوقوع ماء الطر عليه و  
 باتصال التجاري به على وجه شحمته بالأمزاج على الأحوط وكذا مع التغير  
 إذا فرض زواله بذلك على وجه لا يتغير المظهر وبقي مقتضاها بعض بعض  
 ولا يظهر بزوال التغير لنفسه لعدم المادة ولا بالانما كرا لو كان قليلا  
 المبحث الثاني الماء المستعمل في رفع الأصغر طاهر مظهر من الحدث والنجس  
 وفي رفع الأكبر طاهر مظهر منهما أيضا وإن كان الأحوط الاجتناب  
 منه والمستعمل في رفع النجس غير مظهر من الحدث قطعا وأما النجس نفسه  
 قولان مبنيان على طهارته ونجاسته وأولهما اقواهما لكن الأحباط



## في الاستبراء والوضوء

لا ينبغي احدا وصافه بالنجاسة وان لا يصبه بنجاسة من خارج ولو من المتعد  
والا فوى الحاف الذم الخارج مع الغائط مطم بدون المتنجس وان كان الاحو  
فيه الاجتناب ايضا **المبحث الخامس** في الاستبراء وهو ان يمسح من المقعد  
الى اصل الفخذ ثلاثا ثم الى اسن الحشفة ثلاثا ثم ينثرها ثلاثا بان يضع يده  
مثلا تحت الفخذين ابهامه من فوق ويمسح باعنا دقوى من الاصل الى الراس  
فانزاله في هذا الحال وفائدة الحكم بعدم عد مثل المشبه فاخرج بعد وعد  
خبيثة بخلاف قبل الاستبراء فانه محكوم بان يبول وقد يلحق بالاستبراء في  
الحكم المزبور وطول الماء وكثرة الحركة بحيث يقطع بعدم بقاء شئ في المجرى ولا  
استبراء على النفس وينبغي لمن الصبر والتخفف وعصر الفرج عرضا وعلينا كل حال  
فالبطلان الخارج منه ظاهر واما المقاصد فاولها في الوضوء وفيه  
مباحث **الاول** في اجزائه وهي غسلتان ومسحتان فالتسلتان للوجه و  
البذنين والمسحتان للرأس القدمين اما الوجه فهو ما بين الفصا من طرفي الذن  
طولا وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضا ولا غبرة بالانزع ولا بالانغم  
ان فسر اليمن <sup>منها</sup> شعرنا صيته او ببت الشعر <sup>عليها</sup> فسر ابواسع الجبهة فصفه  
فالا فوى الا عينا وبهما ولا يمن تجاوزا صا بعضي الطول والفصل يرجع  
الجميع الى منوى الخلقه ويجب ان يكون الغسل من اعلى الوجه بحيث يصدق  
عرفا عليه ذلك وان يكون غير منكوس ولو نكس بطل وضوءه الا اذا كان <sup>بغير</sup> يمسح  
لا بعد انه غسل منكوسا والاولى مع ذلك عدم النكس مط لا باس بغسل  
الجزء البسر عرضا ولو رد الماء منكوسا وكان نازبا الغسل من الاعلى با وحده  
جاز ولا يجب عليه غسل ما ستره من اللحية اما ما دخل منها في هذا الوجه



# في اجزاء الوضوء

فانه يجب غسل بدلا عما احاط به من البشرة لكن الواجب عند الظاهر منه فلا  
يجب بل لا يخرجنا البحث عن الشعر المستور بالشعر فضلا عن البشرة المستورة  
ان كانت مرتبة بين خلال الشعر من غير فرق بين الخفيف والكثيف بعد صدق  
اسم الاحاطة وان كان التخليل في الاول لا يخلو عن قبح واما اذا لم يصدق اسم  
الاحاطة لبناء عد منابت الشعر فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب غسل البشرة  
ولو كانت بقعة في وسط اللحية وبنبت الشعر اذا راع عليها فالاحوط غسلها  
مع الشعر وكذا المستور باسئرسا الشارب والغنقفة ولا بد من غسل شيء  
من باطن الانف مقدمة للظاهر ومطبق الثقبين من الظاهر واما البدان  
فالواجب غسلها من المرفقين وهما يجمع عظمي الذراع والعضد مدخلا لهما  
فيهما فلا بد من غسل شيء من العضد زائدا على ما بداخل وهو واجب صالنا  
بالنسبة الى ما بداخل ومقدمة بالنسبة الى الزايد ويجب البدن بالاعلى  
حسب ما سمعته من الوجه وكذا عند النكس من قطعت بعض بدنه غسل  
ما بقى من المرفق وما معه ولو قطعت من المرفق بحيث لم يبق من عظم العضد  
المتداخل مع عظم النكس شيء سقط الغسل واما لو بقي شيء مما بداخل  
فالاقوى غسل ما بقى منه ومع هذا فالاولى في الصورين غسل تمام  
العضد ولو كان له ذراعان دون المرفق او فيه اصابع زائدة او لحم زائد  
او غيره وجب غسل الجميع دون ما لو كان ذلك فوق المرفق وان تدلى الى الخنث  
وكنا ما كان في الوجه ولو كان له بد اخرى مستقلة فان علم الزايد لم يجب  
غسلها والاوجب بل الظاهر اجراء حكم الاصلية على كل منهما فيجزي المسح  
بأحدهما والاحوط المسح بهما والاحوط ان لم يكن اقوى وجوب غسل الشعر

ما دار شعره  
على كفة

كسح صفة

الذراع





هنا مع البشر والوسخ تحت الاظفار لا يجب ازالته الا اذا تجاوز المعتاد  
ولو ظهر بعد التقليم وجب ازالته وغسل ما تحته ويجب رفع ما يمنع وصول  
الماء او تحريكه ولو شك في حجب وجب الاصل الى تحت ولو شك في اصل  
الحاجب فالافوى وجوب الفحص حتى يحصل القطع بالعدم وانما المستحسنا  
فاقهما مسح الرأس ويجب مسح شئ من مقدم الرأس ولو منكوسا والاحوط  
عد الاجزاء بمادون عرض اصبع واحوط منه مسح مقدار ثلثة اصابع  
مضمومة بل الاولى كون المسح بالثلثة ايضا والمرنة كالرجل في ذلك والمراد  
بمقدار الرأس الربع المقدم منه بل الخمس لعدم جواز المسح على القدم لا يجب المسح  
على بشرته بل يكفي المسح على شعره المختص <sup>وغيره</sup> المسح عليه خلفه غير متجاوز عنه ولا  
يجموعا عليه بعد ان كان يخرج <sup>بمده</sup> عن حده بل الاحوط عدم المسح على <sup>الرجل</sup> <sup>الرجل</sup>  
وهي جمع شعر الناصبة عند عقصة الاولى بل الاحوط المسح على الناصبة من  
المقدم ويجب المسح بباطن الكف والاحوط الايمن بل الاولى الاصابه منه وان  
يكون بما بقي في يده من نداء الوضوء ولو تغذر الباطن لضر ونحو اجزاء المسح  
بغيره والاولى المسح بظاهر الكف فان تغذر فالذراع ويجب جفاف الممسوح  
لا ينقل منه اخر الى الماسح فيقع المسح بها وبها في اليد ولا باس بالنداء ولا على  
هذا الوجه ولا يضر كثير ما في الماسح اذا لم يحصل منه الجريان ولا باس بما في  
يده بعد تمام الغسل وان كرر امرار يده على العضو استظها <sup>في الناحية</sup> او لا باس باخذ  
ما بقي في يده مع باقي اعضاء الوضوء من مائه اخيرا او الاحوط احبنا طاكرك  
الاقتصار في المسح على ما بقي في يده بعد تمام الغسل ولو جف ما في يده للنسيان  
او غير من الاعذار جاز الاخذ من باقي اعضاء الوضوء والاحوط تقديم ما على <sup>اليد</sup>

مسح  
اجماع



١٨٤  
 في معنى غسل اليدين  
 من غير الماء  
 من غير الماء  
 من غير الماء

والحاجبين ونحوهما مما هو من الوجه فان لم يبق شيء من ندائه الوضوء استأثرا  
 ثانيا منها مسح القدمين والواجب مسح ظاهرهما ومقدارهما طولا من أطراف  
 الأصابع إلى الكعبين وهما قبضا القدمين ويدخلان في الممسوح ولا تقدر  
 للمرض فجزى بعد استيعاب الطول من العجز ما يتحقق براسه المسح ويجوز مضلا  
 ومدبر أو الأولي والآخر مراعات الترتيب بينهما كما أن الآخر طمس  
 اليمنى باليمنى ثم اليسرى باليسرى ولو قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي  
 ولو قطع جميعه سقط المسح والحكم هنا بالنسبة إلى الزايد كاليد وبالنسبة  
 إلى المسح باليد ويخفف المسح ونحو ذلك كالرأس نعم الآخر علم الاجزاء  
 بالشعر على البشرة والآخر جمعها في المسح ولا يجزى المسح على الخف وسائر النعل  
 العربي ونحوهما إلا النقرة فيجوز الخف على غيره كما يجوز الخالقة في جميع  
 أحكام الوضوء لها والآخرى جواز المسح الزبور لها وانما يمكن حصولها بالغسل  
 والآخر حينئذ يقين الغسل بالآخر ان لا تكون له مندوحة في البقية  
 مطا خصوصاً في المسح على الخفين وشرب السكر من غير الحج بينهما في ما كان  
 سطونهم بل الظاهر استحباب التخييل إليهم بالنقرة مع فعله لما مودبه وبمسح  
 الخف بنداً للوضوء طولا إلى الكعب كاليد وضيق الوقت وخوف العدو  
 وغيرها في الضرورات كالنقرة في جواز المسح على الحائل والرأس في ذلك  
 كالقدم وان كان الآخر في الجميع ضم النهم اليه ولو زالت النقرة والضرور  
 فالأقوى إعادة انكان في الاشياء والأقوى انكان الاحتياط فيه لا يترك  
 البحث الثاني في وضوء المضطر قد عرفت وضوء الأقطع والضرور منه انما  
 الجبار فمن كان على بعض أعضائه جيرة وتمكن من غسلها ولو بغسلها في الماء



والإبان خشي الضرر ولم يمكن إزالة النجاسة. مثلا مسح عليها بالماء. وان  
 أمكن المسح على البشرة لزوم وان كان الاحوط الجمع والاحوط مسحها بمحبت  
 يحصل اقل من غسل ولا يجزئ عنه غسلها بالغسل مثلا والظن عدو وجوب  
 فصد كونه مسح الوصل معه اقل من غسل ولا فصد كونه غسلا بل  
 الاحوط ان لا يفصد خصوصا عن احدهما بل يفصد تحقق ما هو الواجب عند  
 الله بخلاف مسح الرأس القدمين لا كونه بالكف لا بد من اشتغالها بالمسح  
 بالماء ولا تكفي الرطوبة والندوة في اليد والظن عدو وجوب مسح ما يتغير  
 بين خلل الجيرة ولو لم تكن قصبة فالأقوى المسح عليها نفسها فقط وان غدت  
 وضع خرقه عليها ومسح ولا يضم معها شيئا من الخيط ولو غدت رافعي غسل  
 ما حوطها والاولى مع ذلك التمس كما ان الاحوط الجمع بينهما في مطلق المكشوف  
 نعم يتعين التمس لو غدت ما سمعته في الجيرة واللطوخ كالجيرة في المسح مع  
 الضرون بل الظن ذلك في كل حاجب غدت او غدتا لانه وان كان الاحوط ضم  
 التمس فيهما والجيرة المستوعبة للعضو كغيرها والاحوط الجمع بينه وبين  
 التمس في بعض الافراد والغسل كالوضوء ولو كانت على الماسح جيرة مسح عليها  
 كاللبشرة والاحوط في الرمد هو الجمع بين التمس مع حكم الجيرة وكذا حكم وتجمع  
 الاعضاء بالسلب ونحوه ويضع على الجيرة النجاسة خرقه ظاهرة اذا عجز  
 الجيرة ولا يغبر كونها مما يصح فيها الصلوة ويجوز على جيرة الذهب والحجر  
 وغيرها ولا يجوز المسح على العضوة حتى لو وضع خرقه محللة لم يجز المسح  
 عليها ولا بعد الطهارة بعد البس وان كان هو الاحوط والا فوى الا عاد لو  
 كان في الاشياء كما عرفت في الضرون التي فيها ما هنا المبحث الثالث في الشافعي



وهي امور منها طهارة الماء والطلافة واباحته وعد كونه مستعملا في تطهير  
 الخبث وطهر المحل ورفع الحاجب عنه واباحه المكان بمعنى الفضاء الذي يقع  
 فيه الغسل والمسح واما غيره كالمصبة والاواني فمع الاختصاص فيه يبطل الوضوء  
 ومع عدمه بقوى الصحة اذا كان الوضوء فباغترافه ون الغسل والاحوط الخبث  
 سيما في المصبة فان الخطا فيه لا يبرأ ويشترط ايضا عدم المانع من استعمال  
 الماء من مرض او عطر على نفس مومن ونحو مما يجب معه التيمم فلو توجضا  
 بطل ولو كان المانع ضيق الوقت فان فسادا سببا في تلك الصلوة بطل والا  
 فالاحوط الاعادة ومنها الترتيب في الاعضاء واجزائها نعم لا يعتبر في الترتيب  
 الترتيب الحقيقي بل يكفي فيه الصدق والعز في فقد تمام الوجه ثم يدا اليمنى  
 اليسرى ثم مسح الرأس ثم مسح القدمين والاحوط الترتيب بينهما ولا فرق  
 في قوائم الترتيب بين تقدم يمين المتأخر وتاخير المتقدم وبين الايمان بهما  
 دفعة ولو كان في ماء جار وبقائه الجريان قوى الترتيب بتعاقبها  
 مع المحافظة على كون المسح بماء الوضوء ومنها الموالاة بين الاعضاء لا بمعنى  
 المتابعة وعد الفصل وان كان احوط بل بمعنى ان لا يؤخر الشروع في غسل  
 الاخر بحيث معه يحصل سبب لك بخلاف جميع ما تقدم في زمان المعبد  
 في ضيقه والا فوى عدا العزة بمسح اللحية ولو كان شتا فتكون ح  
 نقد برك زماننا لامراعات بلل المحتوي والاحوط استئناف الوضوء مع جفاف  
 المتلو قبل الشروع في التالي وان بقي البلل على السابق ومنها التنية وهي  
 القصد الى الفعل وان يكون ذلك مع قصد الامثال لله تعالى اما لانه  
 اهل له او لغرضه او جزاء لنعمة او طلبا للثواب ونجاة من العقاب ومنها

فيكون في ذلك



وبين اخر اثنين اذا كان الاخلال من سبيل الى حصولهما او لما تركب منهما  
 ويعبر فيها الاخلال من فني ختم اليها ما ينابها بطل خصوصاً الرتبة فانها اذا دخل  
 في النية على اي حال افسد الاحوط الحاق العجب المقارن للعمل به والافوى  
 خلافه والضمان غير الرتبة ان كانت راجحة فهي مؤكدة للاخلال وان كانت  
 مباحة كالتبر فان كانت تابعة فلا بأس وان تركب الداعي منهما بان كان كل  
 منهما جزئاً فالافوى البطلان ولا يجنب نية الوجوب والتدبير وصفا ولا غاية  
 وان كان الاحوط ولا رفع الحدث والاستباحة والاولى بل الاحوط مقارنه  
 النية لا قل غسل الوجه وان كان الافوى جواز تفديتها عند المضمضة و  
 الاستنشاق ولا بد من استدامة حكمها الى الفراغ فلو تردد ونوى العدم و  
 اسم الوضوء على هذا الحال لم يقع نعم لو عاد الى النية الاولى ولم يفت  
 الموانع اسم وضوئه من حين التردد وصح ويكفي وضوء واحد عن الاسباب المختلفة  
 وان لم يخطها بالنية ولو اجتمعت اسباب للحدث الاكبر ونوى دفعها بغسل واحد  
 صح ولا يخلج الى الوضوء لو كان معها جنباً ولو كان واحداً معينا اخص الرفع  
 الا ان يكون المنوى جنباً فيرفع الجميع ولو نوى الفريضة ولم يعين البعض ولا الكل  
 فالافوى البطلان ويجزى الواحد من الاعمال المتعددة مع شتمها في المسند بانيل  
 الافوى ذلك في المختلفة ايضا ومنها المباشرة للغسل والمسح على وجه يستند  
 الفعل اليه مع الاختيار ومع الاضطرار لا بأس ولكن ينوي هو النية والاحوط  
 نولها معاً **البيان الرابع** في احكام الخلل من يتقن الحدث وشك الطهارة  
 يتقنها وشك في السابقة ولم يعلم تاريخ احد هاتين وكذا لو علم التاريخ في  
 الاحوط بل الافوى ولو شك في الطهارة ويتقن الحدث في اثنا العمل فضعه

+

+

الفعل

في الوجوب  
والندب

سها



ونظهر والاحوط الاثبات والاستئناف ولو كان بعد العمل بنى على صحة الشك  
 ونظهر للاخو ولو يتقن ترك عضو من اعضاء الوضوء مظا او شك في الاثبات  
 الى به وبما بعد مراعاة الترتيب والموالات وغيرها من الشرائط ولو شك في  
 عضو بعد الفراغ او كان كثير الشك فلا عزم بشك سواء تعلو بشرط او سطحا  
 ويتحقق الفراغ بزوية المكلف نفسه مشغولا بغيره ولو شك بعد يتقن الفراغ  
 فالاحوط ان يعاد اليها شك فيه مع عدم الجفاف والاستئناف مع الجفاف  
 ولو شك في البحر الاخر فالاحوط تلافيه اذا لم يستقل عن المحل ولم يطل الفصل  
 ولو شك في وجود الحاجب عن وصول الماء للبشرة كالاحوط فالاحوط  
 بالبحث عنه لا يترك ولو وجد الحاجب وعلم جبهه او شك في الجحوب يجب  
 تحصيل يقين وصول الماء فلو شك في مراعاته حتى فرغ فلا يترك الاحتياط بالاحاطة  
 ولو شك في اتصال الماء بمحله بعد الفراغ لم يفت حتى في معلوم المحجب  
 المبحث الخامس فيما يجب الوضوء خاصة منه وما يستحب يخرج البول  
 وما في حكمه كالبلل المشبه قبل الاستبراء منه والمراد بالبول هو الخارج  
 من المثانة سواء كان خروجه بماد وثقل معدن او لا من ابن ما خرج والخارج من  
 غيرها ليس بولا من ابن ما خرج نعم لو شك في كونها منها او لا فالمدار على  
 الصدق العربي وتخرج ومستی الغائط ولو بمصاحبه دود او حصي من  
 الموضع المعناد وان لم يكن في الموضع المعتا الغالب الناس اوصار معنادا  
 عارضا ولو خرجا نبتا طبعيا ولا والاحوط الوضوء من خروجه من غير الغائط  
 وتخرج الريح من الموضع المعناد على حسب ما عرفت اذا صدق عليه الكسوة  
 او الظرطة فلا عزم بالريح الخارج من القبل ولا بما يجده بعض الناس مما ينفع



الشيطان في دبره حتى يتجمل انه خرج منه ربح ويجب بالنوم الغالب على العقل  
 ويعرف بغلبته على حاسة السمع الملزومة للقياسة على حاسة البصر ومع التل  
 لا يلتفت كالتوم كل ما ازال العقل من جنون او اغما او سكر وبعض افراد الادي  
 نما هو كالاعثا ويجب الاستحاضة القليلة والملوس بالمبتون ان كان لهما  
 فرة شمع الطهارة والصلوة انتظاراتها والا فان تمكن من الصلوة بنكر الطهارة  
 والبنا من غير حج تطهرا وبنيا والا فلي فعل ذلك بعد ان تمام صلواتهما بالوضو  
 الاول بل هو الاحوط بهما في الملوس والا توصنا لكل صلوة ولا يؤخرها عنه  
 والا فلي ملاحظة زمان الحقة وكذا ملوس الزيج والنوم على الا فلي ويجب  
 على الملوس الا شطها ربيع بعدى الجحاسة بوضع كبر وحرطة او غيرها  
 والاحوط الكبر ولا يجب تغيير لكل صلوة وان كان هو الاحوط ولا يقصر الوضو  
 غير ما عرفت وغير الحد ثالا كبر ويستحب تجديد الوضوء بالمذي والودي بالركا  
 والفى والكذب والظلم وغيرها **المبحث الثاني** في ما يجب له الوضوء او يستحب سنده  
 يجب للصلوة الواجبة واستدامته لاجزائها المنسبة والركعات الاخرية  
 ويجب لسجود السهو والطواف الواجب ولو لا انه جرت منه وبها وعمره كل  
 وبالتذرو شبهة وللواجب بهما من كتابه القرآن حتى المذ والتشديد وكما  
 اسم الله تعالى وصفاته الخاصة على الاصح دون اسماء الانبياء والملئكة ما لم يدخل في  
 القرآن وان كان الاحوط في الاولين تركه مع قصد المسى ولا فرق في المس بعد صدق  
 اسمه بين ان يكون بما فيه روح كالب وغيره كالظفر نعم الظم حد شقفة بمس  
 الشعر ويستحب الوضوء لأمور منها صلوات الجنان وافعال الحج وما الطواف و  
 الصائم وجماع الناملة وجماع الخنم او الجماع مرة اخرى واكمل الجنب شره

والاوصياء



والنوم والتجديد والكون على الطهارة وللتأهب للفرص على الأقوى والمرجى  
 لبلة الزفاف وغير ذلك وأما سنة ما مور منها الاغتراف باليمن والتقصير على  
 الوضوء والذعادة بالماء ووعدها وعند غسل الوجه واليدين ومسح الرأس  
 والرجلين وغسل اليدين من الرتدين على الاظهر قبل ادخالهما الاثنية التي  
 منه من حدث النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والانشاء  
 والثلث فيهما وتقديم المضمضة والذعادة عند هذا وتبشر الغسلات  
 عدى اليسرى فان الاحباط عند نشأة غيرها وبكرة الاعانة في الصب  
 في اليد مثلاً والافضل ابقاء البلل على الاعضاء بل المعروف كراهة التمدد  
 الفصل الثاني في الغسل وهو واجب مندوب البحث الاول في الواجب  
 اقسامه سنة الاول في الجنابة وفيه مباحث الاول في سببها وهو امران  
 احدهما خروج المني وما في حكمه من البلل المشبه قبل الاستبراء منه من الموضع الفلاني  
 اصلاً او عرضاً بل الاحوط الغسل مخرجه مطلق والاحباط بنقض الغسل ثم الوضوء  
 بعد خروجه مطلقاً بما لا يترك خصوصاً اذا كان دون الصلوة لا فرق بين الذكر وال  
 الانثى والمني ان علم فلا اشكال والاربع الصحيح في معرفته الى اجتماع الدفق والشهيق  
 والفتور وربما نزل الراحة والاوى خلافة والمرضى والنساء في الاوى الى الاخير  
 وان لم يحصل منهما العلم ولا يكفي الواحد <sup>منها</sup> وان كان الاحباط بالغسل ونقصه  
 ثم الوضوء بما لا باس به ومن وجد على ثوبه او بدنه منها وعلم انه منه بجنابة لم  
 يغسل منها وجب الغسل وبعد كل صلوة لا يحمل سببها على الجنابة المزبونة  
 لم يجب الغسل والاحوط الغسل مع ظن انه منه بل احتماله قد يتأكد فيما لو علم انه  
 منه لكن لم يعلم انه بجنابة جديدة او سابقة قد اغسل منها ولا فرق بين الثوب

يعرف

والاحوط اغادة المني ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم يعلم الجنابة المزبونة

قار



للتخصر وغيره بعد ان كان المدار العلم قائمها اجتماع وان لا ينزل ويتحقق في الذكر  
الاتي بعينها كحشفه او مفدا رها في القبل والذير من غير فرق بين الضعيف الكبير  
والجنون وغيرهما وان وجب الغسل بعد التكليف والا فوي عذر وجوب الغسل  
بوطي البهيمه واول منه الموطوء لها لكن الاحتياط لا ينبغي تركه سيما في الاول  
المبحث الثاني فيما يوقف على غسل الجنابة وهي امور احدها الطواف الواجب  
والصلوة مطلقا عدا صلوة الجنابة وكذا اجزاها المنسبه والركعة الاحتياط  
ان قلنا بعد تدح تحلل المحدث بينهما وبين الصلوة او يفرض في البطون ونحو  
وسجود التهو ولا يشترط في سجود الشكر والتلاوة ثابتهما الصوم بجميع اقسامها  
بمعنى انه لو شهد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه اما اذا لم يكن متعديا بل  
استيقظ بعد الفجر جنبا فان علم ان جنبا بشركا كانت بالنهار صوم صومه كالحلم  
فيه والاولى له البداء والغسل وكذا اذا لم يعلم اما اذا علم بكونه في الليل فان كان  
الصوم مضيفا او منابعا فيه ووقعت في الاشياء صح وبادر للغسل مستحبا  
ان كان موسعا فالاحتياط بالامام ثم الفضا لا ينبغي تركه ولا فرق في ذلك  
بين قضاء شهر رمضان وغيره ثانيا من اسم الله تعالى اذا قصد معقبا من غير فرق  
في اسمائه بين اللغات على الاقوى ولو جعل جزء اسم كعبدا لله علما فالاقوى  
عدم حرمة تسمية الاحوط التحجب يلحق باسمه نعم اسماء الانبياء والائمة المقصود  
معانيها ومحرم من كتابه القرآن كما سمعته في الوضوء وابعها مطلقا  
الدخول في المساجد الا لاجتياز فيها على مسجدى الحرام والنبي ويتحقق الاجتياز  
بالدخول من باب والخروج من اخرى ولا خدش من رقبته ويلحق به المشاهد  
المشرفة احتياطاً واماها فمحرم الاجتياز فيها فضلا عن غير ذلك والاحتياط في احكامها



بهم الخروج ما لم يكن زمن الخروج اقصوا الاقوى خروج بدونه ويقوى  
ترجح الغسل عليه ان ساواه او قصر عنه ويقوى مساواه غير المحل له وذلك  
كله والاحوط اجتناب مطلق وضع شئ في المسجد ولو من خارج او مجازا فيه  
خامسا فرائض شئ من الغرائم وهي اقرا او النجم والتمثيل وحمل فصلت ولو بعض  
البسملة مع فصدانه منها ويجب الغسل الوجب شئ من الغايات المزبورة ويجب  
لذاته بدونهما ولما استحب منها بل كل ما ندب له الوضوء الطهارة المثلث الثالث  
بكره للجنب الاكل والشرب اذا لم يتوضأ عندهما او يهضم او يستنشق وقرائنه  
زاد على جميع ما بينت واشد منه قرانه سبعين امرا من الاحوط عند فرائض شئ من الفرائض  
والنوم الا ان يتوضأ او يتمم بدل الغسل مع تعدد الماء المثلث الرابع في  
واجباته اولها النية مفارقة الاول جز من الرأس في الترتيب واولاها تسهي  
الارتماس في رنية الضام والاجزاء والوجه والتعيين كالوضوء ثانيها  
استدائها كالوضوء لا عبرة هنا بحصول الخفاف قبل الاتمام بجواز التفريق  
هنا تالفا غلظ ظاهر البشرة بما يتخو به من ماء ولا يجب غسل الشعر وان كان  
اسوط فيهما هو من توابع الجسد مثل ابل وجوبه لا يخرج من قوة والاحوط غسل ما  
شكل منه من الظاهر ومن الباطن من رنية الترتيب في غير الارتماس بان يغسل  
تمام الرأس ومنه العنق على الاصح مدخلا لبعض الجسد معه مقدّم ثم تمام  
الايمن مدخلا لبعض الايسر كذلك والاقوى دخول السترة والعون في النصف  
والاولى غسلهما مع ~~الجانبيين~~ او غسلهما تماما بعد الفراغ من الايمن  
ولا ترتيب بين اجزاء العضو والاولى البدن بالا على قال اعلى وفيه في  
الترتيب من الرأس ولا ثم الجانب الايمن ثم الايسر ومن بعض الصب

مقدّم ثم تمام الايسر



على الاخر بل النظر تحقو الغسل بجرى الماء بجهت يجري عليه  
ولا يحتاج الى اخر اجه شمس غشه على الاصح واما الارتماس فهو كيفية اخرى  
بجبرته عن الترتيب وهو عبارة عن تغطية البدن بالماء مفارزاً بالنية للتغطية  
المزبورة ولا يغتر فيها اشتغال الماء على البدن بان واحد حكى بل يكفي فيه  
انغسال جميع البدن في تلك التغطية ولو على التعاقب خامساً اطلاق الماء  
وطهارته وابعاده المكان والمصبت والابنة والبشارة اختياراً وعداً لما نفع عن  
استعماله لمرض ونحو كما في الوضوء في ذلك كله وطهارة المحل الذي يجري فيه  
الماء فلو فرض نجاسته طهره او لا ثم اجري عليه الماء للغسل والاحوط ازالة  
النجاسة قبل الشروع في الغسل وحكم الجبهة وسائر افراد الضرورة والنفية  
والشك وغيرها كالوضوء الا في الشك قبل الفراغ فانه يجب التدارك في  
الوضوء بخلافه هنا فانه لا يلتفت الى شئ مما شك فيه من الراس بعد الدخول في  
الجانب الايمن ولا الى الايمن بعد الدخول في الايسر والاحوط المساوات الا في  
المواالات فانه يجمع معانيها غير واجبة في الغسل المباح الخامس في سننه  
منها انه يستحب غسل البدن من المرفقين امامة ثلثاً ويجوز تقديم النية  
عنده لكن الاحوط تجديدها عند اول غسل الراس ثم المضمضة والاشست  
ثلاثاً وثلاثين مرة غير ذلك ويستحب الاستبراء بالبول قبل الغسل وليس هو شرط في  
صحته الغسل نعم لو تركه واغسل ثم خرج منه بلل مشبه اعادة الغسل لكونه  
محكوماً عليه بانه منى سواء استبرأ بالخرطاط لتعد البول عليه ام لا على الاصح  
الا اذا علم بذلك وبغيره عد بقاء شئ في المخرج ولوله يخرج المشبه لكنه بال  
بعد الغسل ففي عادته وصددها وجهان اقول بهما العدا الا اذا لم يخرج اجزاء



مني مع البول ويخرج غسل الجنابة خاصة عن الوضوء ولو تخلل حدث أصغر في  
 اثنتان فالأقوى الإتمام والوضوء بعد للدخول في الصلوة ونحوها والاحوط التيقن  
 الغسل بعد التمام والنفض والوضوء ثابتهما الحيض وهو دم معروف معناد  
 للنساء ولا يكون أقل من ثلثة أيام متوالية ولا يزيد على عشرة أيام متوالية ولا  
 يحدث قبل اكتمال السبع سنين ولا بعد تجاوز السنين للفرسية والخمسة  
 لغيرها كل دم خرج من المرأة وامكان ان يكون حيضا ولم يقصر عن الثلثة ولم يزل  
 على العشرة فهو حيض سواء كان باوصاف الحيض ولم يكن واقفا لعادات او  
 خالفها ويجب على المرأة ان تحيض بحمرة ونية الدم ان امكان ان يكون حيضا اذا  
 رأت في عاداتها او قبلها يوم او يومين وكذا بعد هاتين من غير اشكال في الجمع  
 واتفاق غير هذا الصورتين كالبثنة ونحوها ففي تحيضها بحمرة ونية الدم قبل  
 مضي ثلاثين يوما اشكال وان لم يمكن ان يكون حيضا كما لو رأت قبل مضي اقل  
 الطهر وهو عشرة ايام من الحيض الاول لم تحيض به الا ان يراه في اثنا عشرة  
 لحيض ومنى تجاوز الدم عشرة ايام فان كانت ذات عادة وهي التي ذات الدم  
 مرتين رجعت اليها سواء كانت وفيه وعدة او فقط او وفيه  
 فقط فاذا كانت عدته خاصة كحثة ايام جعلت حيضها حثة ايام  
 ونجست في وضعها بالنظر الى الوقت الا ان يكون هناك تميز فيجعل اليها  
 التمييز من العادة وان كانت وفيه جعلت مبدأ الحيض وقتها ورجعت في  
 عدتها الى التمييز والروايات وان لم تكن ذات عادة محفوظة رجعت الى التمييز  
 بالاوصاف فوافق وصف دم الحيض هو السواد والحمر المائلة اليه و  
 الدفع والحراة واللذع فهو حيض ما وافق وصف الاستحاضة باختلاف



الى

احذر لول  
الدم

اليدين

فان انقطع الدم خارج العادة والعشرة فحائض وان كان في العشرة

لون الدم وهو الصفرة والفتون والبرودة فاستحاضة وانما ترجع المنيبر  
اذا امكن ولا يمكن الا بشرط ثلثة وان يكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص  
عن ثلثة منوالين ولا يزيد على عشرة وان يكون ما هو بصفة الاستحاضة  
لا ينقص عن عشرة فلو كان الدم لونا واحدا ونقص ما بصفة الحيض عن الثلثة لو  
زاد على العشرة ونقص ما بصفة الاستحاضة عن العشرة رجعت المنيبر  
والمضطربة التي لم تسفر لها عادة ايضا على الاقوى الى عادة اهلها وافاريها  
كالام والاخت والعمة الخالة فان تغذ رجوعها الى الحيض ففقدت وعدها  
التمكن من اختيارهن واختلافهن وجب الحيض في كل شهر سبعة ايام من مبدئ  
روية الدم على الاقوى متى انقطع دم الحيض في ضمن العشرة وجب الاستحاضة  
عليها بالصاق بطنها بالحائط ورفع رجلها اليمنى واليسرى ووضعها على الحائط  
وادخال الفطنة باصبعها اليمنى على الاحوط فان خرجت نقيبة وجب الغسل  
فان اغسلت فحدث الدم نجاسة فان انقطع اغسلت هكذا الى تمام  
العشرة وان خرجت متلوثة بالدم ففي حائض وبسائر الحكم عليها بالنجاسة  
الى تمام العشرة ان لم تكن ذات عادة والا فالى انقضاء عادتها ونسبها  
حتى يحصل لها الظن باستمرار الدم الى بعد العشرة ثم هي مستحاضة والاحوط  
والاحوط لها عند ترك الاستظهار مع رجاء الانقطاع على العشرة في غير المنيبر  
الدم بترك العادة بعد العادة الى انقضاء العشرة رجعت الى عادتها كما  
يجب وفضت ما فاتها في ايام الاستظهار من صاوم وصيام وغسل الحائض  
لغسل الجنابة ولا يجزى عن الوضوء في دفع الحدث الا صغيرا لا بد من وضوء  
قبله او بعد ويجزى على الحائض ما يجزى على الجنين ويجزى وطئها بابل



انقطاع الحيز وبكره بعد قبل الغسل على الاظهر ولا يصح طلائها ولا  
صلائها ولا صيامها ولا اجتهتها ولا اعتكافها ويجب عليها قضاء الصوم  
دون الصلوة ويستحب لها الوضوء والجلوس في مصلحتها وذكر الله بقدر  
الصلوة ثالثها ردم الاستحاضة وهو كل ما ليس بحيز ولا نفاس ما لم يعلم  
انه يخرج أفرج او عذرة وهو اصغر بارد رقيق فارز ويجب عليها اعتبار الداء بال  
ياد حال الفطنة وما هو بمنزلة من الحرف والصوف والاحوط بل لا يترك الاحتياط  
بالافتضار على الفطن مع الامكان فان كان بحيث لا يغسر الفطنة وان تغيبها  
قليلا بعدا. نظار مدة بطن او يقطع بعدم حصول الغسل لو بقي من الدم  
على هذا الحالة فالاستحاضة قليلة والظاهر رجوعها في مقدار المكث في  
عادة النساء في الاستظهار وان غلبت ما ولم يسئل من خلفها فتوسطوا وان  
سال من وراء الفطنة فكثيرة وحكم القليلة ان كان للمهاقرة شع الطهارة  
والصلوة وجب مراعاتها بل الاحوط مراعات الفترة ان كانت شع الدخول في  
الصلوة منظرة وان لم تكن فترة تلك توفيت لكل صلوة فريضة بعد دخول  
وفتها ولم يغير فطنتها وليس لها الجمع بين فرض ونفل ولا بين النوافل المتعددة  
بوضوء واحد ولو حدث دمها في اثناء الصلوة وجب عادة الوضوء والصلوة  
ولو انقطع دمها قبل دخول وقت الفريضة وجب الوضوء منها لتلك الفريضة  
واما الوسطى فحكمها كحكم القليلة ايضا وتزبد عليها بلزوم تغيير الخثرة مع  
تلوثها والغسل للصلوة الغداة ولو انقطع دمها بعد صلوة الغداة او  
انتقل الى وصف القليلة فانه يحكم لا تقطع ايضا ويجب الغسل للظهرين سواء  
انقطع الدم قبل دخول وقتها او بعده على الاحوط واما الكثير فحكمها ما



عرفت في الوسطى وترى عليها يغسل للظهورين ولتر للعشائين فسمى فعل التيمم  
افعالها اللازمة لها في الصلوة صارت بحكم الظاهر من الحديثين الاضطر والاحتياج  
فيحل وطهرها ونسبته جميع الغيابات من دخول المساجد ومن الطواف والمس  
والصوم وكل غايه عدا الصلوة التي لم يأت بها تلك الاعمال لاجلها من فريضة  
او نافلة والاحوط بخد بد عملها لكل غايه من الغيابات الموقوفة على الطهارة وان  
اختلفت باعمالها المذكورة في الصلوة فهي محدثة لا يسوغ لذات الوضوء استنباط  
شي مما يتوقف على الوضوء حتى يتوضا وان جاز وطهرها وصومها ولا لذات  
الغسل مما يتوقف عليه من دخول مسجد او فرائض عزيمة او طواف حتى يغسل  
لتلك الغايه على الاحوط وينبع الغسل احتشائها بالفتنة والتخلف من خروج  
الدم ولا يصح صومها اذا اختلفت بالاحتمال الفاربه ولا يجوز وطهرها مع  
الاختلال باعمالها في الصلوة حتى يغسل قبل الوضوء على الاحوط وقد علم بما  
ذكرنا وجوب الغسل عند انقطاع الدم من ذات الغسل ككسائين وقف على الغسل  
وجوب الوضوء كذلك من ذات الوضوء <sup>بجميعها</sup> النفاس وهو الدم المفارن  
يقض الولد والمشاخر عنه فالتاريخ قبل الولادة لا يمتد نفاسا المفارن  
بل ان امكن ان يكون حيضا فهو حيض والافاسخاض ولو ولدت توأمين على  
التعاقب فالتاريخ عقب كل منهما نفاس براسه لا يتبع الدم نفاس واحد  
ويثبت عليه بعض الثمرات كالحساب اكثر الايام من ولادة الثاني ولو لم  
يولد ما في الولادة فلا نفاس لها وليس لقليله حد فيتم في مسمى الدم ولو لحظته واكثره  
كاكثر الحيض عشرة ايام والاولى مراعات الاحتمال المثلثه عشر يوما ومبدا  
العشرة من انفصال الولد لا من روية الدم فان انقطع الدم على العشرة فلكل



نفاس وان تجاوز ذات العادة في الحيض ترجع اليها بعد الاستظهار  
الى العشرة وتقضى ما تركته من عبادة في ايام الاستظهار واحبها طأوما  
زاد على العادة استحاضه ولا ترجع الى عادتها في النفاس لو فرضت  
وغير ذات العادة بمعدل العشرة نفاسا وما زاد استحاضه وتكفيها  
العادة هنا كما في الحيض ولو ذات الدم في طهر في العادة فيجموعها نفاس و  
كذا لو ذات طهر في العشرة ولو رأت في احدى طرفيها وانقطع اخضر  
المرء بالنفاس ولو تجاوز وقد رأت في الطرفين كان حكمها ما ذكرناه من  
التفصيل بين ذات العادة وغيرها ولو رأت في اليوم العاشر فتجاوز  
ولم تره قبل كان ذلك اليوم اول نفاسها ومق انقطع الدم وجب الغسل  
وعسلها كغسل الحائض واحكامها كاحكامها على الاحوط خامسها  
في غسل المس وكيفية ترتيبها وارتماسا كغسل الجنابة وسببه من  
ميت الانسان ولو كان بعد برده جميعه وقبل يغسله دون غيره  
او قبل برده ما وبعد غسله والشهيد كالغسل وكذا من امر يتقدم  
غسله وهو حي بخلاف الميت فوجب الغسل بمسبه فضلا عن غسل البدن  
ولا فرق بعد صدق المس بين ما احل الله الحيوة ام لا فيتحقق جسد من  
طهر الميت ولو بالظفر اما لو لم يصدق المس كالشعر ما ساء او نموسا  
لم يجز الغسل والقطعة ذات العظم من الميت او الحي بحكم الميت في  
وجوب الغسل بمسها دون المجرد من العظم او العظم المجرد ولو كان استند  
على الاقوى وان كان الاحتمال بالغسل لا ينبغي تركه والا فوى فيها  
بوقوف عليه كونه كالوضوء كما ان الاقوى انتفاضه به سائر ما



الموت فيجب كفاية غسل كل ميت مومن او بجملته كطفله ولو سقط اذ تم  
 له اربعة اشهر ومجنونه ومسيبه الصغير على الاحوط غير شهيد مات  
 في المعركة بين يدي امام عليه السلام او نائبه الخاص ولا مستوجب  
 للقتل مجازيم او فضايل فاغسل بماء الاموات ثم قتل فلا يجب غسل  
 كافر بل لا يجوز ولا مخالف وتغسله على مقتضى مذهبه اولى سيما حال  
 النجاسة نعم لا يغسل الناصب ولا الغالي على الاقوى ولا من نقص عن اربعة  
 اشهر ولا يعلم انه اثمها ولا يغسل قطعه ثم لا عظم فيها ابنت من حي او  
 ميت بل ثلث بخرفة وبراغي فيها شرائط الكفن وتدفن ولو كان فيها عظم  
 وجب الغسل والتكفين والمحفوظ ان كانت احد المساجد على الاحوط والدفن  
 وكذا الصلوة ان كانت صدر او في الحاف القلب بالصدر وجه موافق  
 للاحباط والواجب ان يغسل ثلثة اغسال بعد ازالة النجاسة عن بدن  
 جوده على الاحوط غسل بماء التدرثم غسل بماء الكافور ثم غسل بماء  
 القراح مرتين بينهما وبين الاعضاء في كل غسل بان يبد بالراس والاشم  
 الجانبا الايمن ثم الايسر على نحو غسل الجنابة والبدن في ماء السدر و  
 الكافور على ما يسمى ماء سدر وكافور لا على وجه يخرج الماء عن الاطلاق  
 ولا عبرة بالقليل التدرثم الكافور الذي لا تأثير له في الماء اصلا ولا  
 بوضع ورقان السدر في الماء من غير تأثير ولا بما زجه بل لا بد من امتزاجه  
 مع الماء بالسحق او المرس او المكث الطويل ولو تغذرا خلط لم يسقط  
 غسله بل يجب ثلث اغسال بنوى باوكبئيس البدلية عن التدرثم  
 والكافور ولو تغذروا بكفي الثلثة من الماء انقصر على اليكس بمقدما

بالاوليين



لما <sup>السدر</sup> ~~الغسل~~ ر علي ما بعده وهكذا ولو تغذرا الماء أصلا وجب التيمم  
 ثلاثا بدل الاغسال الثلاثة وكذا لو تغذرا استعمال الماء مخوف لثبات  
 اللحم ونحوه ولو تغذرت غسلا أو غسلتان تيمم <sup>بالتيمم</sup> مقام المتغذرت  
 وتجب النية من الغاسل لكل واحد من الاغسال الثلاثة ولا مانع من  
 المختار من كون النية هي الداعي من نية المجموع مع استمرار على ذلك  
 الاقوى والاحوط الجمع بين نية المجموع وتكريرها ولو نوى الصلوة وحده  
 اجزء ولو نوى المقلب خاصة كفى والاحوط ان ينوي معا بشرط في  
 الغاسل البلوغ والعقل والاسلام والمماثلة في الذكورة والانوثه  
 والاستبذان من الولي فلا يجوز تغسيل الضيم وان كان مميزا ولا المجنون  
 ولا الكافر مع الاختيار اما مع التغذرت بان لا يكون مسلم بمماثل او ذوقا  
 فيصح من الكافر المماثل على اشكال فيه نعم اذا امكن ان يغسله بوضعه  
 ماء جارا ~~او~~ وكرا بامر المسلم ونيته لم يبعد الوجوب والاحوط اعتبار نية  
 المسلم معه واغتسال الكافر امام تغسله ولو ارتفع الغند بعد تغسل  
 بان وجد المسلم المماثل ففي الاجزاء بتغسله وجهان اهما الاعادة  
 ولا تغسل غير المماثل عدا الزوجين فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر ولو  
 مع وجود المماثل على الاقوى ولا يحرم النظر الى العورة على اشكال فيه  
 والاحوط التغسيل من وراء الثياب وان كان الاظهر عدم وجوبه  
 ولا فرق في الزوجة بين الحرة والامة والدائمة والمنقطعة والمطلقة  
 رجعية بحكم الزوجة في عدتها وللمالك تغسيل امته دون العكر  
 وان كانت ام ولد على الاقوى وفي جواز ذلك اختيارا ومع التخيير بين



١٢ أمور

والمرئ

التياب تردد والافرب الجوار والاحباط لا يترك وان وجب ستر  
العودة ولا تغبر المماثلة في تقبيل الصبي والفتية الى ثلث سنين  
ولا يجري التقبيل بدون اذن ولي الميت وهو الاولي بالميراث ومع  
فقد فالولا يترك للحاكم ثم عدل المسلمين كل ذلك على جهة الاحباط  
والزوج اولى بزوجه من سائر الاولياء واذا تعدد الاولياء غير  
الزوج كفي استبدان البعض واستبدان الجميع مع الامكان احوط ومع  
التعارض ينظر الى الرجحان ثم الفرعة وفي تقديم الموصي اليه بالجهتين  
على الولي وجهان ولا يخفى عن اشكال ويلحق بالتقبيل الاول التكفين مع  
الامكان والواجب فيه للنساء والرجال ثلثة اثواب منهن ريش مابين  
الركبة والافضل ان يغطي للصدر والرجلين ويخص بنبهى طوله الى نصف  
الساق والافضل بلوغه القدمين وازار وهو اللقافة الشاملة لجميع  
البدن طولا وعرضا والاحوط للمرأة زيادة بماء شدة من طرف الراس  
والرجلين طولا وبردا على جانبيه على الاخر عرضا ولو بالخطاطة بخيوط  
على الافضل ولا يبل بالريش ومع التعدد يجري الثوبان بل الثوب الواحد  
الشامل لجميع البدن ولو لم يجد الا ما يستر العورة خاصة ويجب وستر  
للرجل والمرئ لفافتان وان يكون للرجل حبرة ومنط وازيلف الفخذان  
معاجخرة تشد من الخفوين وتضم الفخذان وتشدان الى الركبتين وان  
يراد للرجل عمامة يؤخذ وسطها فيدار على يامسه بالصدر ويرش ثم يلقى  
فضل شوا الايمن على الايسر والايسر على الايمن ثم يمد على صدره وانما  
للرئة الفناع بدلا عن العمامة والختم في المقام كالانثى على اشكال



ذلك وان يشد على يديها خرقه ويجوز التكفين بكل ما يجوز الصلوة فيه  
 من قطن او صكبان او شعرا او غيره عدا جلد الماكول وما لا يجوز الصلوة  
 فيه لا يجوز التكفين فيه فلا يجوز بالحجر ولا باس بالممنج ولا بالمغصوب  
 ولا بالمتخذ من غير الماكول ولا بغير النساوان حصل التستر بمجموع الاثواب  
 الثلاثة على الاقوى ويجب التكفين بالقطن الابيض ما عدا الخبز وان يكسب  
 على قطع الكفن اسمه وانه يشهد بالشهادتين واقتراره بالائمه واحدا  
 ابعد واحد ولو كتب الفران كله لا باس ماله يلزم فيه مثل الحرمه  
 وبكره ان يكفن بالتواد او بالكتان وان يكسب على الكفن بالتواد و  
 الا فضل الكتابة بترتيب سيد الشهداء الثاني يجب تحنيطه بامس  
 مساجد التبعة بشئ من الحافور والاحوط ان يكون الامساس  
 على وجه الوضع مسحا والاحوط ان لا ينقص على قدر الذرهم بالمتقال و  
 افضل منه اربعة مثاقيل والاكمل ثلثه عشر درهما وثلث و  
 لا فرق في وجوبه بين الصغير والكبير والذكر والانثى عدا المحرم فيحرم تحنيطه  
 وكذا من سقط عليه كالشهيد والسقط لدونه اربعة اشهر وبعض  
 المبتك كالمبتك فيجب تحنيطه مع بقاء المحل ولا فرق في التحنيط بين نقد  
 على التكفين وتأخره على الاقوى والاحوط نقد به على النازهر و  
 يستحب ان يلقى ما فضل من حنوطه على صدره الثالث دفنه والواجب  
 مواريقه في الارض مع الامكان على وجه يجرس جثته من الشباع و  
 راحته من الانتشار ولو نعد وحفر الارض لصلابيتها وفقد الارز  
 البناء عليه بما يحصل الغرض من المذكورين ولو كان البناء غير بارز

في  
 قوله  
 في  
 قوله

على  
 رخص



على وجهه فهو كالحفرة ولو تعدت الارض ولم يمكن النقل كراكب البحر  
 ثقله او وضع في خابية ليرسب في الماء ونحوه وضعه في القبر مستقبل  
 القبلة على جانب اليمين والاحوط مراعات ذلك في النقل ولو تعدد  
 الاستقبال ليرد في بئر لا يمكن اخراجه منها سقط بل تعطل البئر ويحفل  
 قبره وانما يجب الاستقبال في اهل القبلة فلا يجب في الكافرة اذا حملت  
 من مسلم بل يجب اسند بارها ويستحب ان يكون عمق القبر نحو فاقه  
 او الى الترفوة وان يشوله لحدود وانه في الفضل الثوب هو الحفرة في قبر  
 القبر كالنهر وان توضع الجنازة من جانب الرجلين دون القبر تداعين  
 او ثلث وان تنقل الى القبر ثلاث دفعات وان يسبق براسه في الترافه  
 ان كان رجلا والمرثه تنزل عرضا وان يحل عنه عقد الكفن ويوضع خذ  
 على التراب وان يجعل معه شيء من ثياب الحسين عليه السلام وان يوضع  
 معه جريدتان خضرا وتان قدرا الجريدتين ذراع او بقدر عظم ذراع او  
 شبر يجعل احدهما من جانب الميت الايمن قائمة من ترفوته ملصقة <sup>بجدار</sup>  
 الاخرى من الجانب الايسر كل الا انها بين القبض والامزار وان يلفنه  
 النازل او غيره قبل وضع اللين وان يدعو له عند معانينه القبر وعند  
 تناوله وبعد وضعه وبعد التلفين وعند الخروج بالماء ثور ويستحب  
 الخروج من قبل الرجلين والاهالة بظهور الكف مسرجعين ورفع القبر  
 قد يارب اصابع مضمومة او مفروجة ونصطيح وبكرة بحضيرة البناء عليه  
 ووضع تراب من خارج وفرة ويستحب صب الماء عليه من قبل راسه ودا  
 والفاضل على وسطه ووضع الكف مفروجة الاصابع على قبره مرجعا باليات



وغيره وان يقرء انا انزلناه سبعا واثبة المكمومي وان يكثر من تلاوة القرآن و  
 الداء عند راسه قبالة وجهه وان يلقنه ولبه بعد الانصراف وان يعتر  
 المصاب قبل الدفن وبعده ويجرم نبش قبور الا اذا ابلت الميت او كفن في  
 مقصوب او وقع في قبر مال له قيمة او احتيج للشهادة <sup>عليه</sup> او دفن في مكان  
 مقصوب او في مقبرة الكفار واهل الضلال ويكره دفن ميتين في قبر واحد  
 ويجرم دفن ميت في قبر اخر الا اذا درس وبلى **الفصل الثالث**  
 في الغسل المندوب وافراجه كثيرة وبما انتهت الى مائة منها غل يوم  
 الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر منه الى الزوال ثم بعده الى اخر يوم السبت  
 وليلته فيكون قضاء ويجوز تعجيله لخائف اعواز الماء فان تمكن يوم الجمعة  
 قبل الزوال من الماء اعاده قضاء او اذا في زمان القضاء وان لم يتمكن منه <sup>كل</sup>  
 لم يعيد في غسل ايام العيدين وعرفة والتروية والعذبة والمباهلة وهو  
 الرابع والعشرون من ذي الحجة والمبعث المولود والنبروز واول رجب  
 ورجب آخره ونصفه وليل الى النصف من رجب شعبان وليلة الفطرو  
 الافراد من شهر رجبان وغسل ثاني ليلة القدر الاخير ان اغتسله  
 الاول من اول الليل ولدخول مكة والمدينة ومسجد بهما وحيتهما  
 والاحرام قبل الطواف والوقوف بعرفات والمشعر والنحر والذبح والخلق  
 والزبارة والحاجته والاستخارة والاستسقاء واخذ التربة الحسينية  
 من محلها والتوجه الى السفر سبعا زيارة الحسين عليه السلام وقضاء  
 المفرد في صلاة الكسوفين مع احراق القرص ومن الميت بعد تعبد منها  
 ذلك فاتبه في مظانه **المقصود الثالث في التيمم**

يوم الخميس



وفيه مباحث **الاول** في مستوغاته وهي امور منها عدم وجدان ما  
يكفي الظهارة بحيث يصدق عليه ذلك ويعتبر فيه حاشية لو كان في فلاة قد  
اختلف في احدي جوانبها الضرب مع الامكان في الارض السهلة غلوة ساهين  
في الجهات الاربع وفي الحزنة غلوة سهم ولو بنينا به على الاقوى فلو اخل  
بالضرب المزبور وتتم بطل مع سعة الوقت ان صادف عدم الماء وتصح  
مع الضيق وان اثم بالترك منها خوف الضرر المانع من استعماله لمرض  
او رمدا وورم او جرح او قرح او نحوها اذا كان بحيث لا يلحق باليجتره او فاء  
في حكمها ولا فرق بين الخوف من حصوله او من زيادته او بطوله او بشدة  
الالم باستعماله على وجه لا يحتمل للبرد او غيره بل لو خاف السنين الذي يعسر  
تحمله عادة يتم والمراد به الخشونة المشوّهة للخلق من جهة البرد بل لو حصل  
الى تشقق الجلد وخروج الدم ومنها حصول المنية باستعماله على وجه بعد  
ضررا ومنها توقف حصوله على دفع ما يضر بخاله بخلاف غير الضرر فانه  
يجب ان كان اضغاث ثمن المثل ومنها ضيق الوقت عن تحصيله او عن  
استعماله ومنها وجوب استعمال الماء في غسل الجناسه ونحوه مثلا  
يقوم غير الماء مقامه فان الظاهر يقين التيمم فلو ظهر بطل ولا بعد  
ذلك في ضيق الوقت اذا فعله لامر به من حيث الصلوة اما لو خاف ودفع  
المضر بخاله ثمنا او تحتمل المنية ونحو ذلك مما كان الممنوع منه مقدّمات  
الظهارة لاهي نفسها فانه ينبغي القطع بالصحة **المبحث الثاني** فيما  
يتم به وهو الصعيّد المراد به مطلق وجه الارض على الاقوى من غير فرق بين التراب  
والرمل وارض الحص والنورة قبل الاحراق على الاصح وغيرهما انما يرجع



تحت اسمها وان لم يعلق فيه في البدن شي لكن الاحتياط باستعمال التراب  
لا ينبغي تركه واما ما لا يندرج تحت اسمها كالنباتات والمعادن و  
الرماد وان كان منها فلا ريب في عدم جوازها وفي المرفوض والمحص والتوق  
بعد احراقها اشكال ولا يجوز التمس بالصعيد النجس ولا المفضوب اختبا  
اما اذا اكره على المكث به كالنجوس ففي صحة التمس اشكال و  
لا بالمسزوج بغيره بحيث يخرج عن اطلاق اسم التراب فلا يقدح التمس  
ويعتبر اباحة مكان التمس ايضا كالوضوء بل لو كان التراب في اناء  
مفضوب لم يصح الضرب عليه وان لم ينحصر فيه بخلاف الماء كما عرفت  
ومع فقد الصعيد يتم بغبار ثوبه او لبد سرجه او عرف ذابته  
او غيرها في الشتمل على غبار الارض صار با على ذبي الغبار اذ الم يمكن  
من قبضه وجمعه ثم يتم به ومع فقد يتم بالوحل ولو تمكن من  
تخفيفه ثم التمس به وجب فلا يصح التمس بالثلج ولو لم يجد غيره  
ولم يتمكن من حصول مستمى الغسل به كان فاقد الظهورين يسقط عنه الفرض  
وبقبضه اذا تمكن على الاقوى والاحوط المسح بالثلج على اعضاء الوضوء و  
التمس به والصلوة في الوقت ثم القضاء ويستحب نقض البدن  
بعد الضرب **المبحث الثالث** في كفيته وهي مع الاختيار ضرب  
الارض بباطن الكفين معاد دفعه ثم مسح الجبهة والجبين مضمعا  
مستوعبا لهما من قضاص الشعر الى طرف الانف الاعلى والى الحاجبين  
والاحوط المسح عليهما ثم مسح تمام ظامر الكف الايمن  
من الزند الى اطراف الاصابع بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر



الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الاصابع من الظاهر والظ  
 عدم اعتبار التدقيق والتعقيد ولا يجرى الوضع من دون مستى الضرب  
 ولا الضرب باحدهما ولا بهما على النعائب ولا الضرب بظاهرهما ولا بباطنهما  
 الباطن بحيث لا يصدق عليه الضرب بتمام الكف عرفا ولا المسح باحدهما  
 ولا بهما على النعائب ولا بهما على وجهه لا يصدق عليه المسح بتمامها  
 نعم لا يجب المسح بكل منهما لتمام المسح فيجري التوزيع عليهما و  
 لو غدر الضربا والمسح بالباطن انتقل الى الظاهر كما لو نجس الباطن نجس  
 شغدى الى الضعيف ولو يمكن التخفيف والارالة امام مع تقدر الازالة  
 وعدم التعدي ضرب بهما وان كانت النجاسة مستوحشة فلا حوط  
 الجمع بين الضرب بالظهر والبطن **المبحث الرابع** في الشرايط يلزم فيه التنبه  
 على نحو ما في الوضوء مفارقة للضرب الذي هو اول افعاله ولا يجب فيها  
 مع اتحاد ما في الذمة متبينة البدلية عن الطهارة بالماء بل وقع  
 التعدد ايضا وان وجب التثنية بها او بغيرها سواء قلنا باختلاف  
 كيفية عن الغسل والوضوء واتحادهما ولا يثبت الاستصحاب لزم فيه  
 المباشرة والموالات ولو كان عن غسل بمعنى عدم الفصل المنافي لصورة  
 الترتيب كسما وضغنا والبدنة بالا على عدم النكس ورفع الحاجب  
 من الماسح والممسوح والطهارة فيهما على الاحوط وحكمة بالنسبة الى  
 المحبوس والافطع والحائل والعاجز عن المباشرة واللم الزايد والبد  
 الزايدة وغير ذلك كالوضوء ولا يجب استيطان الشعر وان كان بدلا  
 عن الغسل حتى في مثل الاغم على الاقوى وبكفي فيما لا يندى عن الوضوء



ضربة واحدة للوجه واليدين وعن الغسل ضربتان على الاحوط واحد  
للوجه والاخرى لليدين والاحوط التعدد طمأ واحوط منه تكبير  
النهم ويقوى اتحاده مع الوضوء بالنسبة الى الشك فيه قبل الانقضاء  
حتى يبدل الغسل على اشكال خصوصاً في الاخير فالاحباط لا ينبغي  
**زكاة الميتة الخامسة** في احكامه لا يصح النهم للفريضة قبل  
دخول وقتها ويصح بعده وان لم يضيّق مع الرجاء وعدّ والاحوط  
مراعات الضيق مطر ولو نهم لصلوات قد حضر وقتها جاز صلوات  
اخرى في اول وقتها بل يستحب بالنهم لغاية غيرها من الغابات  
مع بقاء المسوغ كالمظهر وينقضه الحدث الاصغر فضلاً عن الاكبر  
وان كان بدلاً عن الغسل والتمكّن من استجماع الماء فاذا اعتذر عليه  
بعد ذلك اعادة النهم ولو تمكّن في اثناء الصلوات الفريضة مضي  
ما لم يكن قبل الركوع والا انتقض والاحوط مع السعة الامتثال ثم  
الاعادة واما النافلة والطواف الواجب ففي انتفاضها بوجدان  
الماء في الاثناء اشكال **اما الخامسة** فيها مباحث **الاول**  
في التجاسات وهي عشرة **الاول** والثاني البول والخمر من الحيوان  
الغير المأكول اللحم ولو بالعارض كالجلال وموطى الانسان كان له  
نفس سائلة اما المأكول وما لا نفس له فانهما منهما طاهران **الثالث**  
المنى من كل حيوان ذي نفس حل اكله وحرم دون ما لا نفس له  
**الرابع** مبع مبيته ما حله الحيوان على ما ينفصل من بدن الانسان كالشعر  
والثالوث وقشر الجرب وما يعلو الجرح والفسر وح ومنح اما ما



لا تحل الحيوة كالعظم والفرن والسن والظفر والظلف والحافر والشعر  
 والصوف والوبر والریش فانه طاهر وكذا البيض اذا اكسب الفسار على  
 من مأكول اللحم وغيره على الاصح والافصح وهي على الاقوى كرش الحبل  
 والجدي قبل الاكل واما اللبن فالاحتياط باجنبائه ولا ينبغي تركه هذا  
 كله في ظاهر العين حال حيوته اما نجس العين كالكلب واخوه فلا يشترط  
 منه شيء حيا وميتا **الخامس** دم ذى النفس وان لم يكن من عرق  
 بخلاف دم غيره ذى النفس كالتماء والبق والمشكوك في انه من ايها  
 محكوم بطهارته والعلق اي الدم المستحيل من النطفة النجسة نجس  
 ولو كان في بيضته والاحوط اجتنابها اذا كان فيها دم وان لم يكن  
 علفه والاحوط اجتناب كل ما شك من انه الطاهر او النجس واجتناب  
 جميع افراد الدم غيره ذى النفس الا الدم المتخالف في المذكي من ذى  
 النفس المأكول بعد قد فيه ما يعاد من الدم بالذبح ولا فرق بين ما كان  
 في اللحم وبين المتخالف في البطن بل الاقوى طهارة دم غيره المأكول منه  
 كالطحال وسحق وان كان الاحتياط في جميع الصور لا ينزل **السادس**  
**والسابع** الكلب والخنزير البربان عينا ولعابا اما كلب الماء  
 وخنزيره فطاهرا **الثامن** المسكر المايع بالاصل من غير فربير  
 المتخذ من ماء العنب وغيره بخلاف الجامد كالخشب وفي حكمه  
 العصير العنبي اذا غلبت فيه او بالنار سواء حصل ثخانة او لا والطاهر  
 عدم انفكاك حرمة غريبته بخلاف ما اذا لم يعمل فانه طاهر اما  
 غيره من افراد العصير كالتمر والزبيب فانه طاهر الا اذا انشبه



بنفسه فان الاحوط اجتنابه لا يترك التمتع الففعا وهو شراب متخذ  
 من الشعير وليس منه ما يستعمله الاطباء من ماء الشعير العاشر الكافرون  
 غير فرق في ذلك بين المرند والكافر الاضلي والخبري والذمي والخارجي و  
 العالي والناصي وغيرهم وليس من الجناسات المسوخات ولا اولاد الزنا  
 والمخالفون ولا عرف الجنب من المحرام وان كان الايام باجتناب الجميع  
 سيما الاخير المبحث الثاني في كيفية التحجير بها لا ينجر الملاقى  
 لها مع الببوسة فيهما سواء في ذلك الميتة وغيرها على الاصح وان  
 كان الاحوط في الميت قبل البرد الغسل وبعد البرد الغسل وكذا مع  
 النفاق التي لم تستقل منها اجزاء بالملاقات وانما ينجر مع البلة في  
 احدها بمبحث يصل منه الى الآخر وشري الجناس في المايع الى غير العكا  
 المتصل بالملاقى اذا كان سائلا كما قدمناه بخلاف الجامد فانها تحظر  
 بالملاقى وان كان ندبا ولا شري منه الى اجزاء الآخر المتصل به قبل ان ينجر  
 بخلاف ما ينصل به بعد الجناسه فانه ينجر حينئذ مع الرطوبة بل  
 الظاهر في ذلك مثل البطيخ والخيار ونحوهما فان الاصح عدم الشرايه  
 وكذا البس ونحوها اذا كان عليها بلل من عرف او غيره متصل بعضها ببعض  
 على وجه لا يستقل جزء من مكان الى اخر فان الظاهر عدم الشرايه بل الظاهر  
 عدمها في كل ما لم يعلم بمعان على وجه شري الجناسه فيه فالمشكوك  
 فيه لا يحكم بالشرايه فيه ونثبت الجناسه باليقين واخبار العدلين  
 وفي ثبوتها ينجر الواحد اشكال المبحث الثالث في احكامها مضافا  
 الى ما تقدم في اثناء المباحث السابقه وهي امور منها انه يشترط في

٢  
 وعرف الايام بالجدال  
 لا ينجر

مع



صحة السلووة وتوابعها طهارة ظاهر كيشة المصلي وشعره وظفره من النجاسة  
والمنجس بها ولو قلبها مثل رأس الأبر وطهارة اللباس حال الصلوة  
من غير فرق بين السائر وغيره على ما سنعرّفه والطواف واجب وهو سنة  
كالصلوة في ذلك ولا فرق بين العالم والجاهل بالحكم التكليفية والوضع  
والجاهل بهما فمن غلبت صلوة على الأصح بل الأصح  
أن الناسي غير الذّاكر لا بعد الفراغ أو في الإثناء كل نعم لا يبعد الجاهل  
بالنجاسة حتى فرغ ولو كان من غير ما كوال اللهم على الأصح في الوقت وفقد  
عن خارجه وإن كان هو الأحوط وأما لو علم بها في الإثناء وامكنه زالتها  
بنزع على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء الشتر ففي الصحة إشكال والأحوط  
الانتمام ثم الإعادة وأما إذا لم يمكن ذلك استأنفها من رأس بعد الإزالة  
إذا كان الوقت واسعاً والأسفلت اعتبارها وصلّى بها ما لم تكن في سائر  
مثلاً يمكن نزع فانه نزع جئتذ ويصلّى عارباً وكذا لو عرضت النجاسة  
في الإثناء ولو لم يتمكن إلا في الثوب النجس صلّى في سعة الوقت عارباً  
وفي الثوب النجس ومع الشبوع عن خير ركعات صلّى عارباً ثم قضى بعد  
الوقت بثوب طاهر احتياطاً ومنها طهارة ما براد اكله وشربه  
ومنها طهارة محل السجود دون غيره من مكان المصلي إلا مع تعدد  
النجاسة إلى الثوب والبدن والمحذور كالنجس بخلاف غير المحذور  
والأحوط الإعادة مع الجهل والتسبب هنا بل القضاء بل لعله أقوى  
ومنها طهارة المسجد وما في حكمها من المشاهد المشرفة والفتوح  
المعظمة بل كلّ ما علم من الشرع وجوب نظفها على وجه ينافي النجس

أو غيره



وَمِنْهَا أَنَّهُ يَنْبَغِي الِاتِّقَاعُ لِلْحَلِّ بِالْأَعْيَانِ الْيَخْتَصُّهُ الْمُنْتَجِبُ عَلَى الْأَقْوَى  
 الْأَمَّا خَرَجَ بِالْأَقْوَى وَأَنَّكَ الْأَحْوَدُ الْأَجْنَابُ الْأَمَّا خَرَجَ بِالْأَقْوَى وَلَا  
 عَرَفَ فَمَا ذَكَرْنَا بَيْنَ الْيَخْتَصُّهَا الْمُنْتَجِبُ الرَّابِعُ فَمَا يَعْنِي عَنْهُ مِنْهَا  
 فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ أَمُورُ الْأَقْوَى الْعَفْوُ عَنْ دَمِ الْجُرُوحِ وَالْفَرْجُ فِي  
 الْبَدَنِ وَاللِّبَاسِ حَتَّى يَبْرُءَ مِنْ غَيْرِهِ بِمَنْ مَشْفَاةً الْأَزَالَةَ وَأَمَّا كَانَ  
 يَبْدُلُ التَّوْبَ وَعَدَمُهَا بِالْظَاهِرِ الْعَفْوِ عَنْهُ مَعَ الْغَدَى إِلَى غَيْرِهَا إِذَا كَانَ  
 مُتَعَارِفًا النَّاسِ أَلَيْسَ غَالِبًا لَكِنْ لَا يَنْتَهِزُ لَكَ لَا يَبْعُدُ بَيْنَهُ الْعَرَفُ  
 وَمَحْوُهُ بِمَا يَعْرِفُكَ كَمَا عَنِ بَعْضِ الْأَرْصَةِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَحْوَالِ فِي دَمِ الْبَوَاقِ  
 الْغُسْلُ وَأَنَّكَ الْأَقْوَى الْفَصْلُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وَجَعَلَ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُرُوحِ  
 وَالْفَرْجِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَلَا يَعْنِي عَنْهُ الثَّانِي الدَّمُ فِي الْبَدَنِ وَاللِّبَاسِ إِذَا  
 كَانَ سَعَةً أَوْ مِنْ سَعَةِ الدَّمِ الْبَغْلُ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَبْثِ وَالْإِسْحَاضِ وَالنَّفَا  
 وَالْمَرَادُ بِهِ الْوَأْفَى الَّذِي هُوَ أَوْسَعُ مِنَ الدَّمِ الْمَعْرُوفِ قَطْعًا بِقِيلَانِهِ أَوْسَعُ  
 مِنَ الدُّنْيَا وَهُوَ قَوِي لَكِنْ الْأَحْيَانُ فِي أَجْنَابِ مَا زَادَ عَلَى الدَّمِ الْمَعْرُوفِ  
 لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ وَلَا فَرْقُهُ فِي الدَّمِ الْمَعْفُوعِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ دَمٌ مَأْكُولٌ لِلَّهِ وَغَيْرُهُ بَلْ وَ  
 لَا بَيْنَ الظَّاهِرِ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ حَتَّى الْمَيْتَةِ عَلَى الْأَصَحِّ لَكِنْ الْأَحْيَانُ بِالْإِخْتِصَالِ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ  
 وَلَوْ أَشْبَهَ الدَّمُ بَيْنَ الْمَعْفُوعِ وَغَيْرِهِ فِي الْحَاكِمِ بِالْعَفْوِ وَغَيْرِهِ شَكَالًا وَلَوْ كَانَ  
 الدَّمُ مُتَفَرِّقًا لَوْ خَطَّ النَّفْسُ عَلَى فَرْضِ اجْتِمَاعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ الثَّالِثُ يَنْبَغِي عَمَلُ  
 الْمُنْتَجِبِ وَأَنَّكَ مِمَّا نَبَى بِالصَّلَاةِ وَنَسَكَانِ الْأَحْوَالِ الْيَخْتَصُّهَا الرَّابِعُ  
 الْعَفْوُ عَنْ كُلِّهَا لِأَنَّهَا الصَّلَاةُ مِنْهَا الدِّبَاسُ كُلُّ الْخَطِّ وَالْجُورِ وَ  
 مَحْوُهَا إِذَا كَانَ مُنْتَجِبًا وَلَوْ يَخَافُ غَيْرَ مَا كَوَّلَ اللَّهُ وَأَنَّكَ الْأَحْوَدُ جَسَدًا



كانت اجزاها

واما لو اتخذ اللباس من الخشن كجزء الميتة او شعر كلب او نحوه فلا قوى  
المنع **الحاشية** العفو عن البول في ثوب الميتة للورد اما في غيرها ذكر ان كان  
او اثني او خشن متحدا او متعددا اذا غسلته في اليوم والليلة مرة ولم يكن  
عندها غيره وان تمكنت من شراء واستنجار فلا يتعدى من البول الى غيره  
ولا من التوب الى البدن ولا الى المرنى ولا الى الثياب المتعددة ولو اختل  
الى لبس الجميع كانت كذات الثوب الواحد ويقوى الاجزاء بالصب اذا كان  
المرن صبيا لا يتعدى بالطعام والاحوط الى اقطعة على الغسل في المقام و  
ان قلنا بالاكفاء بالصب في غيره والا قوى سريان العفو الى غير الفرايض من  
القضاء والنوافل الى ما يتعدى من ثوبها الى بدنهما من عرفتها وبعض الرطوبة  
وينبغي حينئذ غسل بدنهما كل يوم مرة كالثوب **المبحث الحاشية**  
المطهرات وكيفية التطهير وما يطهر بها **وقطعا الماء** وهو مطهر لكل  
مستنجس يمكن تحلل الماء اجزائه الا المضاف الذي لا يطهر الا باخراجه عن  
الاضافة الى الاطلاق بل قد عرفنا انه يطهر نفسه وان اعين في مطهره  
كونه مما لا ينفع بالنجاسة كالسكر ونحوه بخلاف غيره من المتنجسات  
فانها تطهر بعد زوال العين بالقليل والكثير والا قوى عند اعتبار العصر  
والورد والتعد بالطهر في الثاني من غير فرق بينهما الجاري منه وغيره وان كان  
الاحتياط بالعصر والتعد فيما يعين فيه خصوصا في الكثير التراكب خصوصا  
في الوارد مما لا ينبغي تركه واما التطهير بالقليل فيعبر فيه انفصال ماء الغسل  
في الجملة ولا يجب انفصاله اجمع ولا كونه بالعصر يعبر فيه بالورد ولا يجزئ  
وضع المستنجس فيه فيم لو ورد الماء عليه لم يقدح اذ اراد به ذلك على



اجزاء المغنول والاحباط بالعصر والتعد في منع الغسل لا ينبغي تركه  
 ايضا وكذا المتنجس ببول غير الصبي فان الاصح اعتبار النعمة بالغسل فيه  
 ايضا ولا فرق في اعتبار التعد بين البول الانسان وغيره والجفاف وغيره والبدن  
 والثوب وغيرهما حتى لا يثبت على الاصح لكن الاحباط بثلاث العنادات  
 في الاخير لا يترك بل تكفي في التطهير وان حصلت الازالة باحدهما والاحوط  
 كون الغسلان منها بعد الازالة ولا يد فيها من الورد والمعتبر في التطهير  
 بالقليل ومن التعد فلا يجزى بضالجر بان الماء في زمانها على الاقوى اما  
 المتنجس بغير البول ولم يكن انية فالاقوى الاجزاء فيه بالمرّة بعد الازالة ما لم  
 يتغير الماء والاعلم مرة اخرى والاحوط التعد واما الانية فان تجسست  
 بولوع كلب فيما فيها من الماء او غيره مما يتحقق معه اسم البولوع غسلت ثلاثا  
 ازيلهن بالتراب وضع ولا يقوم غيره مقامه والاولى في الغسل بالتراب  
 وضع ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب والاحوط مسح بالتراب  
 الخالص ولا ثم غسل بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب  
 ثم بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج التراب عن اسم الاطلاق بل لا يبعد ذلك  
 في مطلق المباشرة بالهم كاللطم ونحوه والشرب بلا ولوع واما المباشرة  
 بياق اعضائه فالاحباط فيه لا يترك نعم لا يسري الحكم الى مباشرة لعباده  
 من غير ولوع فضلا عن ياق طويانه مع ان الاحباط يقتضيه كما انه يقتضيه  
 تعد الحكم الى غير الاناء بل لعله الاقوى مع صدق البولوع ويعتبر في التراب  
 الطهارة ولا يلحق بالكلب غير مخي الناصب نعم ينبغي غسل الاناء تنبعا  
 لشرب الخنزير ولو في الفارة او الخرفه والاقوى عند الوجوب حتى في الخنزير



وان كان لا حنيط فيه لا يترك ويغسل الاناء <sup>من</sup> غيرها من النجاسات حتى البول  
 ثلاث مرات بعد ازالته ويكفي الصب لبول الصبي الذي لم يتغذ بالطعام في  
 مدة الرضاع من غير علاج وعسر بل لا يعتبر التغد وان كان هو الاحوط ونظهر  
 الاواني الكبيرة والصغيرة ضيقه الرأس واسعته بالكثير بان يوضع فيه <sup>شيء</sup>  
 يستولى عليها وبالقليل يابى الماء عليها وادارته فيها بحيث يستوعب جميع  
 اجزائها <sup>والاجزاء</sup> ثم يراق منها الكن الحنيط في فورته انبعاث الادارة <sup>الادارة</sup>  
 وانبعاث كغراغ الادارة مما لا ينبغي تركه واما الاواني الكبيرة والمثبتة والحياض  
 ونحوها <sup>الشنوع</sup> بجرء الماء ثم يخرج المجمع من ماء الغسالة يترج ونحوه  
 ولا يعتبر الفورته المزبورة والاحوط اعتبار نظهر النرج <sup>النهج</sup> لانه لو اريد اعادة نظرها  
 له وكذا بد النارج واجتناب ما نفاطر حال النرج ثابتهما الارض فانها تظهر  
 ما يماسها بالقد وما يوقى به النعل والفتية بالمشي والمسح بها او بغيرها  
 مما يزل معه عين النجاسة ولو فرض زال عين النجاسة كفت المماسه  
 لا فرق بين الزاب الحجر وغيرها مما يمتد رضا والافوى اشراط طهارتها وانها  
 ان لا تكون رطبة رطوبة تغسل الى القد فلا بأس بالنسبة التي يصدف معها  
 البس عرقا والواجب ازالة العيزه ون الاثر كما في الاستنجاء وان كان هو  
 الاحوط بل لا يبعد طهارة الاجزاء الصغرى الارضية الباقية في القدم بعد  
 المشي والمسح والله اعلم <sup>بالتشبه</sup> الشمس فانها تظهر الارض وكل ما ينقل  
 من الابنية وما اتصل بها من الاخشاب وابواب واعناب والواناد واشجار  
 والنبات وان حاف قطانها وغيرها حتى الاواني المثبتة ونحوها والحصار والبوارح  
 مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال عينها على وجه ينجدها بغيره <sup>الاستند</sup>

بارجاء  
 بالاجزاء



اشرافها فلا بأس بمشاركة البرج مثلاً بعد فرض الاستناد الى اشرافها والاختصاص  
 في اعتبار اليبس مما لا ينبغي تركه وكون الارض مثلاً رطوبته تعلو بالبدن  
 بل بعد الاقوى ولا بد من اشرافها نفسها الا ان يكون باطن شيء واحد قد اشرف  
 على ظاهره فانها تظهرهما معاً **ابعضها** الاسخانة الى جسم اخر ظاهر فقطهر  
 النار ما احالته رماداً او دخاناً او بخاراً لجسماً كان او مشتبهاً على الاصح وفيما  
 حالته فيما اوجز او اجزا او جصاً او نورة قزلاً ان اجودهما واحوطهما  
 البقاء على النجاسة وبطهر الدم والنطفة المستحيلة ان جوارها ناطقاً او العذر  
 والميتة والماء النجس اذا صار دوداً او جزاً من الخضر او ان والاشجار والثمار  
 اولبنا او روثاً لما كوال اللحم **خاصتها** ذهاب الثلثين في العصر بالنادوي  
 الحاف الشمس بها اشكال ولا فرق في الثلثين بين الوزن والكيل والماء احد  
 والاحوط الاولان بل الاول **سادسها** الانتقال بحيث يضاف الى المتقدر  
 اليه فلو علم عدداً اضافته او لم يعلم كالذي الذم بمصه العاق في على النجاسة  
**سابعها** الاسلام فانه مطهر للكافر بافساهه الا الرجل المرتد عن  
 فطره على الاصح ولا يشبع الكافر ما باشره سابقاً حتى يتأبه على اشكال يغم  
 يتبعه فضلاً عن النصلة في شعره وظفره وبصافه ونحوها فاقامتها النجبة  
 فان الكافر اذا اسلم تبعه ولده في الطهارة ابا او جداً او اما كسبه الطفل  
 للسابي اذا الربكس معه احداً بانه وحواشي البيز والبرنج هو اداني الخمر والعص  
 والعامل وشيابه تتبعها في الطهارة واما التي يغسل اليه من السند والخمر وشيابه  
 التي غسل فيها وابد الغاسل ففيها عدا الاخر تامل واما الاجسام المطروحة  
 في الخمر والعصير الغير المستحيلة ففي النجبة اشكال **ثانيها** زوال غير النجاسة

والعدا النجس



بالنسبة الى القسام من الحيوان و بواطن الانسان عاشرها  
الغيبه <sup>فهي</sup> مطهرة للاتصال وثيابه وفرشه واوابنه وغيرها من توابعه  
مع علمه بالنجاسة واحتمال التطهير اذا استعمله صلاحه المسلم فيما ثبت  
فيه الظهارة ولا يلحق بالغيبه الظلمة وحبس البصر ولا عين الغيبه الشخص  
عن ثيابه واوابنه ما لم تكن من توابع شخص اخر **حاشا لغيبها** استبرأ  
الجلال بما يزول معه اسم الجسد والاحوط مع ذلك اعتبار المد المنصوب  
والمتجسس بعد ثبوت نجاسته لا يرضها الا العلم بالطهارة او البينة  
او صلب البدن المراد به المستولى على العين بملك او باجارة او اقراره او نحوها  
بل لا يبعد الخاق القوي بل يقوى كون الظلمة وعمالهم من ذوى الابدى  
على ما في ابدكهم وان كان حراما وكذا الغاصيون كما انه يقوى كون  
المرتب من ذوات الابدى على الولد والاحوط الاقتصار على المال والمادى  
منه وكذا الظاهر انه لا تثبت نجاسة الا بذلك **البحث الثانى من محرم**  
استعمال اوان الذهب والفضة فى الاكل والشرب والطهارة وغيرها على  
الاصح ولا يحرم النقل منها للتقريع وليس النقل للاكل تقريع وان قصد  
على الاصح بل الا حرمة اقتنائها والمرج فى الابنه العرف والظاهر  
تحقيقه فى الغلبان ورأسها ورأس الشطب وما يجعل موضعاً له وقرب  
السيف والخنجر والتكهن وقاب بعض الشاغات خصوصاً الاعلى وظرف  
الغالبه والكحل والعنبر والمجوى والبن والقياسك والشراب والمخامر  
والمجامر ولا فرق بين الصغير والكبير ليست القناديل منها ولا يحمل حق  
الخاتم ونحو من المتصل كاتصاله والظاهر عدم كون الحمل المحرم خصوصاً



القائم منه من المحرم ولا بأس بما يصنع من الفضة بيتاً للشعوب كحرر  
 الجواد علي السلام والاحوط اجتناب الملبس جميعه او اكثره على وجه  
 يكون الكاس ولو نزع اناه مستغلا من غير فرق بين ثلبس الظاهر والباطن  
 ولا بأس بكس البص الثي يوصل الى الحد المزبور ولا بأس بالتمويه ولو  
 لم يجمع الاناء ولا بالمستنج من احد ههنا وغيره والاصح جواز استعمال  
 اداني المشركين مع عدم العلم بالنجاسة كما داني المسلمين والله العالم  
 ثم كمل الظاهر بعون الله تعالى

## كتاب الصلوة

وفيه مقاصد الاولي في المقدمات وهي سنة الاولي في اعداد  
 الفرائض ومواقيت اليومية منها ونوافلها وفيها مباحث الاولي  
 الصلوة واجبة وسند دينها والوجبة الان خمسة اليومية ومنها الجمعة  
 والايات والطواف الواجب الملتزم بنسب ونحو وصلوة الاموات و  
 اليومية الخمسة المعهودة للحاضر والمساقر والسند بركبة منها الرواتب  
 وهي في غير يوم الجمعة اربعة وثلاثون ركعة وتزيد في يوم الجمعة اربع  
 ركعات المبحث الثاني في مواقيتها بدخول وقت الظهر بوزوال  
 الشفق اذا مضى منه مقدار اربعة اشتراد مع العصر الى ان يبقى من  
 الغروب مقدار اربعة اشتراد فيحضر جند هو به شتم بدخول وقت المغرب  
 ويعرف بدخول الخسرة الشرقية على الاصح ويقوى اعتبار ذهابها  
 الى ان تجاوز سمت الرأس بل الاحوط مراعاة ذهابها من تمام المشرق الى



هو ربع الفلك ويختص من اوله بمقدار اذائه ثم يترك معه العشاء الى  
ان يبقى من نصف الليل اربع ركعات فيختص هو بها حينئذ ويخرج وقت  
المختار اما المخطر لنوم او نسيان او غيرهما فالأظهر بقاء الوقت له  
الى طلوع الفجر والاولى عدم التعرض في البتة للاداء او القضاء بل الاولى  
ذلك في العامد ثم يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق المتغير في  
الافق المنتشر فيه لا الكاذب المستطيل في السماء المتصاعد المشابه ذنب  
السرخان ويمتد وقته الى طلوع الشمس في افق المصلي واما وقت نافلة  
الزوال منه الى تمام سبعمائة شخص على الاقوى وكذلك نافلة العصر  
بالنسبة الى الذراعين فان بلغ الظل ذلك لم يكن قد صلى منها شيئا  
فالاولى له البدنة بالفريضة ولو تلبس منها ولو بركعة زاحمة بالفريضة  
وامتثال مخافة بالاقضار على الحمد ووقت نافلة المغرب بعدها  
الى ذهاب الشفق المغربي والظاهر جريان حكم المراجعة فيها كما انهما  
يمتد وقت الوتيرة بامتداد وقت العشاء ووقت نافلة الصبح الفجر الاول  
الى ان يبقى من طلوع الحسن قدر الفريضة ويجوز رخصته دسها في صلوة  
الليل ووقت صلوة الليل انضاف الى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وسحر  
افضل من غيره وكونه التمس الاخير من الليل اقرب وافضله القريب من  
الفجر ولا يجوز تصدبها على النصف الا للمسافر والشاب الذي يصعب  
فعله في الوقت بل يلحق به الشيخ وخائف البرد والاحتلام والنوم والمرض  
وغيرهم من ذوي الاعذار وينبغي حينئذ بنية التجمل لا الاداء وقضاها  
افضل من التقديم والتي جواز التطوع مطلقا في وقت فريضة ما لم يتضيق من



غير فرق بين الفائتة والحاضرة والقضاء للنفس والغبر وان كان لا حوط  
 خلاف سيما في الحاضرة **المبحث الثالث** في الاحكام اذا حصل احد  
 الاعذار والمناغة من التكليف بالصلوة كالجنون والحبس ونحوهما وقد  
 مضى من الوقت مقدار صلوة المختار بحسب حاله سفر او حضر وغيرهما  
 ولم يفعل وجب القضاء والالم يجب على الاصح سواء تمكن من الاكثر  
 ام لا او تمكن من الطهارة خاصة دون باقي الشرايط او لا ولو ارتفع العذر  
 وقد ادرك ركعة كذلك وجب يكون اداء والالم يجب من غير فرق بين  
 الفرائض ولا بين الطهارة من الشرايط وغيرها لكن الاحوط للمتمكن من  
 الطهارة ولو الترابية الصلوة مع فقد سائر الشرايط ويعتبر العلم بغير ذلك  
 الاعذار بالوقت الاقوى الاكفاء بالبينه وبكفى الثقل ثذوي العذر  
 والافضل الاحوط الناخير حتى يعلم ولو انكشف وقد دخل وقت الصلوة  
 المنبسط بها وهو في اثنائها ولو التسليم فلاعادة احوط ويجب الترتيب بين  
 الظهر والعصر والمغرب والعشاء فمن ترك عمدا او جهلا بالحكم اغادما  
 قدمه اما الساهي فلا يعيد اذا وقع في الوقت المشترك ولو ذكر في الاشياء  
 عدل بنيت ما لم يتجاوز محل العدول وان كان ما وقع منه في وقت لا يختص  
 في وجهه والاحوط ان لم يكن ا: قوى الاعادة بعد التمام وكذا الحكم فيما  
 يجب في الترتيب من الفوائت اما العدا عن الحاضرة الى الفائتة فغير  
 واجب بل مستحب والافضل صلوة الفريضة في اول وقت فضيلتها  
 العصر الجمعة وعرفة ففعلها بعد الظهر ومن كان منظر الجماعة  
 يؤخرها الى حصولها الا اذا اقتضى ذلك الناخير التصديق للصلاة والصائم

فجعلها بآية



النابق الى الافطار يؤخرها بعد وكذا من كان له احد ينظره ويؤخر ذوى  
الاعذار ولو لغيم ونحوه مع رجاء زوال العذر ومن كان عليه قضاء  
يؤخر الى الصبح ولا يجب التأخير في شئ من ذلك الاصح نعم هو فيما عدا  
الغيم احوط **المقدمة الثانية** في القبلة وفيها مباحث **الاول**  
في بنائها وكيفيتها استقبالها وهي المكان الواقع فيه البيت شرفه الله من  
تحويم الارض الى عنان السماء للناس كافة لانفس البيت والمد اوصد استقبالها  
فلا يقدر خروج ما لا ينال في ذلك من البدن الا حوط الاستقبال بجميع مقادير  
البدن ولا يقدر في صدقه حقيقة في البعد زيادة العرض كالصف كسطيل  
نعم لما كان المستقبل بالفتح غير مشاهد للبعيد انحصر معرفة استقباله  
فيما يدل عليه كوضع الجدي اهل واسط العراق مثل الكوفة وبغداد ونحوها  
خلف المنكب الايمن والاحوط ان يكون ذلك في غاية انخفاضه او ارتفاعه او  
سراغات القطب المراد من المنكب ما بين الكفتين العنق بل ينبغي وضعه على الجزء  
الخاذا في الاذن منه واهل الشرق منه كالبحرة في الاذن الايمن واهل المغرب  
منه كوصل بين الكفتين واهل الشام خلف الكفت الايسر واهل عدن بين  
العنقين وصنعاء على الاذن الايمن وكسبيل بجبله عكس الجسد وكوضع اهل  
العراق مغرب الاعتدال على الايمن ومشرق على الشمال توسعته ومع التقدير  
فالمرجع فيها هو القواعد الرصدية مع منصول العلم او الظن الاطميناني او  
الرجوع الى اهل الرصد ومع التقدير ببذل جهده ويعمل على ظنه ولو من  
خبر كافر من حدس فضلا عن الحس ومع التقدير بكتفي بالجهة العرفية ولو لم يعلمها  
في اى جهة كذا الصاورة مع السعة ارجأ والاولو بتقصير منه فإنا نعلم ولو



كان عليه صلاتان لم يجب صلوة الثانية الى جهات الاولى بعد المحافظة  
 على ما ذكرناه والاحوط صلوة الثانية مع ترتيبها على الاولى بعد الفراغ  
 مع تكرار الاولى ويعول على قبلة بلد المسلمين في صلواتهم وقبورهم ونحوهم  
 اذ لم يعلم الغلط **المبحث الثاني** فيما يستقبل له يجب الاستقبال مع  
 الامكان في الفرائض اليومية وتوابعها ومنها سجود التهو و غيرها من  
 الفرائض حتى صلوة الجنائز على الاحوط وفيما وجب الغارض من التوافل  
 في وجهه موافق للاختصاص وكذا ما صار نفلا من الفرائض ويجب المحتضر  
 بالاستلقاء في كون الوجه وباطن القدمين الى القبلة وبالمبتعد  
 الصلوة بالاستلقاء وكون راسه الى يمين المصلي وعند الدفن بالاضطجاع  
 وكون الرأس الى المغرب مقاديرم البدن الى القبلة اما النافلة فلا يعتبر  
 فيها الاستقبال اذا صابت حال المشي والركوب بل الاقوى كون النافلة  
 في السفينة كذلك ايضا بخلاف ما لو صليت على الارض في خيال الاستقرار  
 فان الاحوط اعتبار الاستقبال فيها **وآلة العالم المبحث الثالث**  
 في الخلل من صلى الى جهة امر بها للظن او للضيق على الاقوى ثم تبين خطاؤه  
 بعد الفراغ فان كان منحرفا الى ما بين اليمين واليسار صحت صلوة فلو  
 كان في الاشياء مضى واستقام في الباقي بقي الوقت ام لا على الاعنع وكذا  
 الناسي بل والجاهل بالحكم ولو كان مقصرا مع حصول نية القرية على اشكال  
 والاغاد في الوقت ون خارجا ان لم يكن مستديرا والاغاد والاحوط لقضا  
 مطلقا وكذا اذا كان في الاشياء والاحوط بل الاقوى عدم الحاق الناسي و  
 الجاهل هنا في ذلك فبعد ان في الوقت خارجا بتبين الخطاء و



الله العالم المعتبر من الشريعة الساتر وفيه مباحث الأول يجتمع  
الاختيار وصحة ستر بشئ العورة في الصلوة وتواضعها والتأفلة دون  
صلوة الجنابة وان كان الاحوط فيها ذلك ايضا سواء كان ناظرا ام لا او  
كان في ظلمة ام لا والاحوط وجوب ستر المحجم بمعنى الشج الذي يرى  
خلف الثوب من غير تمبير لونه دون التشكل الذي يرى مع اللف  
بالثوب مثلا والاقوى الصحة لو بدت العورة لريح او غفلة او كانت من اول  
الامر ولا يعلم بها لكن يبادر الى الستر لو علم في الاثناء والاحوط الاتمام  
والاستيناف سيما اذا احتج سترها بعد العلم الى زمان معتد به  
والاقوى الاغادة لو نسي الستر في اول الامر او في الاثناء فضلا عن الخطأ  
ولم يفعل وعورة الرجل في الصلوة عورته في النظر الذبر والقضيب و  
الانثبان دون العجان والسر والركبة وما بينهما وان استحسب ذلك  
بل هو احوط وعوق النساء في الصلوة جميعها حتى الشعر الاوجه والوضوء  
على الاقوى والبدن الى الزندين والقدمين الى الساقين ظاهرهما  
وباطنهما حتى الشعر ولا يجب عليها في الصلوة ستر ما على الوجه من  
الزينة ولا الشعر الخارج الموصل بشعرها وان قلنا بوجوبه عن النظر  
والامة مطلقا كالحر في وجوب ستر الراس **المبحث الثاني** يعتبر في  
الساتر امور **الاول** الطهارة بل هي شرط في جميع لباس المصلح عدا  
ما لا تتم به الصلوة منفردا **الثاني** الاباحة بل هي شرط في جميع لباس  
المصلي على الاقوى فلا تصح في المغصوب لو من الجاهل بحرمته او فسادده و  
لو لئنان الا اذا كان جهلا بعد ربه شرعا نعم لو لم يعلم بفضيلته صحته



صلوة كالناسي على الاقوى ولو الغاصب ان كان الاحوط له بل مطلق الناسي  
 الاستئناف وحمل المصنوب غير فادح على الاقوى اذا كان بصلوته غير  
 متصرف فيه والابان كان بصلوته متصرفا فيه فالاقوى البطلان واما البطلان  
 الثمرة ولو لم يكن سائر وكذا ذى النساء للرجال وبالعكس فلاحتماء  
 في اجتنابه لا يترك **الثالث** كونه بل مطلق اللباس ما كول اللحم ان كان  
 من جلود ذى النفس ونحوها من اجزائه التي تحمله الحيوة فلا يجوز في غير المذكي  
 ولو دبح والماخوذ من بد المسلم وما علقه اثر استعماله بحكم المذكي وكذا لا  
 يجوز في غير الماكول وان ذكى من غير فرق بين ما يتم به الصلوة وغيره والاقوى  
 مناساوت الحمل واللباس لغيرهما في البطلان كما ان الاقوى عدم الفرق  
 بين ذى النفس وغيره بعد الاشتراك في عدم اكل اللحم والاحوط ازالة  
 الطاهر من فضلات غير ما كول اللحم كالوطوبى ونحوها عن اللباس والبدن  
 بل هو اقوى الا الانسان فلا لباس بها سيما اذا كانت منه لا من غيره ولا بأس  
 بما اتصله الجنات في الماكول كالشعر وان كانت ميتة بخلافه من غير  
 الماكول وان كان مذكى اما استثنى واما المحول من غير ما كول اللحم  
 فلاحتماء فيه مما لا ينبغي تركه كقالب بعض الساعات ونصاب السكنى و  
 اشتد منه احتياط المحول المتصق بالتوب والبدن كالشعر الملقات  
 عليهما ولو شكت في السائر بل مطلق الملبوس انه من ما كول اللحم وغيره  
 لم تصح الصلوة فيه على الامع ولا بأس بالشمع الغسل والخبر بالتمنيج ودم  
 البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات امثالها مما لا لحم لها وان  
 كان الاحوط في مثل الشمع الاجتناب ولا بأس باللباس بل السائر المتخذان



الفنك  
ينعوان بحركتي

من دبر الخنزير والخنزير بما يجوز الصلوة فيه دون المغشوش بوبر  
الثعالب والارانب اما التجنب فلا قوي جواز الصلوة في وبره وجلده بخلاف  
الفنك على الاحوط والسجود المواصل الخوازمية فان الاصح والاحوط  
عدم جواز الصلوة في جلدها وبرها لا شرع ان لا يكون مطلق اللبس  
ولو حلتا كالحاتم ونحو من الذم للرجال في الصلوة وغيرها بل الاحوط و  
الاقوى اجتناب اللحم يربل والمذهب بالتمويه والطلل والمزج نعم لا  
باس بالمحول منه سكو كان الامتناع للنقفة او لا ولا باس بشد  
الاسنان به **الخامس** ان لا يكون مطلق اللباس عندما لا يتم به  
الصلوة حرراً محضاً للرجال بل لا يجوز لبسه لهم في غير الصلوة نعم  
لا باس به في الضروك كالبرد ونحو حق حال الصلوة مع فرض تحققها  
خالفاً ايضاً وفي الجوب كذلك ايضاً وان امكن نزعها قدر الصلوة خالفاً  
سواء كان تحت الدرع ام لا والاحوط لبس غيره معه مما يجوز في الخالين  
ولا باس به للنساء ولو في الصلوة على الاصح ولا بما لا تدر به الصلوة  
ليستوى الخلقة لصغر كالركعة والفلنسق ونحوهما مما يندرج  
في اسم الملبوس كذلك وان كان الاحوط مع ذلك اجتناب الثاني ولا  
باس ايضاً بالمحمول ولا بالملصق بالثوب ولا بما لا يعتد لباساً كالفرش و  
الشد ثوبه في حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعتد ملبوساً كز الثوب و  
اعلامها وما يخط به منها والتفافيف والقباطين وان تعدت وكثر  
وخرق الجبهه وعصايب الجروح والقروح وحفظة المسامير والمبطون  
وكرفس الاستخافه وخوقها الخنثى المشكل بل والحشونة على ما يكون



ملبوساً وان كان الا حوط اجتنابه بل اجتنابه جميع ذلك مما لا بأس به ولا  
 بالمستبح مما تحل به الصلوة على وجه يخرج به عن الخلوص سواء كان  
 بالسدا او اللحية او غيره كالمنسوج من خيوط متمزجة من الحرير وغيره كل  
 كالتيكيد من الفتنة ونحوه ولا بأس بالكتف وان زاد على اربع اصبعاً  
 ولا ينافر في كام اليد ولا ينافر في الثياب بل ولا بالمنسوج طرأ في  
 بعضها حرير محض وبعضها غيره ان لم تعد ملبوساً حريراً لظنها لا بالملفوف  
 من قطع كذلك ولا يعلم العباء وان تعدد ولكن الاحتياط في جميع ذلك مما  
 لا ينبغي تركه وكذا اجتنابه في طرف العمامة من حرير المحض بل وان  
 كان مما لا تتم به الصلوة على الاحوال **المبحث الثالث** لا ينبغي في  
 التستر كيف خاصته ولا في الساتر بعد كونه مما يجوز فيه الصلوة فيجزي  
 القطن وغيره وان لم يكن منسوجاً والا توى الاجزاء بالورق والمشبك مع  
 الاختيار اما التلطي بالطين فلا يجزى في الصلوة مطلقاً وكذا لا يجزى  
 ستر الدبر بالانسين والقبل باليدين ولو لم يوجد ساتر للصلاة سقط  
 وجوب التستر فصلى غائباً صلوة المختار مع امن المطلق المحترم على الاصح  
 ولا يجب وضع يديه على عورته ولا التلطي بالطين ونحوه مما ليس بساتر  
 ان كان الاحتياط فيه لا يترك بل الا حوط الجمع بين الصلوة مؤمباً وتماماً  
 ومع عدم امن المطلق يصلي جالساً وهو في الركوع والتجود برأسه ينبغي  
 كون انهاء التجود اخفض ولا يجب الانحناء الذي لا يتدوم معه العوق و  
 لا وضع الركبتين والابهامين واليدين في محال التجود ولا رفع ما بين  
 عليه وان كان الاحتياط في الجمع لا يترك ولو اشتبه الساتر القابل بغير



فما يحرم في الصلوة وغيرها كالحرير والذهب المغصوب على وجه الاختصاص  
اجتنب الجميع وصلى غاربا مع عدم غيره وأما الواشبه بما يحرم في الصلوة  
فقط كالشبهه بغير المأكول كزاد الصلوة زائدا على القابل بواحد  
كما في المشبه بالنجس ولو ضاق الوقت صلى الممكن وغاربا على الأقوى  
ولو شك في الثوب المتحداته حريرا وغيره فالاحتياط في الصلوة فيه  
غاربا على النحو الذي مر لا يترك ولو كان عند غيره فالأقوى يقين الصلوة  
فيه وكذا المشكوك في أنه من المأكول اللحم أم لا **المبحث الرابع** لا يجب  
التتر من جهة التخت للصلوة نعم إذا كان واقفا على شباك أو طرف  
سطح بحيث ترى عورته لو نظر إليها فالأحوط والأقوى التستر وإن لم  
يكن هناك ناظرا **المبحث الخامس** نكرو الصلوة حتى للنساء على الأقوى  
في الأسود عدا الخف والعمامة والكساء ومنه العباة وبكره ترك  
الرداء للامام بل يستحب هوله ولغيره والتشم والتشويل وبكره فيها  
الأزاد فوق القميص والحزام واللائام للرجل والنقاب للمرأة وفي العمامة  
الطابقيته أي المجردة عن السدل وعن الخنك الذي هو اللحي بأحد طرفيها  
والظاهر حصوله بميله بحيث يصير تحت حجة الذن وفي الثوب المتهم  
بالنجاسة أو الغصب في لباس المقدم الذي يغطي ظاهره ولا يغطي الشان  
كالمشابهة البغدادية والنعل السند ونحوهما وإن كان الاحتياط لا  
باس به وأما ما كان له ساق تحصل التغطية به فلا كراهة فيه بل يستحب الصلوة  
بالنعل العربي **المقدّمات** لا يشرع في مكان المصلي من مباحث  
**الأول** كل مكان يجوز الصلوة فيه إلا المغصوب للعالم بغصبه دون



المختار دون الجاهل والمضطر كالجوس بباطل بل والناسي وغيرهم مما  
 لا يحرم المكث عليه من غير فرق بين الغاصب وغيره وصلوة المضطر كغيره  
 بقبام وركوع وسجود والاقوى في نحو المسجد البطلان لو غصب حق  
 سبق من آخر اذا كان رحله فيه باقيا والافلا والمراد بالمكان ما  
 استقر عليه المصلي ولو بوسائط وما شغله من الفضاء في قبامه و  
 ركوعه وسجوده فلا فساد في الصلوة تحت سقف المغصوب والخيمة  
 والتمهودة فضلا عن الدار والخيمة التي وقع الغصب في بعض سورها  
 او اطنابها او حبالها او اتادها او غير ذلك على الاقوى والاحوط  
 الاجتناب في المجمع ولا غضب مع شاهد الحال كالمضايق والرباع ف  
 يؤخذ بها ما لم يعلم الكراهة او كانت مخوى بمعنى القطع بالرضا  
 بل الظاهر عدم الغضب فيما جرت السيرة على فعل ذلك فيه من غير بحث  
 عن ماله وان كان مولى عليه كالأراضي المتسعة وان علم كونه مولى عليه  
 بل الظاهر كون السيرة على ذلك في ذوات الاتساع العظيم بحيث يستتر  
 اجتنابها على الناس حتى لو علم الكراهة فضلا عن عدم العلم المشكك  
 الاقوى صحة صلوة كل من الرجل والمرأة مع المخاذاة التامة او تقدمت  
 المرأة وان لم يكن خائلا ولا عشرة اذرع وانما هو مكروه والاحوط لها  
 مع التردد او اغادة الصلوة ان اقربنا وللمتأخران تعاقبا مع العلم بل  
 الاحوط للتأخر الجاهل ذلك ولا بأس مع الخائل والاولى كونه مانعا  
 للمشاهدة او مع البعد بعشرة اذرع بالبد والاولى كونه من مسجده  
 الى موقفها المبحث الثالث في خصوص مسجد الجبهة قد عرفت



٤٢  
اعتبار طهارته ودون غيره لامع التمسك بل عرفت وجوب اجتناب المشبه  
بالنجس مع الانحصار وبعتبر فيه مع الاختيار كونه ارضا او نباتا او  
قرطاسا ولا يصح ما عداها والمراد بالارض ما يصح التمسك به وقد عرفت  
في بابه ولا فرق بين التراب وغيره واما النبات فيجوز التجرد على غير  
المأكل والملابس فلا يجوز التجرد على المنجوز والطبوغ والحبوب لاعتاد  
اكلها كالحنطة ونحوها والفواكه والبقول والاقوي اجتناب الثمر لما كوله  
مطلقا من غير فرق بين قشرها ونواها وغيرهما مع الاتصال وعدمه وصلت  
الى حد توكل ام لا ولا باس بغير المأكول كالحنظل والخرنوب وما لا يؤكل  
الا عند المنخصة او بهم الناس بل ولا بالعقاقير والاحوط اجتناب  
اعتد اكله ولو في حال من الاحوال ولا يمنع شرب التبنك من جواز  
التجود عليه والكلام في الملبوس كالماكول فلا يجوز على القطن ولكن  
وان لم ينسج على الاقوي بل وان لم يغزل بل الاحوط اجتنابهما قبل  
استعدادهما للغزل ولا باس بالتجود على خشبهما وورقهما ونحوهما  
واما القرطاس فيجوز التجود عليه وان كان فيه اجزاء الثوب واما المتخذ  
من الحرير فالحوط عدم جواز التجود عليه وافضل الثلاثة الارض وافضلها  
التربة الحسينية ولو لم يجد شيئا من الثلاثة او وجد ولم يتمكن  
من التجود عليه لحر او برد او ثقبة سقط اعتباره والاحتياط في هذه  
الحالة في التجود على ثوبه القطن او الكتان ثم المعادن الارضية ثم  
على ظهر الكف كما لا ينبغي تركه **المبحث الرابع** يعتبر في المكان كونه قارا  
غير مفوت للاستقرار للصلوة فلو صلى اختيارا في سفينة او بيد او غيرها



بطلت صلواته مع قوات الاستقرار بخلاف ما اذا لم تقف بل يصدا انه مستقر  
 فانها تصح وان كانت السفينة مثلاً سائرة مع فرض المحافظة على الاستقبال  
 ونحو من الشرائط نعم الاحوط ترك الصلوة في السفينة الجارية ولو مع  
 استيفاء الافعال والشروط ولو كان مضطراً اول الوقوف والتجود ثم  
 استقرار جاز الامع البطو المفد للصلوة لمحو ونحوه نعم عليه ان يكف عن  
 القراءة والذكر ونحوها حال الاضطراب هذا كله مع الاختيار اما مع الا  
 ضطرار فلا بأس فيصلي على الدابة مراعيلاً للاستقبال بما يمكنه من صلوة  
 ولو تكبيرة الاحرام والاسقاط من راسه ولا يجب تحريم الاقرب فالاقرب وان  
 كان هو احوط اذا كان فيما بين المشرق والمغرب **المبحث الخامس** الاولى  
 بل الاحوط عدم صلوة الفريضة في جوف الكعبة ولا على سطحها وان كان  
 الاقوى الجواز ويجب في الصلوة على سطحها ان يراى شئ منها يستقبله اما  
 مع الاضطرار فلا اشكال في الجواز والاولى بل الاحوط ان يتقدم على قبر  
 معصوم بل ولا يجاذبه **المبحث السادس** في المكروهات  
 ترك الصلوة في الحمام وان كان نظيفاً حتى المسلخ منه في الاولى وفي كبرية  
 وفي المكان المتخذ للكنيف ولو سطحا متخذاً مبناً او في اعطان الابل ومرايط  
 الخيل والبغال والحمير بين يديه فان مضرة ولو سراجاً وعلى قبر او في  
 القبلة قبر وبين القبرين مضاعداً وفي المقبرة وغير ذلك من المكروهات  
**المقدّمات الخامسة** في الاذان والاقامة وفيه مباحث **الاول**  
 هما مستحبان مؤكدان للصلوة الخمس خاصة على ما ستعرف اشدّها  
 تاكداً الاقامة ويسقط الاذان اعصر يوم الجمعة عند استحباب الجمع مع الصلوة



ولو شك في الأذان أو في بعض فصوله لم يلزم تعوي كونه كل فصل منها علة الآخر بالنسبة السابقة

فيه ولو ظهر ابل الأقوى الاحوط تركه في هذه الحال وعصر وعشاء المستحبة  
التي يجتمعها مع الظهر والمغرب ولا يتأكد للقاضي من غير أول ورود  
وان كان لا يخلو من الفضل ويسقطان معاً بقيام البعض في الجماعة المعتد  
بها عن حاضرهما والغائب إذا اتفقا قبل التفرق عن موضع الصلوة إذا كان  
مسجداً كما دل عليه المصوص سواء قصد الايمان أو لا صلى جماعة معها أو  
مع غيرها أو فراداً اتحد فرضه معها أم لا بعد الاشتراك في الأذان، أما مع  
الاختلاف فيه وفي القضاء عن النفس والغيب فاشكال الأقوى عدم السقوط  
سواء في القضاء، وبعتبر اتحاد المكان عرفاً ويقوى كون السقوط في الفرض  
عزيمة لا رخصة وهو الموافق للاحتياط **المبحث الثاني** الأقوى ان فصول  
الأذان ثمانية عشر التكبير اربعاً ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة  
ثم حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل ثم التكبير  
ثم التهليل كل فصل قرآن وهذه فصول الإقامة بزيادة قد قامت  
الصلوة بعد الجعلات إلا أنها اجمع مشتملة على التهليل في آخرها مرة  
وبشرط فيها أمور منها البناء ابتداء واستدانة وبشرط فيها بعد القبة  
تعيين الفرض مع الاشتراك ومنها العقل والاستسلام بل الايمان على  
الأقوى أما البلوغ فلا يعتبر في الأذان دون الإقامة على الاحوط فيعتد  
بأذان الصغير دون غيره ومنها الترتيب بينهما وبين فصولهما ولو شك  
فيهما أو في فصولهما تلافاه قبل تجاوز المحل لآية الإقامة محل آخر بالنسبة  
إلى ما قبله ومنها الموالاة بينهما وبين فصولهما ولا بأس بما لا يستدعي  
عرف الشرع ومنها العبرية فلو الحزن بشئ منها بطل ومنها دخول وقت



الفريضة فلا يصحان مع التقدم ولو بعضا الا في صورة صحة الفرض ونجى  
 الجامع للفريضة دخول وقت الاول منها ولا يبعد جواز الاذان <sup>تقدم</sup> قبل الفجر  
 للاعلام **المبحث الثالث** يستحب في الاذان اظهاره من احدث القضا  
 وعدم الكلام في خلاله والاستقبال اما الاقامة فلا ريب في تاكدها عند  
 الاول منها واما الاول اى الطهارة فالاقوى اشتراطها به كما ان الاحوط  
 ذلك فيما بعده الا ان الاقوى ما عرفت ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة  
 بركعتين في غير المغرب والاولى كونها من النافلة او خطبة او قعدة او سجدة  
 او ذكر او دعاء او كلام من غير الغداة او سكوت والاولى الاقتصار في المغرب  
 على الخطوة او التكة او التسمية وتخصيص الفصل بالخطوة بالمنفرد  
 ويستحب حكاية الاذان للاعلام او للصلوة جماعة او فرادا مكررها وصحبا  
 على الاقوى دون المحرم من ترك الاذان والاقامة اوها عمدا حتى احرم لم ينجز  
 قطعها واستبنا فيها نعم لو كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفردا  
 كان او غيره خال الذكر بخلافه اذا عزم على الترك زمانا معتدابه ثم  
 اراد الرجوع وكذا لو بقي على الشروع كذلك **المقدمة الثانية** سر  
 ينبغي للمصلي احضار تمام قلبه تمام الصلوة فانه لا يحسب للعبد من صلواته  
 الا ما اقبل عليها والخشوع والخضوع والوقار والتكينة والطيب والزي  
 الحسن والتواكل قبل الدخول بها وان يكون في يد خاتم عقيق فان الركعة  
 فيه بالف وبذل جهنم في الحذر من مكائد الشيطان وحيائه فانه لا  
 زال يجلس للعبادة في عبادة وبوقعه في الشك فيها فاذا عرفت كبره اغم  
 انفه بعدم طاعته في تجدد العبادة وابس من الطمع فيه وياك والقبلة



في الصلوة كسلا شتلا ولا هباً او مستجلاً او مدافعاً للبول والغائط والريح  
 ولا تمخط ولا تنخم ولا يتصق ولا يتخضر بان تضع يديك على خاصرتك  
 متعمداً على احد وردكك **المقصد الثاني** في افعال الصلوة  
 واصول واجباتها احد عشر نية وتكبيرة احرام وقبام وركوع وسجود وقراءة  
 وذكر وتشهد وتسليم وترتيب ومواالاة وتبعتها واجبات مستنونات كما  
 تعرفه في التفصيل انش والتكبيرة والثلاثة التي بعدها اركان تبطل الصلوة  
 بزيادة نقصانها عمداً وسهواً وكذلك النية الا ان الحق انها شرط لا  
 جزء واما باقي الواجبات فهي كالاركان زيادة ونقصاناً لا سهواً ونقصاناً  
 البحت في عشرة فصول **الاول في النية** وهي قصد الفعل بعنوان الامتثال  
 للمنعمة متقرباً ولا بد من نية التقرب اليه زيادة على ما ذكر من قصد الفعل  
 ممثلاً لانه قد يمثل الامر تقرباً الى غيره ولا يعتبر فيها غير الاخلاص وغير  
 التقرب مع تعلقه المكلف به فليجبت نية الوجوب والتدبير والقضاء والاداء  
 والقدر او الاتمام حتى في اماكن التحبير ولا غير ذلك على الاقوى **الاسع** في  
 التقرب عليها ولا فرق بين الفرائض والنوافل ولو نوى الفضا او الاتمام في  
 اماكن التحبير لم يلزم به على الاظهر وكان له العدول الى الاخر ولا يجب في  
 النية الاخطار وهو حديث الفكر والتصور القلبي بل يكفي الداعي وهو  
 الارادة المؤثرة في وجود الفعل ولا يجب تصور الصلوة تقصلاً بل يكفي الاجمال  
 ولا يقدح مع نية الوجوب شتمها على المندوبات ولا بد من نية الجملة  
 او الاعزاء على وجه يرجع اليها والربا في ابتداء النية او في الاثناء او في  
 اجزائها الواجبة او المندوبة مبطل لها على الاصح ولا تبطل بالمتاخر الى



الاقوى وان حرم وكل مانا في الاخلاص بالعبادة ابطالها نعم لا ينافيه ضم  
 بعض الغايات الراجحة بل وان لم تكن راجحة ولكن كان الضم تبعيا ومن ذلك قصد  
 افهام الغير برفع الصوت في القراءة والذكر مثلا ووقت النية عند تكبيرة  
 الاحرام والامرفيه سهل بناء على ما عرفت انها الداعي ويجب فيها الاستدانة  
 بمعنى عدم خلوشى من اجزاء الصلوة عنه فلو نوى الخروج في الاثناء  
 ثم عاد الى النية الاولى ولو كان قبل وقوع المنا في ولا شئ من افعال الصلوة  
 انه منها وكذا لو تردد في القطع وعدمه او نوى انه يخرج بعد ذلك او علقه  
 على امر ممكن وحصل او نوى المنا في فالاقوى البطلان في الجميع اما لو  
 كان التردد لعروض شئ في الصلوة وعدمه فلا اشكال في الصحة ولو  
 نوى صلوة فذكر سابقة عدل اليها وجوبا في المؤداتين وفي المقضيتين  
 اشكال وندبا على اقوى في المؤدات الى المقضية ما لم يتجاوز محل العدل  
 والاثمها وباقى بالسابقة بعدها ولا عدول في فرائض الصلوة مثلها  
 في غير ما ذكر وبكفي في العدول بغير دنيته من غير حاجة الى ما ذكر في ابتدا  
 النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدول لم يطل بطلانها مع **الفصل الثاني**  
 في تكبيرة الاحرام وفيه بحثان **الاول** هي ركن تبطل الصلوة بنقضها  
 عمدا او سهوا او زيادة كذلك فاذا كبر لا فتاح ثم زاد ثابته عمدا  
 او سهوا بطلت واحتاج الى ثالثة على الاصح وهكذا تبطل بالشكع وتصح  
 بالوتر وصورتها الله اكبر فلا تغقد بدونها او برديفها ولو باللفظ  
 العربي ولا بها مليونة بالمادة اذ الاعراب واخرج الحروف من غير مخزجه  
 او ناقصة ولو حقا او زائدة كذلك ولو المتولد من اشباع الهاء او هكزة

بمعنوا



أكبر وأبانه بحيث يخرج عن صدق صورة التكبير أو غير ذلك مما ينبغي فيها  
 ولا بد من الوقوف على الرأى يجب فيها القيام التام فلو تركه عدا أو سهواً  
 بطلت بل لا بد من تقديمه عليها مقدمة والأحوط كون الاستقرار فيها  
 كالقيام ويجب اقترانها بالنية على حسب قدمناه والامر سهل بناء على  
 ما عرفت من انها الداعي عندنا ويجب تعلمها على من لا يجنحها ولا يجوز له الصلوة  
 قبل الضيق مع رجاء التعلم والآخرى باقية بقدر الامكان فان عجز عن لفظ  
 اصلاً عقد قلبه بلفظها ومعناها على الاحوط ولو اجتمعا لا وأشار اليه بيده  
 ولسانه وصوته كغيرها من مقاصد والا فولى ثبوت هذه الاحكام في التكبير  
 المندوبة **المبحث الثاني** يستحب اضافة مست تكبيرات إليها فتكون  
 سبعة وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثلاثة ويستحب له الايتان بعد  
 الاحرام في الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احدى عشرة في صلوة الصبح عدا تكبيرة  
 الاحرام وتزبد المغرب خمساً والرابعة عشرة عشر اوله تعين تكبيرة الاحرام باي  
 التبع شاء والاولى اختيار الاخيرة ولو قصد الافتتاح باحدهما من غير تعين  
 وقازى بالنية الجميع ففي الصحة وتكون الاولى في وجهه او الاخيرة وجهه قوي  
 وان كان الاحتياط بعده لا يترك فيستأنف الصلوة وح ويستحب دفع اليك  
 بالتكبيرة الى الازنين مبتدأ بهما بايتدائه ومنتهياً بانتهائه وينبغي  
 ضم اصابعها حتى لا يهتد بالخضرو الاستقبال بناطئها القبلة والظن  
 عدم اشتراط استجناب التكبير بالرفع فضلاً عن الكيفية المخصوصة وكذا  
 العكس كما ان الظاهر عدم اعتبار الكيفية المخصوصة في استجناب الرفع  
 حتى معية اليدين بل ذلك كله يستحب في مستحب على الاقوى ولا فرق في



الاستحباب بين الكبير والوجيب المستحب **الفصل الثالث** في القنما  
 وفيه بحثان **الأول** القنما ركن في تكبيرة الاحرام وفي الركوع بمعنى  
 وقوع الركوع عنه فمن سمي وجاء بالركعة تماماً من جلوس او ذكر قبل الركعة  
 وقام متقوساً او غير منتصب او في الركوع وقام منحنياً بطلت صلوة على الا  
 الاقوى وواجب عند كنه في حال القراءة يبطل تركه عمداً سهواً واما زيادة  
 القنما سهواً كما لو قام في محل القعود فلا تبطل الصلوة والمراد بالقنما الا  
 الاعتدال بحسب حال المصلي وبجيب فيه الوقوف على الرجلين فلا يجوز  
 الواحدة والاحوط كونه على القدمين دون الاصابع والقدمين وبجيب فيه  
 الاستقبال مع الاختيار ولو صلى مستنداً عمداً بطلت صلته ولا بأس مع  
 الاضطراب فبصلّى مستقيماً على شئ مقدماً له على القعود والتفحيف الفاحش  
 الانحناء والميل الى احد الجانبين وغيرها مما يخرج عن اسم القنما نعم يتخير  
 فيها مع انحصار القعدة بها ان لم يكن بعضها اقرب الى القنما والاتقن  
 الاقرب ولو تعدد القنما اصلها كان في صورة الركوع صلى جالساً ويجزى  
 فيه ما سمعته من الاعتماد وغيره فان تعذر صلى مضطجاً على الجانب الايمن  
 فان تعذر صلى الايسر فان تعذر فستلقياً مؤمباً للركوع والتجود مع  
 تعذرهما عليه كسابقه براسه فان تعذر فبالعينين وليجعل انما سجوده  
 اخفض منه للركوع والاحوط زيادة غمض العين في التجود عليه للركوع و  
 احوط منه وضع ما يفتح التجود عليه على جهته والانهاء بالساجد الاخرافه  
 ولو قدر على القنما في بعض الصلوة وجب عليه فاذا تجدد العجز جلس من اعقاب  
 ترتيب الصلوة فيقوم للقراءة وان علم بعجزه حال الركوع مثلاً على الاصح

ختم



وَيُتَرَكُ الْقِرَاءَةُ لَوْ كَانَ فِي اثْنَانِهَا حَتَّى يَسْتَقِرَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا وَكَذَا الْقَارِءُ  
لَوْ تَجَدَّدَ لَهُ الْعِزُّ عَلَى الْأَقْوَى فَلَا يَقْرَأُ خَالَ الْهَوَى وَيُجِبُ الْقِرَاءَةَ فِيهَا  
وَعَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ كَالزَّكْوَعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُعُودِ حَتَّى خَالَ الْقَدْرَ الْمُسْتَحَبَّ  
مِنْهَا **الْبَيْتُ الثَّانِي** بِتَجَنُّبِ اسْدَالِ الْمَنَكِبَيْنِ وَارْسَالِ الْيَدَيْنِ  
وَأَمْنِ كَفَيْهِ عَلَى فُخْدَيْهِ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْمَنِ وَكَذَا الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَنَظَرِ  
إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَصَفِّ الْقَدَمَيْنِ مُوْجِهًا بِأَصَابِعِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ مَقَرًّا  
بَيْنَهُمَا وَلَوْ بِأَصْبَعٍ وَالتَّشْرِيقُ الْفَضْلُ **الفصل الرابع** فِي الْقِرَاءَةِ  
وَفِيهِ بَيِّنَاتُ الْأَوَّلِ بِحَبِثِ الْكُرْمَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَرَائِضِ قِرَاءَةُ  
الْقَائِمَةِ ثُمَّ سُورَةُ كَاسِلَةٍ غَيْرُهَا عَقِبَهَا وَبِخَصِّهِ الْأَقْصَارُ عَلَى الْحَمْدِ  
فِي الْمَرَضِ وَالْإِسْتِحْجَالِ وَلَا يَجُوزُ قِرَاءَةُ مَا يَفُوتُ الْوَقْتُ بِهِ مِنَ السُّورِ لَطَوَالِ  
وَلَا أَحَدِ سُورِ الْقُرْآنِ فَلَوْ قَرَأَهَا مِنْهَا اسْتَنَافَ وَلَا يَأْسُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
فِي النَّافِلَةِ وَيَجْرِي فِي السُّورَةِ الْمُعَوِّذَتَانِ عَلَى الْأَصْبَحِ وَالْأَقْوَى تَحَارُ سُورَةُ  
وَالضُّحَى وَالْمُنْتَرَجِ وَكَذَا الرَّتْدُ وَلَا يَلَا فِ قُرْشٍ يَجِبُ تَجَمُّعُهُمَا مَرَّتَيْنِ مَثْبُغًا  
لِلْبِسْمَلَةِ بَيْنَهُمَا وَالْأَقْوَى عَدَمُ وَجُوبِ غَيْبِ السُّورَةِ وَإِنْ كَانَ أَحْوَطُ  
بَقِيَّتِهَا بِبِسْمَلَتِهَا كَمَا أَنَّ الْأَقْوَى كَرَاهَةُ الْقِرْآنِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَلْ  
الْإِحْتِبَاطُ بِتَرْكِهِ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ وَيَجِبُ عَلَى الْعَالَمِ مِنَ الرِّجَالِ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ  
فِي الصُّبْحِ وَأَوَّلِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْأَخْفَاتِ مَا فِي عَدَا الْبِسْمَلَةِ فِي الظُّهْرِ  
فِي غَيْرِ نَوْمِ الْجُمُعَةِ أَمَّا فِيهِ فَيُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ فِي الظُّهْرِ فَضْلًا عَنْ الْجُمُعَةِ عَلَى  
الْأَقْوَى فَلَوْ عَكَسَ نَامِدًا بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ خِلَافَ النَّاسِ وَالْجَاهِلُ بِأَصْلِ الْحُكْمِ  
غَيْرُ الْمُتَنَبِّهِ بَلْ لَا يَبْعِدَانِ مَا وَقَعَ بَعْدَ رَفْعِ الْعُدَّةِ فِي الْأَثْنَاءِ عَلَى الْأَقْوَى



أما الغالب بأصله لكنه جهل بحله فلاحوط له الاستهفاف وكذا النجاشد  
بأصله المتنبه ولم يسئل وان كان الذي يقوى الصحة في الجميع مع حصول  
نية القرية والجهل بمعنى الجهر والاختفات ليس علة وإنما ان الاحوط عدم  
معدودة المأموم بجهل وجوب الاختفات عند وجوب القراءة عليه معناه  
ولا جهر على النساء بل يتجبرن بنية وبين الاختفات مع عدم الاجنبى اما الاختفات  
فينبغي عليهن فيما يجب على الرجال ويعذران فيما يعذران وفيما قل الجهر ان يسمع  
القريب الصحيح اذا استمع واما الاختفات فالظاهر ان القدر الذي يتحقق به  
اصل اللفظ فان الشرط في اجزاء ما كلف به فرانا او غيره ان يسمعه المتلنظ  
به تحقيقا او تقديرًا ولا ينافيه سماع الغير الذي هو اقرب من سماع نفسه  
نعم ينافيه سماع الغير الذي هو ابعد من ذلك تمام لفظه وان كان بصوت  
خفى فما يستعمله بعض الناس في الاختفات بحيث يسمعه البعيد الا انه بصوت  
خفى كالبحوح في غير محله ولا يجوز الجهر المنكر الزايد على المعتاد فلو غفله  
فالظاهر الفساد وتجب القراءة الصحيحة فلو اخل غامداً بحرف او حركة او مد  
واجبا وقتل بدوا وثبت هفوة الوصل فيه او حذف ههنا القطع فيه  
بطلت صلواته بل الاقوى اجتناب الوقف على المتحرك والذبح للتساكن بل  
الظاهر وجوب جميع ما وجب في النحر والصرف دون ما ذكره علما بالتجويد  
فما خرج عنهما من مداو ادغام مع الغنة او بدوفا او امالة او اشباع او  
تفخيم او ترقيق او غيرهما من المحسنات حتى ادغام النون والنونين في  
بوملون من ابتداء كلمة اخرى مثلاً وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه  
ويجب تعلم القاطحة ان لم يحسنها وان تمكن من الاتمام على الاقوى فان



لرب استطع ألا الملحون أو المبدل فيه بعض الحروف ونحو كالتمام مما لا  
يجز عن اسم القراءة آخره ذلك بل الأقوى عدم وجوب الإتمام عليه  
كما لا خسر وإن كان الأولى لهم ذلك ولو كان قابلاً للتعليم وضاق الوقت  
فالأحوط الإتمام إن أمكن والأقرب ما يحسنه منها بما بعد قرأنا بنفسه  
وعوض عن الفاتحة بقدره قرأنا غيرها والأحوط تكرار ما يحسنه بقدر  
أما السورة فيجب تعلمها لكن اجراء حكم عدم تبسّر الفاتحة هنا لا يخلو من قوة  
وتجبر فيها عدد الأولين من فرائضه بين الذكر والفاتحة وإن نسبها  
في الأولين والافضل الذكر وضورته سبحانه الله والحمد لله ولا اله  
إلا الله والله أكبر على الأقوى والأحوط الثلثة ويلزم الاخفات فيها  
حتى بالبسملة في القراءة على الأحوط وحكم الجهل والنسيان في القراءة  
هنا ما سمعته وفي التبيّحات اشكال **المبحث الثاني** يستحب  
الاستغاظة بالله التميع العلم من الشيطان الرجيم قبل الشروع في القراءة  
سراً في الركعة الأولى والجهراً بالبسملة فيما يخفت به وافضاح الحروف في  
الوقوف على قواصل الآيات وقراءة السور القصار من المفضل وهو من  
سورة محمد ص إلى الآخر كما إذا جاء نصر الله واليهيكم التكاثر في العصر المغرب  
والوسط منه كالأعلى والشمس في الظهر والعشاء وطواله كهلاني في  
الصبح والأولى اختيار القدر من القصار في الأولى والتوحيد في الثانية  
بل لا يبعد استحبابها في جميع الفرائض بل ورد أنه لا تزكو الصلوة إلا  
بهما وقراءة سورة الجمعة في أولى الفرائض ليلة الجمعة وبهها والمنا  
فتين في ثابته الجمعة وظهرها والتوحيد في ثابته صبحها والأعلى في



ثانيتها عشائها ومغربها والله العالم **الفصل الخامس في الركوع**  
وفيه بحثان **الأول** يجب في كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع  
واحد وهو ركن تبطل الصلوة بزيادته ونقصه عمداً وسهواً في غير  
الجماعة ولا بد منه من الانحناء بحيث تصل اليد الى الركبة والاحوط الراحة  
بحيث لو اراد وضع شئ منها عليها لوضعه وغير المستوكو كطول البدن يرجع  
الى المستوكو ولو لم يتمكن منه اتى بالممكن ولا يستقل الى الجلوس ولو لم يتمكن  
منه اصلاً فان امكن الهوى من القيام الى الجلوس تعين عليه ذلك والا  
فالركوع جالساً وان لم يتمكن من الهوى ايضاً لا يخلو من قوف والا اوى برأسه  
قائماً وركوع الجالس بالانحناء الذي يتحقق به مستمداً ويتحقق بحيث يساوى  
بوجهه ركبته والافضل بحيث يجاذى مسجد ولا يجب فيه الانتصاب  
على الركبتين وان كان الاحوط ويجب فيه الذكر تسبيحاً او تكبيراً وقبله  
نعم يعتبر التثنية بالذكر بالتراد والاحوط اختيار التسبيح من افراجه  
مختبراً بين الثلاثة الصغرى وهى سبحان الله وبين التسبيحة الكبرى  
وهى سبحان ربى العظيم وبمحمداً والاحوط تكريرها ثلاثاً ولا يجب تغير  
الواجب منها وان كان اولى ويجب فيه الطمأنينة والاحوط الاستيناف  
للصلوة بتركها فيه سهواً فضلاً عن العمد ويجب ايضاً قدراً الذكر الواجب  
فلو تركها فيه عمداً بطلت صلواته بخلاف السهو على الاصح والاحوط الاستيناف  
معه ايضاً وان لم يتمكن منها سقطت ويجب رفع الرأس منه منتصباً مطمئناً  
فلو سجد قبله غامداً بطلت صلواته **المبحث الثانى** يستحب التكبير  
للكوع منتصباً وانفاً يديه كما في تكبير الافتتاح والاحوط عدم ترك التكبير



ووضع الكفين على الركبتين مقرجات الأصابع ممكنا لها من عندهما اليمنى  
 على اليمنى واليسرى على اليسرى ورد الركبتين إلى الخلف وتبوءة الظهر  
 والتجنيب بالرفقتين وشغل النظر خاله إلى ما بين الرجلين والتسبيح  
 ثلاثا أو سبعا ولا بأس بالزيادة ويقطع على الوتر وقول سمع الله من  
 حمده الحمد لله رب العالمين **الفصل السادس** في التجود وفيه  
 مباحث الأقل بحيث في كل ركعة سجدة واحدة ومنها معاركن تبطل الصلوة  
 بزيادة أو نقصانها معاني الركعة الواحدة ولو سهوا ولو زادوا  
 أو نقصوا سهوا فلا بطلان على الأصح ولا بد فيه من الانحناء ووضع الجبهة  
 بحيث يتحقق مستمرا وعلى ذلك تدور الركبة والزيادة والنقصان وحده  
 فيه مورد الخلاف مدخلته لما في ذلك منها التجود على الأعضاء السبعة  
 المشهورة ويجوز الباطن من الكفين مع الاختيار ولا يجب استتباب تمام  
 باطن الكف أما الإبهاما فإن يجوز التجود على ظاهرهما وباطنهما والاحوط  
 مراعات طرفيهما ولو قطع ولم يبق ما يمكن التجود عليه وكان قصيرا كذلك سجدة  
 على باقي الأصابع ولا يجب الاستتباب في الجبهة بل يكفي التجود على مسماتها  
 ويتحقق بمقدار الدرهم والاحوط عدم النقص كما أن الاحوط كونه مجتمعا  
 لا متفرقا وإن كان الأقوى الاجتزاء مطلقا مع الصدق والمراد بها هنا ما بين  
 قضاص الشعر ولف الأنف الأعلى والخارجين طولاً وما بين الجبينين عرضاً  
 ولا بد من رفع مانع المباشرة لمحل التجود عنها وعنه ولا ينقص الجبهة بوجوب  
 وضعها على الأرض أو ما في حكمها كما سمعته مفصلاً والاحوط انفضاله  
 عنها عند كل سجدة بل هو أقوى فيها بوقفه لا عليه ومنها وجوب الذكر



على نحو الركوع والاولى ابدال العظم بالا على التبيحة الكبيرة الثامنة  
وتجيب الطائفة فيه كما في الركوع ومنها وجوب كون المساجد السبعة في  
محالها حالة الى اتمامه ومنها رفع الرأس من التجدد الاولى معتدلا مطمئنا  
كما في الرفع من الركوع ومنها ان ينحني الى السجود بحيث ينادى موضع جهته  
موقفه ولا بأس بتفاوت قدر لبته موضوعه على اكبر سطوحها في الرفع و  
المخفض فيبطل في الازبد حتى في الاخر على الاقوى ولا فرق بين الانحدار و  
التنم في ذلك على الاصح ولا يقدح ذلك في باقية المساجد بعضها مع بعض  
او مع الجهة ما لم يخرج عن سمي السجود وان كان اعتباره احوط ولو وضع  
جهته على الممنوع لارتفاع جاز رفع الجهة عنه ان كان الارتفاع بحيث لا  
يصدق عليه السجود والاعتقالات الجوز اما الممنوع لغيرة لك فانه يخرج جهته  
ولا يرفعها مطلقا بحيث يزيد سجدة **المبحث الثاني** من يخرج عن السجود  
انحني بما يتمكن ورفع المسجد الى الجهة واضعها عليه باعتمادها فظاعل  
من الذكر الواجب ولطائفة وغيره احتج وضع باقي المساجد في محالها وان لم  
يتمكن من الانحناء اصلا او في الرأس فان لم يتمكن فيها لعينين والاحوط  
له رفع المسجد مع ذلك بل الاخرط ونسح ما يتمكن من المساجد في محله ولا في  
عدم وجوبه **المبحث الثالث** يستحب التكبير على الاصح حال الانضاب  
قائما او قاعدا للاخذ فيه والرفع منه على نحو ما سبق والدعاء بالماثور و  
تكرار الذكر والقطع على الوتر والانضاب مطمئنا بعد الجلوس من السجدة  
الثانية بل الاحوط عدم تركه بل لا يترك هذا الاحتياط والدعاء في السجود  
بما يريد خصوصا طلب الرزق الحلال والسبق بالبدن الى الارض حال الهوى



إليه وارغام الأنف على ما يصح السجود عليه ولبط اليدين مضمومتين الأصابع  
 حتى لا يهاجم هذا الأذنين وتغل النظر خاله إلى طرف الأنف في غير ذلك والله العالم  
**المبحث الرابع** يجب السجود بالسهو كما تمتعه الله في حكم الحلل و  
 بتلاوة آية في آخر التمجيم والعلق وعند الاستكبر من ألم تنزيل وبعيد من  
 من هم فضلت خورافان لم يفعل التي به في الزمان الثاني وهكذا المستمع دون  
 السامع وإن كان لا يحيط له السجود والسبب مجموع الآية لا بعضها ويتكرر  
 بتكره ويستحب فيها عدد ذلك والمعروف أحد عشر في سورة الأعراف والرعد  
 والنحل وبنى إسرائيل ومريم وموضعين من الحج وفي الفرقان والنمل وص  
 الانشقاق ولا يشترط في صحته ولا في وجوبه أو ندبه طهارة من الحدث ولا  
 الخبث ولا تجدد الخابض وجوباً أو ندباً كغيره على الأقوى ولا الاستقبال ولا  
 طهارة المسجد ولا ستر فضلاء عن صفات السائر سوى الغضب عليه على الأحوط  
 نعم يعتبر بإحاطة المكان وعدم علو المسجد زابداً على المقدار المزبور والأحوط  
 مساوياً له لسجود الصلوة في وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ووضع باقي  
 المساجد في محالها ولا يجب فيه ذكر أصلاً نعم يستحب فيه قول المأثور وهو  
 سجدت إلى آخره **الفصل السابع** وهو واجب في الثانية مرة بعد رفع  
 الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية وفي الثالثة والرابعة مرة  
 بعد السجدة الأخيرة من الركعة الثانية والركعة الأخيرة والواجب على الأقوى  
 الشهادتان ثم الصلوة على محمد وآله فيجزي شهدان لا اله الا الله و  
 شهدان محمد رسول الله وما به يتحقق الصلوة على محمد وآله والأحوط  
 احتياطاً لا بترك قول شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له والله

في الشهادتين



اَنْ مُحَمَّدًا عَبْدًا وَرَسُولَهُ اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَلَا يَدَّ مِنْ  
 التَّرْتِيبِ وَالْعَرَبِيَّةِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْاَذْكَارِ وَالْوَاجِبَةِ وَبِحَبِّ الْجُلُوسِ مَطْنًا بَا  
 كَيْفِيَّتِهِ كَانَ وَلَوْ اقْتَاءً وَانْ كَانَ الْاَحْوَطُ تَرْكُ الْاِقْتَاءِ اِنْ اَعْتَبَرْتَهُ وَضَع  
 الْيَدَيْنِ عَلَى الْاَرْضِ وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ الْجُلُوسُ مَتَوَرِّكًا وَافْتِنَاحُ الشَّهَادَتَيْنِ  
 بِبِسْمِ اللّٰهِ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ وَخَيْرُ الْاَسْمَاءِ لِلّٰهِ وَلَا يَأْسُ بِاَضَافَةِ وَتَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ  
 فِي امْتِهِ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ الشَّهَادَةِ **فصل**  
**التَّائِيْلُ** وَهُوَ وَاجِبٌ جُزْءٌ عَلَى الْاَصَحِّ وَالْاَقْوَى الْاجْتِرَاءُ بِاحْدِ صِبْغَتِهِ  
 السَّلَامُ عَلَيْنَا وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَامَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ اَيُّهَا النَّبِيُّ  
 اِلَى اُخْرَى فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَالْاَحْوَطُ الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِمَا وَ  
 الْاَحْوَطُ الْجَمْعُ بَيْنِ الصِّبْغَتَيْنِ بَعْدَهُمَا مَقْدَمًا الْاَوَّلَى مُضْبَغًا لِهَاتَا  
 عَلَى عِبَادَةِ اللّٰهِ الصَّالِحِينَ وَالى الثَّابِتَةِ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكَاتُهُ وَالْاَحْوَطُ  
 بِالْاِتِّبَانِ بِهِمَا لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ وَالْاَصَحُّ عَدَمُ اَعْتِبَارِنِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ بِلَوْ تَوَخَّ  
 عَدَمُ عَمْدًا خَرَجَ فَضْلًا عَنِ التَّهْوِ وَالْاَحْوَطُ الْاِسْتِيفَانُ لِلصَّاقِ حِينَئِذٍ  
 وَبِحَبِّ خَالَةِ الْجُلُوسِ الطُّنْبِيَّةِ وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ التَّوَرُّكُ وَابْنَاءُ الْمَنْفُورِ  
 وَالْاِمَامُ يَمْوُخُ عَيْنِيهِ اِلَى يَمِينِهِ وَتُسَلِّمُ الْمَامُومُ قَلْبَهُنِ اِلَى الْيَمِينِ وَ  
 الْبَسَارِ عَمَّا كَانَ فِيهِ مَامُومٌ وَالْاَفْوَاحَةُ كَالْاَوَّلِينَ **الفصل التاسع**  
 بِحَبِّ التَّرْتِيبِ فِي اَفْعَالِ الصَّلَاةِ فَمَنْ تَرَكَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَكَذَا  
 التَّهْوُ لَوْ قَدَّمَ رُكْنَ عَلَى رُكْنٍ اَمَّا عَلَى غَيْرِهِ كَمَا لَوْرَكَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ سَهْوًا  
 فَلَا يَأْسُ وَكَذَا غَيْرُ الْاَوَّلِ كَانَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ سَهْوًا فَلَا وَلَكِنْ يَعُودُ عَلَى حَصْلِ  
 بِهِ التَّرْتِيبُ مَعَ الْاِمْكَانِ **الفصل العاشر** بِحَبِّ الْمَوَالَاتِ فِي اَفْعَالِهَا

فِي التَّسْلِيمِ



بمعنى عدم الفصل بحيث تنمى صورتها وكذا تجنب الموالاة في القراءة  
والتكبير والذكر بالنسبة الى الايات والكلمات والحروف وهذا للجميع  
على نحو اسمائها فلو اخل عدا بطلت صلوة وسهو لا باس الا اذا اخل  
بموالات الصلوة ولكن مع كونه في المحل يعود على ما يحصل به الموالاة  
ويلحق بهذا المقصد استحباب القنوت مرة قبل ركوع الركعة الثانية في  
الفرائض اليومية عدا الجمعة جهرة كانت او خفية والاحوط عدم  
تركه فيها فلو نساه فعله بعد رفع الرأس منه فان لم يذكر فعبد الفراغ  
والافتى ذكر ولا يفعله في غير محله اذا تعمد تركه اما الجمعة فليست  
فيها قنوتان قبل الركوع في الركعة الاولى وبعده في الثانية المقصد  
**الثالث** مبطلات الصلوة مضافا الى ما سبق وهي امور احدها  
الحديث الاصفى والاكبر عمدا وسهوا او سبقا في غير المسكوس المبطلون  
والمستحاضة ثابتهما تعمد التكفير قاذبا وخصوعا لغير تقية ومع كونه  
الاحوط الاستيناف والاقوى عدمه ولا باس به مع التقية بل لو تركه  
معها امكن البطلان والاقوى خلافه والمراد به وضع احد اليدين على  
الآخرى كما يصنع غيرنا سواء كانا فوق السر او تحتها او وجد الخائل  
بين اليدين ام لا سواء وضع الكف على الكف او الذراع على العضد الظاهر  
انه ليس منه الوضع لغرض كالحكة ونحوه والاحوط اجتنابه حتى في حال  
الجلوس بل لا باس في الاحتياط في جميع هذه الصور ثالثها الالتفات  
بالكل الى الخلف واليمين او الشمال وما بينهما بحيث يخرج عن الاستقبال  
فان تعمد ذلك كله مبطل بل الاقوى ذلك كله مبطل في الاثبات

تحفة بوضع الذراع على الذراع



بالوجه فقط الى الخلف ان امكن ولا يبطلها الالتفات بالوجه بمنى  
 وشما لان لم يكن فاحشامع بقاء البدن مستقبلا وان كان الاحوط اجتنابا  
 واما لو كان فاحشا فالاحتياط فيه لا يترك والاقوى البطلان مع السهو  
 والقسر فيما عرفت ابطله بالعدم الاما لا يخرج به عن المشرق والمغرب  
 وان كان بالكل بل بعضها يعتمد الكلام ولو يجرى في من عملين حصل  
 ثابتهما من اشباع حركة اولهما او حرف مفهم بذاته كقوله بخلاف  
 السهو وغير المفهم وان افهم بالقرائن ما لم يتصل باقوال الصلوة  
 فيفسدها اما ما كان قرانا غير موجب للتجدة والقران او ذكرا  
 او دعاء بغير محترم فلا بأس به ولا بأس بترد السلام التحية بل هو واجب  
 وان كانت التحية بغير صبغة القرآنية وان كان لا بطلان مع الترك حتى  
 لو اشغل بالقراءة ونحوها في الاصح وان اثم نعم الاعادة احوط و  
 بحسب الرد بالمثل وان كان مخالفا للصبغة القرآنية بل الاحوط مراعاة  
 المثابته في الصبح الرابع وان كان وجوب ذلك لا يخلو من منع خصوصا  
 اذا كان الجواب بالصبغة القرآنية وان كان السلام ملحونا او بقول عليكم  
 السلام وجب الرد بغير الملحون وتقدم السلام والاحوط مع ملاحظة  
 الدعائية واحوط منه استئناف الصلوة ولو قام الغير لم يجز بالرد ذلك  
 للمصلي ولا قيام الصبي وان كان ممرا منع ويجب الفورية العرفية  
 فلوردمتراجها ففي بطلان الصلوة اشكال خصامها القيمة  
 ولو اضطرارا ولا بأس بالسهو ولا بالتبسم والمراد بها الضحك المشتمل  
 على الصوت والمد والترجيع بل مطلق الصوت على الاحوط بل الاحوط



٢  
 البطلان في المثل عليه تعديرا لمن نفسه منع الا انه امثلا جوفه ضحكا  
 وارتعش مثله هذا الضحك لغیر فضل الله ورحمته واما الضحك لها  
 فقه اشكال **سبأ** **سبأ** البكاء بالصوت لفوات امر دينوي او  
 طلبه على الاقوى بخلافه لو كان للسهو او بلا صوت او لامر اخر و  
 ان كان الاحوط الاستنباط في الوسط كما ان الاحوط ذلك فمن غلب  
 عليه البكاء فله **سبأ** **سبأ** كل فعل مباح مذهب لصورتها  
 وان كان قلبا كالوثبة ونحوها فانه مبطل عمدا او سهوا بخلاف غير  
 المباح وان كثر كحركة الاصابع ونحوه اذ المفقوت الموالات واما المفقوت  
 للموالات بمعنى المتابعة العرفية فهو مبطل مع العمد دون السهو على  
 الاقوى ثامنها **الاكل والشرب** وان كانا قلبين ولا باس بالتباعد  
 السكر المذابة وبقايا الطعام في الفم ونحوها وهما كغيرها في ابطال  
 الماحي منها عمدا وسهوا والمفقوت للموالات غير الماحي عمدا وسهوا  
 ولا فرق في جميع هذه المبطلات بين الفريضة والنافلة الا في مقام  
 خاص في الوتر مع الشرايط **سبأ** **سبأ** تعديرا قول آمين بعد الفاتحة لغير  
 تقية على الاقوى ولا باس مع السهو والتقية **سبأ** **سبأ** في  
 عدد غير الرباعية او اوليتين منها كما تمتعه انشاء الله تعديرا  
 عشرها زيادة جزء او نقصان كما عرفت ايضا اما القران بين التوريتين  
 في الفريضة بعد الفاتحة فالاحوط اجتنابه بل لا يترك هذا الاحتياط  
 ويمكن فيها نفع موضع السجود والبصاق وفرقة الاصابع ومذاقعة  
 البول والغائط ولا يجوز قطع الفريضة بل الاحوط ذلك في النافلة وان



كان الاقوى الجواز المقصد الرابع في صلاة الايات وفيه منبسط  
 الاقل في السبب هو كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضها  
 ان لم يحصل منها خوف والزلزلة وغير المعتاد من الرياح الاسود والامر  
 والاصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصيحة والهدية والنادية  
 تظهر في السماء ونحوها من الايات المخوفة عند غالب الناس وان  
 كانت ارضيه كالخسف ونحوها ولا عبرة بغیر المخوف ولا بخوف النادر  
**المبحث الثاني** وقت اداء صلو الكسوفين الى تمام الانجلاء  
 على الاصح وكذا كل آية يسع وقتها الصلوة والاحوط بنية الاداء  
 في الاقل وقت الاخذ بالانجلاء والقربة المطلقة في غيره بل لا ينكر  
 هذا الاحتياط ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت الذي هو تمام  
 الانجلاء عندنا ولم يكن القرص محترقا كله لم يجب القضاء على الاقوى  
 وكذا غيره من الايات ذوات الاوقات اما اذا علم واهتم ولو نسبنا  
 على الاصح او كان القرص محترقا كله وجب القضاء ونخصر لوجوب  
 بمن في بلد الآيه دون المتصل بها **المبحث الثالث** اذا حصل  
 الكسوف في وقت صلاة اليومية وتسع الوقت لها جاز تقديمها  
 على الاصح ولو شرع في صلاة الكسوف المتسعة ظهر له ضيق وقت  
 اليومية بحيث يخشى فوات اليومية اذا تم الكسوف التي فرض سعة  
 وقته قطع وصلى اليومية ثم غادر الى صلاة الكسوف من محل القطع  
 ولو ضاق وقت الكسوف والتسع وقت اليومية قدم الكسوف بل  
 يقطعها لو ظهر ذلك في الاثناء **المبحث الرابع** في رابع هي ركعتان



في كل ركعة خمس ركوعات وصورتها ان يحرك مقدارنا للثبته كما في  
الفريضة ثم يقرأ الحمد والسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ثم يقرأ  
الحمد والسورة كل حتى يتم خمسا على هذا الترتيب ثم يسجد سجدتين  
ثم يقوم للركعة الثانية فيفعل كما فعل الاولى فاذا فعل ذلك محافظا  
على ما عرفت وجوبه في الفريضة من الشرايط وغيرها تمت صلواته  
ويجزي تفرق سورة واحدة على كل ركعة فيقرأ في كل قيام آية  
او بعض آية بعد قراءة الفاتحة في القيام الاول فيكون مجموع قراءته  
في الركعتين الفاتحة قرئين والسورة كذلك ولا يجزي الاقتصار  
على بعض السورة في تمام الركعة والاحوط بل الاقوى وجوب لقراءة  
عليه من حيث نقص كما ان الاحوط والاقوى عدم مشروعية الفاتحة  
نغم اذا اكمل السورة ولو في القيام الثاني وجبت الفاتحة في القيام  
الثالث وسورة او بعضها نغم لو ركع الركوع الخامس عن بعض  
السورة فالاقوى وجوب الحمد اذا قام للثانية ثم القراءة من حيث  
قطع وحكمها كالفريضة في جميع ما قدمناه فيها من واجبت مندوب  
عدا ما عرفت وتعرف والركوعات الزائدة اركان ايضا وكذا القيام  
المتصل بها بتطد بزيادة ونقصها عدا وسهوا ولو شك في عدد  
ركعتيها بطلت فالتام من الثابتة ولو شك في عدد ركعاتها فهو  
كالفريضة يأتي به ما دام في المحل ومبني ان خرج عن ولا يتطلل بها  
الا اذا بان النقصان او رجع الى الشك في الركعات كالشك انه  
صل هو الخامس والسادس فيكون اول الركعة الثانية ويستحب فيها



الجماعة واسلم صورقتها ان يدرك الانام قبل الركوع الاول او فيه  
 من الركعة الاولى او الثانية فيجعلها اولى له ويفترق عن الامام  
 في محل المفارقة ويتم الصلوة منفرداً ويتحمل فيها الامام القراءة كما  
 لفريضة ويستحب قبل كل ركوع ثانياً بعد القراءة قنوت فيكون في  
 مجموع الركعتين خمس قنوتات وصلوات الابات واجبة على كل مكلف  
 الا النحاض والنساء فانه لا يجب عليهما ذات الوقت منهما اذا ولاقضاء  
 اما غيرهما فالأحوط لهما فعلهما بعد الطهارة بل لا يترك هذا الاحتياط  
 المقصود الخامس في احكام الخلل وفيه مباحث الاول قد عرفت  
 ان من اخل بالطهارة من المحدث بطلت صلواته غايماً او جاهلاً غامداً  
 او ساهياً بخلاف الخبث فقد عرفت التفصيل فيه وفي غيره من كثرابط  
 وان اخل بشئ من الواجبات بطلت<sup>الصلوة</sup> ولو حركة من قرائتها واذكارها  
 الواجبة مع العلم بالحكم وبدونه وكذا من زاد فيها جزءاً في ابتداء  
 النية او في الاثناء ولا بأس بزيادة غير التي كن ونقصانه سهواً وان  
 خرج عن المحل بخلاف غير التي كن فان زيادته في غير الجماعة ونقصه  
 حتى يخرج عن المحل يبطل نعم يتدارك الناقص في المحل ويعيد ما  
 هو مترتب عليه كمن نسي القراءة او الذكر او ابغاضها او الترتيب فيها  
 او اعراها او القيام بينهما او الطمانينة فيه او غير ذلك مما يجب فيها  
 عدا الجهر والاخفات فان الظاهر عدم وجوب تلافيهما فيها واذكر  
 قبل ان يصل الى حد الركوع او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه ذكر  
 قبل ان يخرج عن منتهى الركوع او الانتصاب من الركوع او الطمانينة فيه

الراكع



على الأقوى وذكر قبل ان يدخل في السجود أو الذكر في السجود أو الطائفة  
فيه أو وضع أحد المساحد خاله وذكر قبل ان يخرج من مسمى السجود  
أو الانضاب من السجود الأول أو الطائفة فيه أو وضع أحد المساحد  
وذكر قبل الدخول في مسمى السجود الثاني أو السجدة الثانية وذكر  
قبل الوصول إلى حد الركع أو قبل التسليم في السجدة الأخيرة أو التشهد  
أو بعضه أو الترتيب فيه أو أعربا أو الطائفة فيه وذكر قبل الركوع أو  
قبل التسليم في التشهد الأخير أو التسليم وذكر قبل حصول ما يبطل  
الصلوة عمدا أو سهواً فان لم يتدارك ذلك بطلت <sup>صلوة</sup> نعم لو لم يذكر  
شيئاً من ذلك إلا بعد المزوج عن المحل المزبور فلا تدارك وصحت  
صلوته إلا السجدة والتشهد فانه يقضيها بعد الصلوة أما الركوع فان  
فيه ولم يذكر إلا بعد الدخول في ركن آخر أو بعد صدور المبطل  
عمداً أو سهواً في السجدة بين الأخيرتين بطلت صلوته والاندراك و  
بعد ما بعده المترتب عليه والحوط الاعادة في نسيان السجدة بين  
حتى سلم وان لم يصدر المبطل بل الاحتياط فيه لا يترك المبدأ الثاني  
في الشك وفيه مسائل الأولى من شك انه صلى أم لا وكان  
بعد مضي الوقت لم يلتفت في الأفعلة والظن كاشتك هنا الثانية  
لا يلتفت إلى الشك في شيء منها بعد الفراغ الثالثة لا عبرة بكثرة  
الشك في الركعات والأفعال بل يبنى على وقوع الفعل ما لم يكن مفسداً  
فيبقى حينئذ على عدمه ولو كثر شكه في فعل خاص فهو كثر الشك  
فيه دون غيره على الأقوى وكذا لو كان كثره في غير الصلوة دونها



المرجع في الكثرة العرف وكذا الاحكام في الشك في عدد ركعات  
الاحتياط وعدد سجدة السهو بل يبنى على الاكثر ما لم يكن مفسداً  
فيبنى على الاقل لكن الاحتياط في سجدة السهو بالاعادة لا ينبغي تركه  
الرابع عشر من شك في شئ من افعال الصلوة وقد دخل في غيره  
مما هو مرتب عليه وان كان مندوباً لم يلتفت به لولم يدخل من  
غير فرق بين الاولتين والاخيرتين على الاصح والاصح ارادة مطلق  
الغير حتى السورة بالنسبة الى الفاتحة فلا يلتفت الى الشك فيها وهو  
اخذ في السورة بل ولا الى اول السورة وهو في اخرها بل ولا الى الاية  
وهو في الاية المتاخمة بل ولا الى اولها وهو في اخرها نعم الاحتياط  
في المجمع لا يترك ولا الى السورة وهو في القنوت واما الركوع والانحناء  
وهو بالهوى الى السجود بل مطلق الدخول في المقدمات الافعال و  
الاحتياط بالتدارك والاعادة بعد الفراغ لا يترك ولا الى السجود و  
هو قائم او في التشهد ولو شك في صحة الواقع وفساده فالاقوى عدم  
الالتفات وان كان في المحل لكن الاحتياط هنا الايمان بالقراءة والذكر  
بقصد القرينة وفي الاركان المضي والاعادة الخامسة عشر الشك في  
اعداد ركعات الفريضة وهو بعد الاستقرار لا مجرد حصوله وان زال  
مفسد الاصول في الرابعة بعد احوال الاولتين بخلاف الثابتة و  
الثلاثية والاولتين من الرابعة احدها الشك بين الاثنين و  
الثلاثة بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة يبنى على الثلاث ويتم صلاته  
ثم محتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس على الاصح والاحوط



المجموع بينهما مع تقديم ركعة القيام ثم استئناف الصلوة ثانيها  
 الشك بين الثلاث والاربع في اتي موضع وحكمه كالسابق ثالثها  
 الشك بين الاثنين والاربع بعد رفع الرأس كذلك فانه يبنى على  
 الاربعه ويتم ثم يجتاط بركعتين من قيام **رابعها** الشك بين الاثنين  
 والثلاثة والاربع بعد رفع الرأس من السجود فانه يبنى على الاربعه  
 ويتم ثم يجتاط بركعتين من قيام والاحوط ان لم يكن اقوى تقدمهما  
 وركعتين من جلوس على الاصح **خامسها** الشك بين الاربعه والخمسة  
 بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة يبنى على الاربع ويتم ثم يسجد سجدتي  
 التهوؤ **سادسها** الشك بين الاربعه والخمسة حال القيام فانه  
 يهدم ويجلس ويرجع شكه الى ما بين الثلاثة والاربعه فيتم ثم يجتاط  
 باحتياطه **سابعها** الشك بين الثلاثة والخمسة في القيام يهدم  
 ويرجع الى ما بين الاثنين والاربعه فيتم الصلوة ويعمل عمله فانه ثامنها  
 الشك بين الثلاثة والاربعه والخمسة حال القيام فانه يهدم قيامه ويرجع  
 شكه الى ما بين الاثنين والثلاثة والاربعه فيتم الصلوة ويعمل عمله  
**ثامسها** الشك بين الخمسة والستة في القيام فيهدم ويرجع الى  
 الشك بين الاربعه والخمسة فيتم ويسجد للتهوؤ مرتين والاحوط في  
 الخمس الماخوة استئناف الصلوة من راس مع ذلك بل لا يترن هذا الاحتياط  
 والاحوط الخاق الشك بعد اتمام الذكر في السجدة بما بعد رفع الرأس  
 منها في جميع الصور الصحيحة بل وبعد وضع الجبهة وان لم يذكر وان كان  
 اضعف من سابقه فيعمل عمله ثم تناف الصلوة **الثاني**



المراد بالتك فيما سمعته تساوى الطرفين لا الظن فان الأقوى كونه  
 كالبقين في الفعل والترك والزكيات وغيرها فلو شك فيم ظن كان  
 العمل على الآخر كالعكس ولو تردد في الحاصل له ظن أو شك كما  
 يتفق غالباً فهو شك **السايع** ركعات الاحتياط واجبة فلا يجوز أن  
 يدعها ويبعد الصلوة ولا بد فيها من بنية وقراءة الخواص وقراءة  
 الفاتحة سراً حتى البسملة على الاحوط وركوع وسجود وتشهد تسلم  
 ولا تموت فيها وان كانت ركعتين ولا اذان ولا اقامة ولا حظ فيها  
 الجزئية والاستقلال فيبطل بتخلل المناء فيها او بينها وبين الصلوة  
**الثامن** الذي يقضى من اجزاء الصلوة السجود والتشهد ايضا  
 خصوصاً الصلوة على النبي صلى الله عليه واله فينبى انهما عوض ذلك  
 المنتى مقدارنا بالنية لا وهما محافظا على ما يجب فيهما حال الصلوة  
 ولا يجوز الفصل بينهما وبينها بالمناء ولو فصل استأنفا الصلوة و  
 الاحوط فعلهما قبل ذلك **المبحث الثالث** في السهو ويجب سجود  
 السهو في الكلام ساهياً والسلام في غير محله والثك بين الاربعة  
 والخمسة بل لكل زيادة وفيه حصة لم يذكرها في محلها وان قضاهما  
 بعد الصلوة كالسجدة والتشهد ولا يسجد في نسيان المستحبات و  
 الكلام وان طال له سجدة تسهوا نعم لو تعدد بان ذكر في الاثناء ثم  
 سعى وتكلم بعد السجود كما في غيره من الاسباب فان الظاهر تعدده  
 بتعدد جنتها او اخلاف وكذا السلام لو وقع مرة واحدة ولو  
 بجميع صيغة سجدة مرة ولو وقع مرات سجدة كذلك والاحوط تعدده لكل



تسليم ولا ترتيب في سجود السهو بترتيب اسبابه على الاقوى وهو مؤخر  
 عن الاجزاء المنسبة والركعات الاحتياطية والاحوط تاخير الاجزاء  
 المنسبة عن الركعات الاحتياطية ولا يجوز تاخير عن الصلوة فلو اثن  
 غامدا عصي بالناخر وصلوته صحيحة على الاصح وتجب فيه التنية  
 مقارنة لاول السجود ولا يجب فيه التكبير والاحوط فعله كما ان الاحوط  
 مراعات جميع ما يجب في سجود الصلوة عدا الذكر حتى الطهارة وكسر  
 والاستقبال وغيرها من الشرايط والمواضع فضلا عما يجب من الطمانينة  
 والسجود على الاعضاء ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه الانصباء  
 بينهما وان كان في وجوب ما عدا ما يتوقف اسم السجود وتعدله نظر  
 والاقوى عدم وجوب الذكر فيه مطلقا وان كان الاولى والاحوط بل  
 لا يترك الاحتياط بقول بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وال  
 محمد اوبسم الله وبالله اللهم صل على محمد وال محمد اوبسم الله  
 وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ويجب فيه التشهد  
 والتسليم والواجب من الاخير المخرج والاحوط السلام عليك  
 ومن التشهد الخفيف هو الشهادتان والصلوة على محمد وال  
 محمد والاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة بل هو احوط المقصد  
**الثاني** في القضاء يجب فعل الفريضة اليومية عدا الجمعة خارج  
 الوقت على كل من لم يفعلها فيه لعذر او غيره الا اذا ترك في مجموع الوقت  
 لصغرا وجنون ولو من فعله على الاصح او اغما ولو من فعله على  
 الاقوى او حيض او نفاس ولو من فعلها او كفر اصلحة ويجب ترتيب الفريضة

عليه



اليومية مع العلم بقضاء السابقة في الفوات دون غيرها من الفوائت  
 بين انفسها او مع اليومية والاقوى سقوطه في اليومية ايضا مع الجهل  
 به اذا استلزم التكرار مشقة لا تتحمل والا كما لو فاته ظهر وعصر صلا  
 ظهر بين عصرين او عصرين ظهرين ويكفي نيته الاولى فالاولى لو كان  
 الفائت الظهر غرايا متعديا او العصر مثلاً كذلك ولا ترتيب الخاصة  
 على الفائتة نعم الا حوط ترتيب الفائتة الواحدة بل فوائت يوم الذكر  
 ولا يجب الفورته فيه على الاصح والله اعلم **المقصد السابع** في صلات  
 الجماعة وفيه مباحث **الأول** الجماعة من المستحبين المؤكدة في الفرائض جميعها  
 وغير مشروعة في التوافل الاصلية الا في صلاة الاستسقاء نعم لا بأس بها  
 فيما صار نقلاً بالغارض كالعبد والمبتدع فيها والمعادة استحباباً وباتم  
 مصلى اليومية باخروا وان اختلفا في القصر والاتمام والاداء والقضابل  
 والوجوب والندب ومستحب ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة اذ لا امام  
 واكعاً حال ركوع المأموم على الاصح ولو بعد الفراغ من الذكر على الاقوى  
 ولو ركع المأموم فشد في اذناكه على نحو المزبور حكم بعده كمن علم عدمه  
 فبطل صلواته نعم له الدخول مع احتمال التحق على الاقوى كالمطمئن  
 فان اتم صحت صلواته والا فاما ان يفرد او ينتظر الركعة الاخرى ان يؤك  
 به تمام مطلقاً ولو علم عدم التحق قبل الركوع لم يجز له الركوع ولا ينتظر  
 الا تمام الى الركعة الثانية ان نوى الا بتمام بالركعة الاولى لعدم تحقق نيته  
 الا بتمام بل المتعين عليه الاتمام منفرداً نعم لو نوى الا بتمام مطلقاً كان  
 له الانفراد ولا ينظر الى الركعة الثانية ويدرك فضل الجماعة بالدخول



مع الامام على اتى حال لكن لا تدرك الركعة الا بما عرفت فله حينئذ الدعاء  
معه في التشهد الاخير بان ينوي ويكبر ثم يجلس معه فاذا سلم قام وصلى  
ولا يستأنف نية وتكبيرة وقد حصل فضل الجماعة وان لم تحصل ركعة  
**المبحث الثاني** لا تصح الجماعة مع الحائل المانع من مشاهدة من يعتبر  
مشاهدته فيها من الامام والمأموم في سائر احواله كالقيام والقعود  
ونحوها جدا اذا كان الحائل او غيره ولو انسانا الا اذا كان مأموما لم يعلم  
فساد صلواته نعم يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلا وامّا المرأة فلا يضر  
اذا كان الامام رجلا وعلمت باحواله لتتمكن من المتابعة مع ان الاحوط  
خلافه فيها ايضا ولو كان الحائل قصيرا لا يمنع المشاهدة في سائر الاحوال  
فلا بأس وكذا لو كان الحائل شبكا لا يمنع المشاهدة في سائر الاحوال  
وليست الظلمة والغبار حائلا ونحوها خائلا ولا تقدر حيلولة المأمومين  
بعضهم لبعض ولا بأس بغیر المستقر من الحائل كالشخص المستطرق ونحوه  
لا تصح مع علو موضع الامام على موضع المأموم علوا معتدابه دفعا كما  
لا ينييه ونحوها الا انذارا على الاصح من غير فرق بين المأموم البصير  
الاعمى والرجل وغيره ولا بأس بغیر المعتد به بما هو دون ثلاثة اصابع بل  
اصبعين ونحوه ولا بالعلو الا انذارا في التدريج على وجه لا ينافي انبساط  
الارض معه واما ان كان انذاره مثل الجبل فالاحوط عدم الزيادة على  
ثلاثة اصابع بل اصبعين ولا بأس بعلو المأموم على الامام ولو بكثر  
وكذا لا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيرا في العادة بالذبيته  
الى صلوة الجماعة الا اذا كان في صف متصل بالقرب وليس بينه وبينها



تقدم من البتاءد المزبور وهكذا حتى ينتهي إلى القريب لكن الأفضل و  
 الأحوط تقدير البعد بالخطوة التي تملأ الفرج ملاحظاً فيه توقف المصلي  
 فيحوز ما كان بقدرها من البعد لا يزيد بل الأحوط مراعاة الخطوة المتعاقبة  
 وفواصل الصفوف اللاحقة لا تنجح إذا كان قد أمهم من لم يكن بينهم وبينه بعد  
 المانع أو متصلاً بهم كان كذلك ممن على جانبه الأيمن أما الصف الأول  
 ففواصله فخلّة بصلوة من بعد عن الإمام البعد المانع والفصل لعدم  
 التكبير بعد التهيؤ للصلوة غير مختل فالبعد الأحرام قبل أحرام القريب  
 فضلاً عن حال عدم العلم به والأحوط خلافه ولو تجدد البعد في الأثناء  
 ولو لا نهياً صاوة الصفوف المتخللة مثلاً لكون فرضهم القصر أو لعدم  
 إلى الانفرد بها لا قوى بطلان الاقتداء والعمل على الانفرد وكذا  
 لا يجوز تقدم المأموم على الإمام في الموقف في الابتداء والأثناء فلو تعمد  
 بإقبا على الانتهاء بطلت صلوة ولو نوى الانفرد ثم عاد إلى موقفه  
 فوى الاقتداء أو تقدم غلطاً أو سهواً أو إكراهاً فالأحوط هو البطلان  
 بل لا يجوز المساوات في قول قوى لا ينبغي ترك الاحتياط فيه حتى في جماعة  
 العرات المصلين من جلوس فيقدمهم إمامهم بركبته وغيره كما يجوز  
 التقدم في الجملة في غيرهم أيضاً ولا بأس بعد التقديم في الموقف بزيادة  
 المأموم في ركوعه وسجوده على الإمام لعل قائمته ونحوها فضلاً عن  
 المساوات وإن كان الأحوط للمأموم ألا يتقدم بجزء من أجزاءه على الإمام  
 الإمام المماثلة لها **المبحث الثالث** لا بد في الجماعة من نية الإتمام  
 فأولم ينوها لم تحصل إلا أن صلوة صحيحة إذا لم يكن شرطها الجماعة كالجمعة



ولم يقع منه ما يخل بصلوة المنفرد ولا بد منها من القصد الى امام متحد معين  
بالاسم والاشارة او بالصفة وبكفي في التعيين ان ينوي هذا المقدم مع  
العلم بعد الله والاحوط بل الاقوى عدم نقل نيته الى امام اخر اختيارا  
ولو مع وجود المرجح على الاول لفضل ونحو مما يعود الى الصلوة كما انه  
ليس للمنفرد تحديد الاثتمام في الاثناء وللمؤتم نية الانفراد اختيارا في  
جميع الاحوال على الاقوى والاحوط اجتنابه وبكره للماسوم الغير المستوفى  
في اولتي الفريضة الاخفائية على الاقوى والاحوط تركها ويستحب له  
الاشتغال بالتسبيح والصلوة على محمد وآله والاقوى والاحوط عدم  
القراءة في اولتي المبحرة اذا سمع ولو اهمته بل ينبغي الامضات له بل  
الاحوط الطابئة خال قراءة الامام ولو لم يسمع حتى اهمته جاز له  
القراءة بل الاحوط القراءة بنية القرية المطلقة لا بنية الجزئية واما  
الاخيرتان فالاقوى مساوات الماموم للمنفرد في وجوب القراءة وكذلك  
وان قرأ الامام فيها ويجب على الماموم ايضا متابعة الامام في الافعال بمعنى  
المقارنة او تاخره عنه لا متفاحشا والا كان غير جائزا كاللقدم ولو ترك  
المتابعة سهوا او لزعم دفع الامام راسه مثالا فالاقوى وجوب تداركها  
وان استلزم زيادة ذبلة ركن فانه مفترق الجماعة في نحو ذلك لكن لو لم  
يفعل فالاقوى الصحة وان اثم والاحوط استينافها كما ان الاحوط التراجع  
قبل امام سهوا الذكر فيه ثم اغادته بعد ذلك ولو ركع مع الامام كما ان  
الاحوط اذا لم يرجع الاستيناف اذا كان ركع والامام مشغول بالقرآن  
واما الاقوال فيجب المشايقة في تكبيرة الاحرام بل الاقوى عدم شروع الماموم



فيها الا بعد فراغ الامام فلو كبر قبل ذلك لم تصح اما غيرها من الاقوال  
 فالاقوى عدم وجوب المتابعة في الواجب الذي يمكن سماع المأموم له فضلا  
 عن غير الواجب لكن الاحتياط في المستمع لا ينبغي تركه خصوصاً في التسليم  
 لكن لو تعدل سلم قبله لم تبطل صلاته بل لو فعل ذلك ساهياً ولم يعبه بعد قول  
 الامام لم تبطل ايضاً صلاته ولا يتحمل الامام عن المأموم غير القراءة في الاولتين فانتم  
 فيها اما لو لم يدرهما وانتم في غيرها فانه يجب عليه القراءة مع اخفائها لانها اول صلوة  
 وان كانت جهرة وان اعجله الامام عن السورة تركها وركع بل الاقوى ذلك في  
 قطع الفاتحة فيقتصر على ما يتسر منها ولو بالبسلة وان علم بذلك في ابتداء الامام  
 لكن الاحوط له عدم القطع ونية الانفراد كما ان الاحوط في ابتداء الامة ان ينظر  
 الامام الى حال الركوع فينوي بكبر وبركع معه ولا يتلبس بالفاتحة ولو انتم بشا  
 ويتابعه استحباباً في التشهد القنوت والحوط ان لم يكن اقوى التجايع كما ان الاحوط  
 له التسبيح عوض التشهد ويختلف عن الامام في القيام لتشده المبحث الرابع  
 يعتبر في الامام العدالة ظاهر فلا تجوز الصلوة خلف الفاسق ولا يجهول الحال  
 المراد فيها حسن الظاهر باجتناب صفات المودة الدالة على عدم مبالاة تركيها  
 بالدين والكنائز التي منها الاصرار على الصغائر وهي معصية عظيمة في نفسها  
 تعرف بالنص عليها او بتوعد النار عليها في كتاب او سنة او بعظمته في نفس اهل  
 الشرع وان لا يكون ابن الزنا ولا يكون قاعداً للقائمين على الاصح وكذا المضطجع  
 للجالس اما القاعد للقاعد والمضطجع لثله والقائم لهما والجالس للمضطجع  
 المقيم للتوضي فضلاً عن ذي الجبيرة لغيرة ومستهجب النجاسة لعدو لغيرة فلا  
 بأس بغيرهم لا يجوز انتقام القاري من لا يحسنها لعدم اخراج الحروف من مخارجها او



ابداله او حرفه ونحو ذلك حتى اللحن في الاعراب على الاقوى وان كان لعدم استطاعة  
 غيره ذلك لكن الظاهر ان ذلك اذا ائتم به في محل القراءة التي يتجملها عنه اتمانه  
 غيره فالاقوى الجواز كالائتمام بمن لا يحسن غير القراءة من الاذكار الواجبة اذا  
 كان لعدم استطاعته غيره ذلك ولا يجب على غير المحسن الائتمام بمن احسن وان كان  
 احوط نعم نتيجة الوجوب في تارك التعلم مع التمكن منه ويجوز الائتمام بمن لا يتمكن  
 من كمال الافضاح بالحروف وكما في النادرة ونحوه مما لا يخل بالقدر الواجب من القراءة  
 وكذا يعتبر في الامام الذكورة اذا كان المأموم ذكرا فقط او خنثى على الاصح ولا  
 كذلك او مع الانثى اما اذا كان انثى فقط جاز ان يؤتمها انثى فضلا عن الخنثى  
 على الاصح ولا يؤتم الخنثى ذكرا بل ولا خنثى على الاصح وبكره ائتمام المسافر بالخائض  
 وامامتة له وبالعكس في مختلف الكيفية اتمامه عليه كالائتمام بالصبح والمغرب  
 بل وغيرها اذا لم يكن اختلاف فيها كما لو ائتم القاصي بالمؤدى او بالعكس فلا كراهة  
 على الاقوى وان كان احوط الاجتناب مطلقا والاقوى جواز ائتمام المجتهد  
 مقلده باخر او مقلده مع اخذ اختلافهما في الاجتهاد واستعمال محل الخلاف في  
 تلك الصلوة كالستر في السجدة لكن الاحتياط باجتنابه لا يترك نعم الاقوى  
 انه لا بأس بالائتمام بمن كان على ثوبه نجاسة غير معفوعنها ولا يعلم بها وان علم  
 بها المأموم بل الظاهر ذلك مع الجهل بمجال الامام انه غير عالم او ناسي ما لو علم انه  
 ناسي فالاقوى عدم الجواز كما لا يجوز مع العلم بفساد صلوته لترك وضوء وغيره  
 وان كان الامام غير عالم بذلك هذا اذا علم المأموم قبل الائتمام وان نسي حاله  
 اما اذا علم بعد الفراغ صحت صلوته على الاقوى وان وجب على الامام الاعادة  
 او القضاء ولو علم في الاثناء ان فرد وقت صلوته والحوط ان لم يكن استئناف



القرائة مع بقاء محلها وكذا الحال لو بان فسق الامام او كفره على الاصح ويستحب  
 للماموم الوقوف عن يمين الامام ان اتحد وخلفه ان كان اكثر وامرأة بل هو حوط  
 وان يكون في الصف الاول اهل الفضل وبمبته افضلهم والصف الثاني لمن دونهم  
 وهكذا وبكره وقوف المأموم وحده في صف الا ان تمتلي الصفوف بل الاول ح ان  
 يكون جناحا وان صلى الماموم نافلة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيام اذا قال  
 الماذن قد قامت الصلوة على الاصح ويستحب للامام ان يسمع من خلفه كلما يقوله عدا  
 ما يجيبه الاخفات بخلاف الماموم بل الظاهر كراهة اسماعه شيئا مما يقوله والله  
 هو العالم **المقصد الثاني** في صلوة الماسر والكلام في شرطها  
 وهي **واحد** انها قصد المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهابا  
 او ايابا او ملققة من اربعة ذهابا واربعة ايابا سواء رجع ليومه او غيره فالم  
 يحصل احد القواطع لسفره على الاقوى والمراد بالفرسخ اثني عشر الف ذراع  
 البعد فلو نقص عن ذلك ولو بيرا بقي على التمام فلو شك في بلوغها فكذلك  
 على الاصح وكذا لو ظن على الاقوى ولا بأس بثبوتها بالبيتة وفي جبر العدل  
 اشكال فالاحتياط لا يترك ولا يكلف الاختيار المستلزم للعسر الحرج وما غير  
 كالسؤال ونحوه فالاحوط وجوبه ولو ظهر له في اثناء السير والمقصد مسافة  
 قصر وان لم يبلغها الباق ومبدا حسبا للمسافة في صغار البلدان ومتوسطا  
 من السور ومنتهى البيوت فيما لا سورها فيها لكن الاحوط اعتبار المترخص في اخر المحلة  
 في البلدان الكبار والخارفة للعادة بحيث تكون المحلة منها قدرا للبلد اعتبارا  
 والاولى مع ذلك الجمع خصوصا مع عدم انفضال الحال بعضها من بعض ولو كان  
 للبلد بقاء وانقضاء مسافة فساكنه قصر وان كان ذلك لارادة التقصير على



الاصح ولو سلك الاقرب كان دون الاربع لم يقصر فيه حتى لو كان ينته الرجوع في  
 الابعد الذي هو مسافة والاحوط الخ الجمع نعم يقصر متى شرع في الرجوع في الابعد  
 اما لو لم يكن مسافة فلا يقصر لو رجع فيه وان كان سبعة واقرب بقصد الرجوع  
 فيه من اول الامر والاحوط الجمع ولو قصد ما دون المسافة ثم تجدد قصد اخر مثلما اتم  
 ولو زاد المجموع على المسافة فان عاد وقد كملت المسافة قصر بالضرر وكذا لو طلب  
 دابة شردت او غيرها او ابقا ولم يكن قاصدا في طلبه مسافة وان قطع مسافات  
 نعم يقصر لو عين ولو في الاشياء مقصدا ببلغ المسافة ولا فرق في اعتبار قصد كفا  
 بين التابع وغيره سواء كانت التبعه لوجوب اطاعة كالزوجه والعبد واختياره  
 كالحادم ونحوه او قهره كالاسير والمكره ونحوهما فان تبعه المقصد لقصد المتبوع  
 كاف في وجوب القصر نعم يعتبر العلم بكون قصد المتبوع مسافة فلو لم يعلم اتم ولا يجب  
 الاستخبار ولا على المتبوع الاجتنان فانها استمرار المقصد ولو عدل عنه قبل  
 بلوغ اربع فراسخ اتم وكذا لو تردد ومضى فاصلاه قصر ولا يتصلج الى عادته في الوقت  
 وخارجه وان كان بعد بلوغها بقي على التقصير وان لم يربح ثبوته على الاصح وكفى  
 في الاستمرار المزبور بقاء قصد النوع وان عدل عن الشخص كما لو قصد السفر الى مكان  
 مخصوص فعدل عنه الى اخر ببلغ ما مضى وما بقي اليه مسافة فانه يقصر على الاصح ولو  
 تردد في الاشياء ثم عاد الى الجزم قبل ان يقطع شيئا رجع الى القصر اما لو قطع ثم رجع  
 الى الجزم فالاقوى عدم الاكتفاء ببلوغ ما قطعته حال الجزم وما بقي مسافة واستقفا  
 ما قطعته حال التردد والاحوط الجمع مع قصور ما بقي من المسافة قاله ثمانية ان لا  
 ينوي قطع المسافة باقامة عشرة ايام فصاعدا في اثباتها او مرورا في وطء ونحو الشرع

حال الجزم وما بقي مسافة واستقفا ما قطعته



والآثم في طريقه كما لو عزم على قطع اربع فراسخ قاصداً لثبته الاقامة في اثنا عشرها او  
على راسها او كان له وطن كذلك وقد قصد المروءية وكذا لو كان مترقداً في ثبته الاقامة  
والمروءية المنزل على وجه بناء في قصد قطع المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصد فيها  
لكن احتمال عروض مقتضى ثبته الاقامة في الاثناء او المروءية في المنزل فانه يقتصر ولو  
عدل عن ثبته الاقامة او المروءية في المنزل فان كان الباقى بعد العدل يبلغ مسافة مائة  
دون تليق بما مضى قصر والا فلا وكما ان ثبته الاقامة والمروءية منافيان للسفر  
لو حصل ابتداء كذا بقطعانه بعد تحققه بمعنى ان من سافر وجب عليه قصر  
فوق اقامة في مكان او مرق في وطن عاد الى التمام وكذا لو بقي مترقداً ثلثين يوماً حياً  
في عود القصر الى مسافة جديدة ولو كان بينه وبين وطنه الاخر والمحل الذي عزم على  
الاقامة فيه مسافة القصر قصر في طريقه خاصة ولا يكفي هنا الاربعه فراسخ لانقطاع  
السفر باحد الامرين فلا يلقح ذهابه وابابه وقد ظهر ان قواطع السفر ثلثة اقلها  
الوطن والمراد به المكان الذي يتخذ الانسان مقره على الدوام مستمرا عليه ولا  
يعتبر فيه بعد الاتحاد المزبور حصول ملك له ولا الاتحاد ولا اقامة ستة اشهر  
على الاقوى كما لا يكفي فيه مجرد الثبته نعم لا بد منه من الاقامة في الجملة بحيث بعد انه وطن  
عرفا ولو عدل المتخذ الى غيره ولم يكن له فيه ملك في الحكم الوطنية عنه واما لو كان  
له فيه ملك قد جلس فيه خال الاتحاد المزبور ستة اشهر ولو متفرقة ففي جريان  
حكم الوطنية عليه دام ما لكا اشكال والاحوط الجمع فلو خرج عن الملك خرج عن  
حكم الوطن ولو كان له منزل مملوك لكن لم يسكنه السنة اشهر بل كان في غيره جرح  
عليه حكم الوطن لكن الاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه اما اذا كان ملكه نخل ونحوها  
فما هو غير قابل للسكنى لم يكن وطناً والاحتياط فيه ايضا لا يترك وكذا لو كان له منزل



سكن فيه ستة أشهر ولم يتواله لئلا يكت لم يتخذ وطناً بل لغرض التجارة ونحوها بل  
 الاحتياط بالجمع في كل مكان عدل عن استبطان فغلا وان كان له منزل فيه ولكنه  
 ستة أشهر فضاء حال الاتحاد وطناً لا ينبغي تركه ولا يكفي في الوطن القبر  
 والزوجة ومنزل الأهل من الوالدین ونحوها على الأصح وان لم يزعم لو اراد  
 المكث عندهم ثابته الإقامة والمراد بها ان يعزم على مكث عشرة أيام فضاء  
 متوالية بلها إليها المتوسطة في مكان واحد ويعلم بقائه فيه على الأصح <sup>كذلك</sup> أما الظن  
 فلا يكفي فضلاً عن الشك ويكفي تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصح لكن  
 الاحتياط بالجمع لا يترك ولا يعتبر في نية الإقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور  
 البلد على الأصح بل لو قصد خالها الخروج الى بعض بناطيتها ونحوها مما لا يتجأ  
 صدق اسم الإقامة في البلد عرفاً جرى عليه حكم المقيم على الأقوى وان خرج بل  
 وان كثر تردده الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم تجاوزه محل الترخيص ولا ينافي  
 الفصل بالشط ونحو مع صدق اتحاد البلد كجانبى بغداد نعم لو لم يكونا بلداً واحداً  
 كالنجف ومسجد الكوفة وبغداد والكاظمية على الاظهر لم تصح الإقامة في مجموعهما  
 لاعتبار الوحدة فيها ولو كان قصده في ابتداء النية الخروج الى مادون المسماة  
 مما هو خارج عن حدود البلد لم يكن مقبلاً على الأصح وكذا لو نوى الإقامة في رية  
 من قرية الى قرية لا في واحدة منه بل لا يبعد ذلك لو بدا له ذلك بعد النية قبل الصلوة  
 تماماً وله نية الإقامة في البرية القفر لكن لا يتوسع في الحد بل يقتصر على المتفرق  
 والاحتياط فيه لا ينبغي تركه ولو نوى الإقامة ثم بدا له فان صلى بنية فريضة تماماً  
 بقي على حكمه الى ان ينافر بل وكذا الوصلان غافلاً وان كان الاحوط بالجمع ولو  
 بدا للمقيم الخروج الى مادون المسافة بعد الصلوة تماماً اتم في الذهاب المقصد



والأبواب أن عزم الإقامة مستانفا في محل الإقامة مستانفا في محل الإقامة الأولى  
 أو في غيره وإن لم يعزم عليها ولا على العود إلى محل الإقامة قصر مطلقا  
 مع كون المقصد مسافة وإن بقي مترددا فيما دونها لبعض الأغراض و  
 أن عزم على العود دون الإقامة يتم في الذهاب والمقصد وقصر في الأبواب  
 سيما إذا كان رجوعه إلى غير محل الإقامة لكونه منزلة في سفره الجديد  
 والأحوط الجمع بل لا يترك الاحتياط في جميع هذه الصور خصوصا مع ثبوت  
 على كثرة التردد إلى محل الإقامة ثلثين التردد في البقاء وعدمه  
 ثلثين يوما ولو بالتفريق المنكسر أيضا على الأصح في مكان واحد كما  
 في الإقامة ولا فرق بين البلد والمفازة والأحوط في الأخيرة الجمع وحكمه  
 كالإقامة في الصلاة تماما وفي انقطاع السفر بحيث يحتاج القصر إلى  
 مسافة جديدة على الأصح وفي حكم التردد إلى ما دون المسافة وفي غير  
 ذلك ولو خرج في أثناء الثلثين إلى مكان آخر ولو دون المسافة لم يجز عليه  
 الحكم على أن كان قصد الرجوع ليومته أو ليلته <sup>الأقوى</sup> لكن الجمع من شروط  
 القصر أن يكون السفر سائغا ولو كان معصية لم يقصر سواء كان بنفسه  
 معصيته كإباق العبد أو غائبا عنه على وجه يتبعها في التحريم كالسفر لقطع  
 الطريق ونيل المظالم من السلطان ونحوهما على الأقوى وليس منه ما وقع  
 في المحرم في أثناءه إذا لم يكن بحيث يؤدي إلى حرمة نفس السفر فيبقى على القصر  
 ح أما لو كان كذلك كركوب الدابة المغصوبة ونحوها فإنه يتم على الأقوى  
 وإن كان الاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه ولو كان ابتداء سفره طاعة فقصده  
 المعصية في أثناء انقطاع ترخصه وإن كان قطع مسافات كما أنه يجرى



لو عدل عن سفر المعصية في الاثناء اذا كان الباقى مسافة ولو اربع فراسخ  
 اذا كان مربيا للرجوع كما تقدم وان لم يكن وكان العود مسافة فغنى ضم  
 ما بقى اليه وجه لكن الاقوى خلافه وبستمح حتى يشرع في العود ولو  
 سافر للصيد هو كما يستعمله ابناء الدنيا اتم ويقصر في رجوعه اذا  
 كان مسافة كما في كل مسافر معصية ولو كان لقوته وقوت عياله <sup>ان</sup> قصر  
 ولو كان للتجارة افطر والاحتياط بالاتمام والقصر في الصلوة وان  
 كان القصر فيها لا يخلو عن قوة وتابع الجاير على وجه يكون من اعوانه  
 وجنده يستم حتى لو كان سافرا لمجاير طاعة فانه حينئذ يقصر في نفسه  
 دون اتباعه بل قد يقال بالقام للتابع المعد نفسه لامثال امر الجاير لو  
 سافر امثالا لامره وان كان مباحا الا ان الاحوط الجمع اما التابع  
 المكره او لتحصيل غرض منه من دفع مظلمة او نحوها فخكه القصر  
 والله العالم <sup>الخامس</sup> ان لا يتخذ السفر عملا له كالمكاري والملاح  
 غيره من اصحاب السفر والساعي ونحوهم ممن عمله ذلك فان هؤلاء يمتون  
 الصلوة في سفرهم الذي هو عمل لهم وان استعملوا لانفسهم كحمل  
 المكاري متابعه واهله الى مكان اخر من غير فرق بين من عنده بعض  
 الدواب بكرها الى الاماكن القريبة الى بلاده مما يبلغ المساف كركبها  
 الى غيرها من البلدان البعيدة وبين غيره كل ذلك اذا كان في سفر الثالث  
 مع عدم تحقق الاقامة عقب الاوليين وفي الثانية اشكال احوط الجمع  
 كما ان الاحوط ذلك في مثل الملاح الذي فارق سفينة وسافر لزيارة او  
 غيرها واما الحمل فزيارة الذين يسافرون في خصوص شهر الحج فالاقوى لهم



القصر بخلاف من اتخذ منهم ذلك عملا في تمام السنة كالذين يكرون  
 الاغاجم من اماكنهم الى الحج ذهابا و ايابا بحيث يتفرق ذلك سنة او  
 معظمها فانه يتم حينئذ ولو كان التردد عملا له لكن دون المسافة  
 كالاحتطاب ونحوه قصر اذا سافر ولو للاحتطاب الا اذا سار الاحتطاب الى  
 المسافة عملا له عرفا فانه يتم حينئذ والمدار على صدق اتخاذ  
 السفر عملا عرفا ولو كان في سفر واحدة لطولها وتكرار ذلك منه  
 من مكان غير بلد الى اخر نعم يعتبر استمراره على التمام ان لا يقيم في بلد  
 عشق ايام ولو غير متويزة ولو ملفقة من مجموع ايام يخرج في اثنا لها  
 الى ما دون المسافة اما غير بلد فلا بد من بينهما مع بقائها تماما  
 فلا يجزئ حصولها بلانته ولا بينهما من دون حصولها تماما ومتى  
 حصلت العشرة الزبورية انقطع حكم عابدة السفر وغاد الى القصر لكونه  
 السفر الاولى خاصة دون الثانية وان كان الاحوط في الثانية الجمع  
 ومن كان في ارض واسعة قد اتخذها مقرا الا انه كل سنة في مكان  
 منها بقصر اذا سافر من مقر سنته **الثالث** ان يضرب في الارض  
 حتى يصل الى محل الترخص فلا يقصر قبله على الاصح وهو المكان الذي  
 يتوارى عنه صورة جذران بيوت البلد واشكالها لا اشباحها او يخفى  
 عليه الاذان والاحوط مراعاتها ذهابا واسبغها ايابا والمدار بينهما  
 على المعتاد من دون المخارقين ولا عبرة بالاعلام والمنازل بل والسور  
 على الاصح اعتبار <sup>الاحوط</sup> رخصاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه اذا نا وغيره  
 فضلا عن المتميز اذا نا لكن لم يميز بين فضوله ويعتبر كونه <sup>على</sup> مرتفع مع



في اذان مثل تلك البلد واما المنارة وان اعتد في زمان او بلد  
 فلا يخلو من اشكال ويكفي في البدوي ونحو من لا جدوان لبوتهم  
 خفاء البوت ولا يحتاج الى تقدير الجدران على الاصح ومتسع  
 البلاد بحيث يكون محالها كالقرى المتعددة يعتبر اذان محلها  
 وبوتها واولى منه في اعتبار ذلك منازل اهل الحسكة  
 والبادية وان شمله اسم واحد لكن الاحتياط لا ينبغي تركه  
 كما لا ينبغي تركه في اعتبار مقدار الترخيص في كل سفر معتبر خصوصا  
 محل الإقامة بل والثلاثين وان كان الاقوى اختصاص اعتبار  
 بالوطن اما غيره فيكفي فيه الضرب في الارض وان كان الاحتياط  
 فيه لا ينبغي تركه وينقطع السفر بالوصول الى محل الترخيص من  
 وطنه او محل يحزم على نية الإقامة فيه والاحوط له تاخير الصلوة  
 الى دخول المنزل فاذا تمت هذه الشرايط وجب على المسافر  
 القصر فلو صلى تماما في غير الاماكن الاربعه غالما بالحكم بطلت  
 صلوته اما الجاهل بان حكم المسافر القصير فلا اعاده عليه في  
 الوقت وخارجته وبلحق الصوم بالصلوة في ذلك ايضا اما لو كان  
 جاهلا ببعض الخصوصيات كجهل انقطاع كثر السفر باقامة  
 عشق ايام او سفر المعصية بقصد الطاعة في اثناها فاتهم فالاحوط  
 ان لم يكن اقوى عدم معذورته فيعيد الصلوة حينئذ وقنا  
 خارجا كما ان الاقوى عدم معذورته من قصر جهلا بموجب التمام  
 من الإقامة ونحوها بل الظاهر عدم المعذور به بنبأه فضلا



عن جهله فينبذ ما صلاه قصراً في الوقت وخارجته لغتم لو  
 نفي المسافر سقى فضلي تماماً اغاد في الوقت دون خارجته  
 واذا دخل الوقت وهو حاضر متمكن من افعال الصلوة فساغر  
 حتى تجاوز محل الترخص والوقت باق قصر والاحوط الا تمام  
 معه كما انه يتم لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت باق  
 والاحوط القصر معه ويستحب مؤكداً ان يقول عقب كل  
 ركعة ثلاثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله و  
 الله اكبر واما اماكن الاربع وهي مسجد الحرام ومسجد  
 النبي صلى الله عليه واله ومسجد الكوفة والخايم الحسيني  
 فيستحرم فيها بين القصر والتمام والاحوط افضل والاول احوط  
 بل الظاهر الاقتصار فيها على الاصل دون الزايد الحادث في  
 بعضها والاقوى الحاق التطوح والمواضع المنخفضة من المساجد  
 بها والاحوط في الخارج للداخل في الجدران منها القصور

والظاهر ان الروضة المشرفة بنياتها من

الخايم بل لا يخلو الحاق الرواق به

من وجه الا ان الاحوط الا

قصر على ما هو

لفرضه

وهذا

الاحتياط لا يترك والله اعلم

مقصود



**كتاب الصوم** وفيه فصول الأقسام في اثني عشر بابا  
 مباحث الأول بشرط في الصوم النية كغيره من العبادات من الطهارة  
 والصلوة وهي الداعي دون الخطأ ولا يجب فيها بعد الإخلاص و  
 قصد الامتثال غير التعيين مع تعدد المأمور به لا مع اتحاده ولا بشرط  
 التعرض فيها للوجوب والتدبير والفضاء نعم لا قوي لتعرض للاختلاف  
 والتجمل ولا يجب العلم بالمفطر ان على التقصيل **الثاني** لا يقع في شهر  
 رمضان صوم غيره واجبا او مندوبا في التكليف بصومه وشهره كما  
 لم يفر على الأصح مع العلم والجهل او النسيان وبكفي فيه نية صوم  
 غل من غير تعرض لكونه منه فلو نوى غيره فيه جاهلا او ناسيا الجزء عنه  
 بخلاف العالم به فانه لا يقع لواحد منهما على الأصح وان كان جاهلا  
 بعدم صحته غيره فيه ثم علم جده والنية قبل الزوال وفي الحاد والواجب  
 المعين بنذر ونحوه في الاجزاء لو نوى غيره فيه جهلا او نسيانا وجبه  
 ولا بد فيما عدا شهر رمضان من القصد الى صنف الصوم المخصوص  
 كالتمارزة او السند والمطلوب بل المعين كل على الاقوى وكذلك قضاء  
 شهر رمضان فلا يجوز الاقتصار على نية الفريضة نعم لو اخطأ ما في فريضة  
 وكان متحدا وكان معينا صح **الثالث** محل النية في الواجب المعين  
 بالاصل او بالعارض عند طلوع الفجر الصادق على وجه تفارقه وهو  
 سهل بناء على انه الداعي او اي جزء من الليلة التي يبد صوم يومها  
 والاقوى في شهر رمضان تجديد النية لكل يوم وان كان لا حوط بل لا ينال  
 هذا الاحتياط الجمع بينه وبين النية في جموع الشهر ولو فاته بعض النية



ففي الباقي كل ما مع النسيان جدد لها قبل الزوال واجتزأ بها مع عد  
 تناول المفطرات وفساد الصوم السابق بزباء ونحوه ولا يجزئ تجديد  
 بعده على الأصح ومحل النية في الواجب المعين بمبدأ خبير من أول  
 الليل إلى الزوال وبنها بعد على الأصح ولا فرق في ذلك بين سبيل  
 بل العزم على العدم وغيرها ومحلها في المنسوب بمسند من أول الليل  
 إلى أن ينقضي من المغرب حان يمكن تجديد فيه على الأقوى ويوم الشك  
 في أنه من شعبان أو من رمضان أو صامه بنية أنه من شعبان ندبا  
 اجزئه عن رمضان وكذا لو نوى أنه قضاء أو نذر اجزئه ولو صادف  
 على الأقوى نعم لو ظهر له في الاثناء سواء كان قبل الزوال أو بعده  
 فالاحتياط بتجديد النية لا يترك ولو صامه بنية أنه من شعبان لم  
 يقع لاحدهما على الأصح ولو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان أنه  
 ولم يكن قد تناول المفطر جدد النية <sup>بنيته</sup> ما بين الزوال وإن بان بعد الزوال  
 أمسك وجوبا وقضاء والاحتياط بتجديد النية مع ذلك الشرائع تجب  
 الاستدامة على مقتضى النية في اثناء الصوم ولو نوى القطع بفساد  
 انشاء رفع اليد عما تلبس به من الصوم ولو نذر عملا احتلالا ثم بان عذر  
 بطل كما أن الأقوى ذلك فيما لو عزم على انشاء ذلك فيما باقى أو نوى  
 القاطع وكذا بنا في الاستدامة التردد في الاثناء نعم لو كان تردده في  
 البطالة وعدمه لعروض عارض لم يكن فيه بأس **الفصل الثاني**  
 فيما يمسك عنه وهو أمور الأكل والشرب للمعناد  
 وغيره كالخمر وعصارة الأشجار **الثالث** الجماع للذكر والأنثى

من شهر



والبهيمة على الاحوط قبلا ودبرا على الاصح جبا وميتا على الاله  
 صغيرا وكبيرا واظنا كازا الصائم او موطوءا ولا بطلا ان بمملو لتبعها  
 مع النسبان والقهو المانع من الاخبار ولو طعن بزعم غير الفرج ثم  
 دخل فيه من غير قصد فلا شيء عليه اما العكس فالقول بالفساد لا يخلو  
 من قوة بناء على ما سبق فيها لو عزم على اقتناء الفاطم او نوى القطع  
 نعم لو غفل عن كونه مفطر اصح الشرايع نعتا للكذب على الله ورسوله و  
 الائمة عليهم السلام على الاصح بل يفوى المحقق باقى الانبياء والاوصياء كما  
 ان الاقوى عدم بين كونه في الدين والفتوى بل الاحوط ذلك اذا كان  
 في الدنيا ولا فرق ايضا بين الرجوع الى الصدق فورا او عدمه والجهل  
 بالحكم وعدمه وبين الاشارة والكناية ونحوها مما يراد به الاجابة  
 في وجه فتوى واما لو نقل قول الكاذب او قصد الطعن او كذب فبان  
 صدقا او الصدق فبان كذبا او كانا ناسبا للصوم او نكلم غير  
 موجه خطابه الى احدا وموجهها الى ما لا يفهم معني الخطاب فالقول  
 بالفساد لا يخرج من قوة ايضا بل لو فعل ثقة فكذلك على الاحوط انما  
 رمن الراس في الماء ولو مع خروج البدن كله دفعة او تدريجا حتى  
 انتهى الى حصول غمام واسه تحت الماء نعم لو غمسه على التعاقب  
 استغفره فلا بأس والمراد بالرأس مجموع ما فوق الرقبة لا خصوص الرأس  
 وان كان هو الاحوط لكن لا يندح خروج الشعر ونحوه مما لا ينافي الصدق  
 ولا بأس بالاقاضة ونحوها مما لا يسمي رمسا وان كثر الماء نعم لو كان  
 كثيرا بحيث يحيط الماء به كوقوفه تحت نهر عظيم مستنم اشكارا وكذا



لا بأس ببر من البعض وان كان المنافذ على الاصح ولا بما كان منه  
 عن نسب ان وقهر او سقوط من غير اختيار او الفناء نفسه بالمتا  
 بتجيب عدم تسببه ذلك ولو ادرتم الصائم مغتسلا بطل  
 صومه وغسلها اذا قصد الغسل بالولم يمتنع الارشاد وكان  
 الصوم معينا واما ان كان الصوم نافلا او موسعا يجوز ابطاله عليه  
 دون صومه والناسي للصوم يصحان معا منه **الشك** في ابطال  
 الغبار والغليظ الى الجوف على الاقوى ولو لم يكن له عدم التخطئ ونحو  
 واما التخفيف اذا انتهى في الخفة والاحوط فيه ذلك نعم لا بأس بما  
 بعثر النحر عنه كما لا بأس به مع النسبان والفضل او تجيب عدم  
 الوصول والفهر الا اذا خرج بهيمة الطين الى قضا الفم ثم ابتلعه  
 ولو خرج الغبار بنجامة لم يحكم بافطار ما لم يعلم ابصالة على وجهه  
 عنه والاقوى الحاقه خاف التنباك ونحوه به في الفساد **الشك** في  
 تعدا البقاء على الجنابة الى الفجر من غير فرق بين شهر رمضان وقصائده و  
 بين غيرهما من الواجب المعين والموقع بل الاقوى البطلان في الاجبا  
 خيها وان لم يكن عن عمد في فضله رمضان بل الاقوى انهم بطلان صو  
 شهر رمضان بنسبان غسل الجنابة ليلا حتى مضى يوم او ايام ومن  
 البقاء عمدا احداث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم  
 ولو وسع التيمم خاصة عصر وصح الصوم المعين وثار كالتيمم لفقد  
 الماء او غيره من الاسباب ولو ضيق الوقت حتى الصبح كما ذكر الغسل  
 بل الاحوط والاقوى وجوب البقاء معه مستغظا حتى يصبح ولو



استيقظ بعد الصبح محمداً فان علم سبق الجنابة عليه دخل في حكم  
البقاء غير متعمد حتى يصبح وقد عرفته والا فهو كمن اجنب في النهار من  
دوى الا عذار لا يبطل صومه من غير فرق بين الموسع وغيره والمندوب  
والاحوط البدار لمن اجنب بالنهار والا فوى عدم الوجوب حدث  
الحيض والنفاس كحدث الجنابة في الابطال بنعدي البقاء عليه وكذلك  
ينقل الى التيمم عند حصول موجب نعم لو حصل النقاء حيث لم يبق  
فرصة للغسل او بدله او لم تعلم بنقائها حتى دخل النهار صح صومها  
المعتن دون الموسع والمندوب وآما المستحاضة فلا مدخلية  
لغير الغسل من افعالها في الصوم على الاصح والاحوط ان لم يكن او  
اعبار غسل الليل الماضية ابضا والاحياط بتقديمه على الفجر  
لا ينبغي تركه ولو اجنب في شهر في الليل فنام ناوبا للغسل فاستمر نومه  
حتى أصبح صح صومه مع احتمال الانتباه نعم لو انتبه ثم نام ثانيا وثم  
الى الصبح فسد صومه من غير فرق بين نية الغسل وعدمها ولو نام ناوبا  
لعدم الغسل حتى أصبح فهو من المتعمد ولو نام غير ناو للغسل ولا عدمه  
فسد صومه بل الاحوط الكفارة كما ان الاقوى وجوبها مع القضاء  
بنوم الجنب بعد انتباهه وان كان ناوبا للغسل ويمكن الانتباه بل  
معناده بل الاحوط الكفارة بالنوم بعد الانتباه الاولى نعم ليس  
الانتباه من الاحلام وفي حال الجماع من الانتباهه وان كان  
احتسابه احوط ويقوى الحاق الحايض والنفساء بالجنب في حكم الانتباه  
والانتباهه فضلا عن غيرها من الاحكام **الصلوات** انزال المني



باستثناء أو ملامسة أو نحوهما من الأفعال التي يقصد حصولها  
 فانه مبطل للصوم بجميع أفرادها بل لو يقصدو كان من عادته ذلك  
 بالفعل المنزور فهو كذلك **الثالث** يسع الحفنة بالمنايع على الأصح ولو  
 لمرض ونحوه نعم لا بأس بالجامد مع أن الأحوط اجتنابه كما أن الأحوط  
 اجتنباً صلباً للدواء في الأحليل وإن كان الأقوى الجواز بل الأقوى  
 أنه لا بأس بجميع ما يصل إلى الجوف بغير الحلق عدا الحفنة بالمنايع  
 من جميع منافذ البدن المعلومه مما لا يسمى أكلاً ولا شرباً **الرابع**  
 نعمد الفم على الأصح دون ما كان منه بلا عمد ولو ابتلع في الليل ما  
 يوجب قبته في النهار فسد صومه مع انحصار إخراجها بذلك على  
 الأحوط **الثالث** في نوابع هذا الفصل وفيه مباحث **الأول**  
 ليس من المفطرات مص الخائم أو مضغ الطعام للصبى ولا غيرها مما لا  
 ينعدي إلى الحلق بل وإن نعدى من غير قصد بل وإن كان لكن عن قسوة  
 وكذا لا يفسد في الصوم ابتلاع نضاج المجتمع في الفم وإن كان يندرك  
 سبباً في جمعه إذا لم يكن خارجاً عن الفم والمعناد ولا ابتلاع كذا  
 التي لم تصل إلى فضاء الفم وإن كان الأحوط عدم اجتلاب فضلات  
 الرأس إلى الحلق عدا نعم لو خرجت إلى فضاء الفم ثم ابتلعها بطل وكذا البصا  
 إذا خرج عن الفم بل لو ترك في فم حصة أو شبهها وأخرجها وعليها  
 بلة من الريق وأدها وابتلع الريق فطر إلا إذا استهلك في ضمن بفيه  
 ومثله ذوق المرق والمخاض من ماء المضغ وغيرها وكذا لا يفسد  
 العلك على الأصح وإن وجد له طعم في بفيه ما لم تنفث أجسامه ولو

الفضل



تجشأ عدا ولم يصل الطعام الى الخلق لم يكن عليه شيء ولو وصل الى  
سبفه رجوعه فالأحوط القضاء نعم لا بأس بالتجشأ القهري وإن وصل  
الى فيه الطعام ورجع كما لا بأس بالتلاع ما تعلق بين الاستسهاوا  
وإن قصر ترك التخليل لكن الاحتياط له بالقضاء لا ينبغي تركه  
**المبحث الثاني** كلما ذكرنا أنه يفسد الصوم عدا البقاء على الجنابة  
التي قد سمعنا الكلام فيه إنما يفسد الصوم إذا وقع عدا لا بد منه كالنساء  
أو عدم القضاء فإنه لا يفسد الصوم باقتساب خلاف الأول فإنه يفسد  
باقتسابه من غير فرق بين العا لم والجاهل بفساده على الأصح والمكره على  
تناول المفطر بنفسه بفطر على الأقوى ولو كان لنفسه على الأصح كما  
لا فطار معهم في عيدهم نعم لا يجب للصحة لو افطر ثقبته بذوقها الفرس  
دون الحزرة وإن كان الأحوط مع ذلك القضاء **المبحث الثالث** تجب  
الكفارة مع القضاء بنعم شيء من المفطرات عدا التي إذا كان الصوم مما  
تجبه في شهر رمضان وقضائه بعد التزاول والنذر المعين الصوم  
الاعتكاف إذا وجب على الأصح دون غيرها والأقوى أنها في شهر رمضان  
مخير بين العتق وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا ولا  
مراعات الترتيب بين العتق ثم الصيام ثم الإطعام وشكر الكفارة بنكر  
الموجب في يومين ولا شك في بنكره إذا لم يكن جماعا في يوم واحد وإن تعلق  
التكفير بينهما أو اختلف جنس الموجب وإن كان الأحوط النكر لهما  
الجماع فالأقوى والأحوط نكرها بنكره ومن عجز عن إحصاء الثلاثة  
في كفارة شهر رمضان ثمانية عشر يوما أو نصفه في ما يطبق فخير بينهما



والاحوط الصوم ولو عجزا في بالمكن منها فان لم يقدر على شيء استغفر  
الله ولو مرة عن الكفارة وكفر بعد التمكن في الاحوط **المبحث الرابع**  
في القضا خاصة دونها في شهر رمضان با مورا أحدهما فعل المفطر  
قبل مراعات الفجر مع الفدرة ثم ظهر سبق طلوعه بخلاف العاجز مع  
ان الاحوط خصوصا للممكن من السؤال القضاء أيضا والا فوى مشا  
غير العارف له أيضا في ذلك بخلاف من راعى ولم يرى الفجر فكل فصا  
فانه لا قضاء عليه ثابتهما الاكل اخلافا الى من اخبره ونحوها ان الفجر  
لم يطلع مع الفدرة على عرفانه ويكون طالعا بل الاقوى ذلك ان كان  
المخبر له بنية شرعية ثالثها لو كان العمل بقول المخبر بطلوع الفجر لزعمه سخرية  
المخبر وعدم العلم بصدقه بل يقوى وجوب الكفارة مع القضاء اذا كان  
المخبر عدلين بل الاحوط ذلك في العدل لو احدث مع عدم احتمال التخرية  
والظاهر اختصاص حكم المراعات بشهر رمضان دون غيره حتى المضيق  
والمعتن على الاصح فيبطل الجميع بتبين الاكل بعد الفجر مع المراعاة  
وعدمها والاحوط في الاخيرين الاتمام ثم القضاء رابعها الا فطار  
فقال من اخبرنا الليل دخل وان كان جازا له بل الاقوى وجوب  
الكفارة مع عدم جواز التقايد وان كان جاهلا بذلك والظاهر مشا  
غيره ضاله في ذلك خامسها الافطار لظلمة قطع بحصول الليل منها  
ثم بان غائبه ولم يكن في السماء علة اما لو كانت فيها علة فظن دخول  
الوقت ثم باز الخطاء فالاحوط القضاء ايضا سادسها ادخال الماء الى  
الفم للشرب بالمضمضة او غيرها فسبقه فدخل الجوف فانه يفضي ح وان

كالجارية



جازله ذلك على الاصح بخلاف ما لو انبثعه للنسيان فانه لا قضاء  
 على الاصح وان كان هو الاحوط كما ان الاحوط الحاق العتبات بالنبرد  
 ولا قضاء في سبغ الماء بالمضمضة للطهارة او غيرها من الغايات بل  
 ولا للتداوي وازالة النجاسة وفي الحاق غير شهر رمضان به في حكم  
 المضمضة للنبرد وجه قوي فيقضى ان كان معتبنا وبطلان لم يكن  
 وان كان الاولى في الاخير الا تمام ولو مندوبا **الفصل الرابع**  
 فيما يكره للصائم وهي امور منها مباشرة النساء تقبلا ولسا  
 وملاعبة لمن يتحرك شهوته بذلك ولم يقصد الا تزال بذلك ولم يكن  
 من عادته والاحرم في المعين في وجه قوي ومنها الاكحال سيما في  
 مسكنا ومجد طعمه في الحلق لما فيه من الصبر ومنها اخراج الدم المضعف  
 ومنها دخول الحمام اذا خشي منه الضعف منها السعوط خصوصا  
 اذا علم بوصوله للدماع او الجوف لكن الاحتياط بالاخيرين اذا كان الصائم  
 معتبنا لا يترك بل الاحوط الكفارة وان كان الاقوى خلاف ذلك فتها  
 شم التراب حين وهي كائنت طيب التيج ولا بأس بالطيب لكن الاولى ترك المسك  
 منه والله العالم **الفصل الخامس** في صوم البالغ العاقل  
 المؤمن فلا يصح من غير البالغ ولا من غير المؤمن ولا من المجنون ولو ادها  
 ربا في بعض الوقت ولا من السكران بل ولا المغني عليه ولو في بعض  
 النهار كئلا يصح من المسافر الذي يقصر في صلواته الا ثلثا بام في بلد  
 الهدى والثمانية عشر يوما في بدل البدنة على ثاقل والنذر المشروط  
 فيه السفر ولو مع الحضر على الاصح كما ان الاقوى جواز الصوم تديا وان



كان لا حوط تركه والجاهل بحكم السفر لو صام بصرح صومه وبخبرته  
 بلحق به الناس ويصنع من المسافر الذي لا يقصر في صلاته كما ويحلق  
 وغيره ونحوه المريض الذي لا يضطر بالصوم دون من يضطر به ولو  
 بحدوث مرض آخر أو طول بين الأول والثقة الم فيه بل الأقوى الأكفأ  
 بالخوف المعتد به فضلا من الظن بل لو خاف الصحيح الضرر بالصوم كان  
 لم يصح منه والظاهر أن المدار على عدة مخاطر الوفاة بحيث يلام لو تضرر  
 ولو صام بزعم عدم الضرر فإن الخلاف بعد الفراغ صح على الأقوى  
 الاحوط القضاء في المعين **الفصل السادس** أقسام الصوم  
 أربعة واجبة ندب ومكروه ومحظور وفيه أربعة مباحث الأول  
 في الواجب فيه فصول الأول الواجب سنة صوم شهر رمضان  
 وصوم الكفارات وصوم القضاء وصوم دم المتعة في الحج وصوم  
 النذر واخوته وصوم الثالث من الاعتكاف الثاني يعلم الهدا  
 بالزوجة والشباع المفيد للعلم فيجب الصوم على من حصل له ذلك و  
 ان نفرد بل وان شهد وردت شهادته والبدنة الشرعية وحكم  
 الحاكم الذي لم يعلم خطأه ولا عبرة بالعدل الواحد على الأصح ولا  
 بالنسب ولا بحساب النجسين ولا بعد شعبان أبدا انقضا وعد شهر  
 رمضان تاما أبدا ولا يغيبونه بعد الشفق المغرب في ثبوت كونه للبدن  
 السابغة ولا ببطوقه ولا بعد خمسة أيام من السنة الماضية ولا  
 بغير ذلك من الامارات فليس له صوم يوم الثلث من رمضان وان  
 حصل بعض هذه الامارات وكلها أحكام لا يجب عليه صوم على أنه



من غيره وان وجب عليه ح قضاءه اذا بان انه منه ومن لا يعلم انه  
 من شهر رمضان كالاسير والمجنون صام ما غلب على ظنه انه شهر  
 رمضان فان استمر الاشياء او علم انه كان شهر رمضان وبعده  
 اجزئه بخلافه لو بان انه كان قبله فانه يقضيه ح ولو لم يظن شهرا  
 اصلا تجبر مراعيًا للمطابقة بين الشهرين في سنين فيجعل بينهما  
 احد عشر شهرا الا ازيد ولا انقص والاحوط القضاء مع ذلك بل بقوى  
 تعين ذلك عليه وسقوط الاداء منه نعم لو حصل له العلم بعد  
 التقديم فوى القول بوجوب الصوم <sup>عليه</sup> تاويا ما في ذمته من الاداء وقضا  
**الفصل الثالث** انما يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح الحاضر  
 او ما في حكمه الخالي من الحيض والنفس فلا يجب على الصبي والمجنون الا  
 ان يكمل قبل الفجر دون ما بعده على الاصح وان كان الاحوط الصوم  
 في المعين ثم القضاء بعده ولا على المريض وان وجب عليه <sup>المقترن</sup> القضاء  
 لكن لو برأ قبل الزوال ولم يكن قد تناول شيئا جدد النية وصام  
 في شهر رمضان والاحوط له مع ذلك القضاء بخلافه لو برأ بعد  
 الزوال او كان قد تناول وان استحب الامساك ولا على المسافر  
 قبل الزوال على الاصح وان كان الاحوط له اتمام الصوم حيث لم يبت  
 والقضاء دون ما بعد الزوال فانه يبقى على صومه وان ببت السفر على  
 ولو حضر المسافر بلده او بلدا عزم على الاقامة فيها ايضم كان بمكمله  
 في الوجوب لو كان قبل الزوال ولم يكن قد تناول المفطر وينبغي على المسافر  
 الافطار في الاماكن الاربعه وان جازله الا تمام وينبغي عليه البناء على

الاقبح



الصوم لو خرج بعد الزوال وازوجب عليه انقصه والاصح ان له  
 السفر في شهر رمضان بل كل صوم معدن ولو بالعارض وان كان الا<sup>حوط</sup>  
 خلافه بل الاحوط بنية الإقامة مثلاً مع امكانها اذا كان عليه صوم  
 قضى كما ان الافضل له بنية الإقامة في شهر رمضان الا في حاجة  
 لا بد منها او يخاف على ماله ولا يصح من الحائض والنفساء وان وجب  
 عليهما القضاء **الفصل الرابع** في شروط القضاء الذي يجب  
 معها وينبغي انتفاءها امورا احدها البلوغ والعقل والاسلام  
 فلا قضاء على غير البالغ الا اليوم الذي بلغ قبل فجره ولم يصمه حتى  
 لو بلغ قبله في زمان لا يسعه الظهارة ولو الترابية بل لو قارن بلوغه  
 طلوع الفجر وجب الصوم في الاقوى وكذا الكلام في المجنون ولا على  
 المغني عليه ولا على من اسلم عن كفر بل لو اسلم في اثناء اليوم لم يجب  
 عليه صومه ولا قضاءه على الاصح من غير فرق بين ما قبل الزوال و  
 بعده ومن عدا هؤلاء يجب عليه القضاء ويدخل فيه النام والمفاد  
 الذين لم تصدر منها النية في محلها بل والسكران من غير فرق بين المحرم  
 المحلل والشيخ الكبير كذلك ودوى العطاش الذين يشق عليهم الصوم  
 وان وجب عليهم الافطار الا ان الاقوى وجوب القضاء عليهم مع ذلك  
 اذا تمكنوا بل الاصح وجوب التصديق عليهم عن كل يوم بمدة من الطعام  
 مع القضاء والفدية بالمقدار المزبور على الحامل المفرب التي يفترها  
 الصوم والمرضعة القليلة اللبن من ما لها من غير فرق في ذلك بين كون  
 الخوف على الولد والتضرع على الاحوط **الفصل الخامس** في الاقوى

بل الاحوط مدان كان غير يجب القضاء



في القضاء على الأصح ولو ظهر له صحة المفتي في الاثناء فالأصح  
 جواز العدول ان كان قبل التزوال وكذا لا ترتيب بين افراد القضاء اذا  
 كان عليه رمضان فصاعدا وان كان لا يبعد تقديم الحاضر عند  
 التضييق الذي هو الاحوط نعم لا يجوز التطوع بشئ لمن عليه صوتا  
 على الأصح قضاء كان وغيره من كراهة ونحوها بل الظاهر ذلك  
 ان كان غير ممكن من الاء الواجب لسفر ونحوه ولو نسي الواجب فطهر  
 حتى فرغ فالحكم بالصحة لا يخفى من اشكال ولو علم في الاثناء قطع وله التنبه  
 للواجب مع بقاء محلها ومن استمر به المرض الى رمضان الاخر سقط  
 قضاؤه على الأصح وكفر عن كل واحوط فعلة معها ولا يلحق غيره من  
 الاعذار به كالشفر على الأصح فيبقى على قاعدة القضاء والاولى الجمع  
 ولو بوء بينهما واخره عازما على القضاء مع التمكن منه ثم انفق حصو  
 العذر عند الضيق قضاء وكفر على الاحوط بل لا يترك هذا الاحتياط  
 ولو ترك غير عازم عليه فضلا عن العزم على عدم حتى ادرك رمضان  
 الثاني او عذر اخر مستمرا اليه قضاء بعد الثاني وكفر عن كل يوم  
 وكذا لو عزم على عدم عند الضيق وان كان عازما على الفعل قبله  
 وغير المرض من عذر كالمرض هنا ومقدار المكان التي ذكرناها  
 بمد والاحوط متان ولا شك في تكرار التنبه على الأصح من غير فرق  
 بين فدية التمسك او فدية النهاون **الفصل الثاني**  
 يجب على الولي القضاء عن الميت الذكر والانثى الحر والعبد على الأصح  
 منافاته عدا او بعدد كمرض او سفر ونحوهما نعم انما يجب اذا كان قد تمكن



من القضاء واهل وان كان الاحوط فيما فات في الفرض القضاء عنه ايضاً  
 سواء تمكن من الاقامة ام لا وقد تقدم في قضاء الصلوة المبراد بالقرآن  
**الفصل السابع في القضاء** قضاء شهر رمضان عن نفسه في  
 قضاء غيره الا فطار قبل الزوال اذا لم يكن قد نعتن اتمامه  
 فيحرم بل يجب عليه الكفارة بذلك ولا يجب عليه امساك بغيره  
 على الاصح وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدقان عجز صام  
 ثلاثة ايام والاحوط كفارة شهر رمضان والاحوط منه اطعام  
 اثنين خاصة والافوى جواز الا فطار الواجب الموشع غير القضاء  
 قبل الزوال وبعد وان كان الاحوط خلافه لا ينكر خصوصاً بعد  
 الزوال والاحوط الحاق قضاء شهر رمضان عن غيره به في الحكم المنزوي  
 وان كان نفوى خلافه **الفصل الثامن في صوم الكفارة** وفيه  
 ابحاث **الاول** هو ثلاثة عشر قسماً وان اختلف بين ما يجب فيه مع  
 غيره وهو في كنان قتل العمد بل ومن افطر على محرمه في شهر رمضان عامداً  
 وبين ما يجب الصوم فيه بعد العجز عن غيره وهو في كفارة قتل الخطأ  
 والظهار التي رتب الصوم فيها على عدم استطاعة النحر وكفارة  
 الافطار في قضاء شهر رمضان وبين ما يجب فيه الصوم محترماً  
 وبين غيره وهو في كفارة شهر رمضان على الاصح وكفارة الاعتكاف  
 التي هي مثلها على الافوى وكفارة حاوئ الراس في الاخوام وبين ما يجب  
 فيه الصوم مرتباً على غيره وهو في كفارة الواطئ امته المحرمه باذنه  
 فانها بدنة او بغيره فان عجز فشاء او صيام ثلاثة ايام **المبحث الثالث**



هذا الصوم بل كل صوم واجبك يجب فيه الشايع ولو لاقتضا  
 الزمان ذلك شهر رمضان عدا اربعة الاول صوم التذر  
 واخويه مجتزعا عما يقتضي الشايع ولو كان المقصود المنساق فالاحوط  
 ان لم يكن اقوى مراتب الشايع الشايع في صوم قضاء الواجب  
 ولو نذر امة او شرط فيه الشايع والاحوط الشايع في شهر رمضان  
 وفي الاخير الثالث جزء الصيام ان كان بعامه الرابع صوم  
 السبعة بدل الهك والاحوط الشايع المبحث الرابع كل ما يشترط  
 فيه الشايع اذا افطر في اثنا عشر يوما بعد زواله ولا يناف  
 من غير فرق في العذر بين المرض والحبس وغيرهما من الاعذار التي ترفع  
 خطاب الصوم معها وان كان سببا يها من العذر بعد تجوز الشايع  
 له فعلها فيندرج فيها السفر وان لم يكن اضطرار باعلى الاصح ونسب  
 النية حتى فاته فنها او نذر ما ينافي الشايع قبل ان يعلق الكفارة كصوم  
 كل خمس ويجزئه صح المشايخ فيما عداه ولا بأس بتعمد الاخلال بالشايع  
 في الشهرين بعد صيام شهر ويوم من الثاني بل وان كان اليوم سابقا  
 على الشهر من غير فرق في الشهرين بين كونهما كفارة او منذورين فثبت  
 ان لم يقصد شايع الايام جميعها والاعتين ولا بالاخلال به عدا في الشهر  
 المشايخ بنذرو قد صام خمسة عشر منه ولا يحتاج الى زيادة يوم  
 من النصف لا يلحق بالشهر غيره في هذا الحكم على الاقوى ولا يجوز لمن كان  
 عليه صوم من شايع ان يسهل به في زمان يعلم انه لا يسد له تحلل العيد او  
 شهر رمضان نعم لو لم يعلم فاتفق له فلا بأس على الاصح المبحث الثالث



في الصوم المتدرب الذي هو الحجته من النار وزكاة الابدان به  
 العبد الحجته بل يوم الصائم عبادة ونفسه وصحته وتيسر وعمله  
 متقبل ودعائه مستجاب خلوف فيه عند الله احب من ريح المسك  
 والمؤكد منه افراد صوم ثلثة ايام من كل شهر وافضل كفيتهما اول  
 خميس منه واخر خميس ولول اربع ايام من الاواخر ويوم الغدير  
 فانه يعدل ثمان حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلا في يوم مولد النبي  
 ويوم مبعثه ويوم دخو الارض وهو يوم الخامس والعشرون من ذي  
 القعدة فانه كفارة لسبعين سنة ويطب عفر له كل شيء بين السماء  
 والارض ويوم عرفه لم يضعف الصوم عن الدعاء وتتحقق الهلال  
 ويوم المباهلة وهو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة وكل خميس  
 بحجة واقل ذي الحجة ورجب وشعبان كلا وبعضا ويوم النور  
 واقل يوم من المحرم وسابعه وثالثه والتاسع والعشرون من ذي  
 القعدة الى غير ذلك المبيح في الرابع في المكره بكرة يوم عرفه  
 لمن خاف ان يضعفه عن الدعاء ومع التمسك في الهلال مع تخوف ان  
 يكون يوم البد وصوم الضيف نافله من دوابن مضيفه وكذا  
 صوم الولد من غير اذن والده على الاصح بل الاولى مراعات اذن  
 الوالد ايضا المبيح في المحظور بحرم صوم العبد  
 للثان في اشهر الحرم وغيره على الاصح واما التشريق لمن كان بمنى تلكا  
 اولا على الاصح ويوم الثالين من شعبان على انه من رمضان والصوم  
 وفاء عن نذر وعصيته وصوم الوصال والافوي كونه اتم من ستة



صوم يوم وليلة أو يومين مع ليلة ولا بأس بناخير الإفطار ولو إلى  
 الليلة الثانية مع عدم التبت والاحوط اجتنابه كما ان الاحوط  
 عدم صوم الزوجة والمملوكة تطوعا بدون اذن الزوج  
 والسبت وان كان يقوى في النظر الجواز في  
 الزوجة اذا لم يمنع ذلك حقه والله  
 العالم ثم في الحج والشا ولا واخر  
 وظاهرنا باطنا كتب  
 في يوم السبت الاحد  
 عشر شهر رمضان  
 المبارك  
 ١٣١٢





سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



در نسخه اول و دوم  
۳۷

